

الأشباه والنظائر في النحو

للإمام جلال الدين سيوطى
المترقب سنة ٩١١هـ

الجزء الثالث

تحقيق

الدكتور عبد العال مكرم

أستاذ نحو هنري في جامعة الكويت



مؤسسة الرسالة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ





الأشباه والنظائر
والتشابه

جَمِيعُ الْحَقُوقِ مَحْفُوظٌ لِلْحَقِيقَ
الطبعة الأولى
١٤٠٦ - ١٩٨٥

مؤسسة الرسالة بيروت - شارع سوريا - بناية صدي وصالحة
هاتف: ٣١٩٠٣٩ - ٢٤١٦٩٢ ص.ب: ٧٤٦٠ برقياً : بيوران



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلوة والسلام على سيدنا رسول الله .

هذا هو الفن الثاني من « الأشباه والنظائر » ، وهو فن القواعد الخاصة ، والضوابط ، والاستثناءات ، والتقييمات . مرتب على الأبواب . وسمّيته (بالتدريب) .

باب الألفاظ

تقسيم

ما خرج من الفم إن لم يشتمل على حرف فصوت ، وإن اشتمل على حرف ولم يفد معنى فلفظ ، وإن أفاد معنى فقول . فإن كان مفرداً (الكلمة) أو مركباً من اثنين ، ولم يفد نسبة مقصودة لذاتها (فجملة) ، أو أفاد ذلك فكلام ، أو من ثلاثة (فكلم) .

باب الكلمة (تقسيم)

الكلمة إما اسم ، وإما فعل ، وإما حرف . ولا رابع لها . والأدلة على ذلك ثلاثة :

أحدها: الأثر ، روي عن عليّ بن أبي طالب - رضي الله عنه -
أخرجه أبو القاسم الزجاجي في (أمالية) بسنده إليه .

الثاني: الاستقراء التام من أئمة العربية كأبي عمرو، والخليل،
[٣/٢] وسيبوه / ، ومن بعدهم .

الثالث : الدليل العقلي. ولهم في ذلك عبارات .

منها: قول ابن معط : إن المنطق، به إما أن يدل على معنى
يصح الإخبار عنه وبه ، وهو الاسم .

وإما أن يصح الإخبار به ، لاعنه، وهو الفعل .

وأما أن لا يصح الإخبار عنه ولا به ، وهو الحرف .

قال ابن إياز : في هذا الاستدلال خلل ، وذلك أن قسمته غير
حاصرة ، إذ يحتمل وجهاً رابعاً ، وهو أن يخبر عنه لا به .

وسواء كان هذا القسم واقعاً أو غير واقع ، بل سواء كان ممكناً
الوقوع أم محالاً ، إذ استحالة أحد الأقسام المحتملة لا تصير بها القسمة عند
الإخلال به حاصرة .

وقال الشيخ جمال الدين بن هشام في (شرح اللῆمة)^(١): هذا

(١) اللῆمة البدرية كتاب مختصر في النحو لأبي حيّان ، ومن أهم شروحه
شرح ابن هشام ، وقد حققه الدكتور هادي نهر ونشر عام ١٩٧٧ وطبع
بمطبعة جامعة بغداد ، وانظر نص ابن هشام في شرح اللῆمة ٢١٣/١ .

أفسد ما قيل في ذلك ، لأنها غير حاصلة .

ومنها : قول بعضهم : إن العبارات بحسب المعبر ، والمعبر عنه من المعاني ثلاثة : ذات ، وحدث عن ذات ، وواسطة بين الذات والحدث ، يدل على إثباته لها أو نفيه عنها ، فالذات : الاسم ، والحدث : الفعل ، والواسطة : الحرف .

ومنها : قول بعضهم : إن الكلمة إما أن تستقل بالدلالة على ما وضعت له أو لا تستقل ، وغير المستقل الحرف .

والمستقل : إما أن تُشعر مع دلالتها على معناها بزمنه المحصل أولاً تُشعر ، [فإن لم تُشعر]^(١) فهي الاسم ، وإن أشرقت فهي الفعل .

قال ابن إياز : وهذا الوجه أقوى ، لأنه يشتمل على التقسيم المتردد بين النفي والإثبات .

ومنها : قول بعضهم : إن الكلمة إما أن يصح إسنادها إلى غيرها أولاً ، إن لم يصح فهي الحرف ، وإن صح فإذا ما يقترن بأحد الأربعة الثلاثة أولاً ، وإن اقترنت فهي الفعل ، وإلا فهي الاسم .

قال ابن هشام : وهذا أحسن الطرق ، وهي أحسن من الطريقة التي في كلام ابن الحاجب ، وهي أن الكلمة إما أن تدل على معنى في

(١) ما بين معقوفين سقط من ط فقط .

نفسها أو لا ، الثاني الحرف ، والأول : إما أن تقتربن^(١) بأحد الأزمنة [٤/٢] الثلاثة أولاً ، الثاني : الاسم ، والأول : / الفعل ، وذلك لسلامة الطريقة التي اخترناها من أمرين مشكلين اشتملت عليهما هذه الطريقة .

أحدهما : دعوى دلالة الاسم والفعل على معنى في نفس اللفظ ، وهذا يقتضي بظاهره قيام المسميات بالألفاظ الدالة عليها ، وذلك محال .

وهذا وإن كان جوابه ممكناً إلا أنه أقل ما فيه الإبهام .

والثاني : دعوى دلالة الحرف على معنى في غيره .

وهذا ، وإن كان مشهوراً بين النحوين إلا أن الشيخ بهاء الدين بن التراس نازعهم في ذلك ، وزعم : أنه دال على معنى في نفسه . وتابعه أبو حيان في (شرح التسهيل)^(٢) .

باب الاسم

ضابط [في علامات الاسم]

تَبَّعْنَا جَمِيعَ مَا ذُكِرَهُ النَّاسُ مِنْ عَلَامَاتِ الْإِسْمِ فَوْجَدْنَاهَا فَوْقَ ثَلَاثَيْنِ عَلَامَةً وَهِيَ : الْجَرُّ ، وَحُرُوفُهُ ، وَالْتَّنْوِينُ ، وَالنَّدَاءُ ، وَأَلُّ ، وَالْإِسْنَادُ إِلَيْهِ ، وَإِضَافَتُهُ ، وَالْإِضَافَةُ إِلَيْهِ ، وَالإِشَارَةُ إِلَى مَسْمَاهُ ، وَعُودُ

(١) في ط : « تقتربن » بـ « تـ » ، بـ « تـ » ، تـ حـ رـ يـ فـ وـ اـ ضـ

(٢) انظر شرح اللمحـة البدرية ١/٢١٣ ، ٢١٤ .

ضمير إليه ، وإيدال اسمٍ صريح منه ، والإخبار به مع مباشرة الفعل ، وموافقة ثابت الاسمية في لفظه ومعناه . هذا ما في كتب ابن مالك .

ونعته ، وجمعه ، تصحيحاً ، وتكسيراً^(١) ، وتصغيره . ذكر هذه الأربعة ابن الحاجب في (وافيته) .

وتشييه وتذكيره ، وتأنيثه ، ولحوق ياء النسب له . ذكر هذه الأربعة صاحباً (اللَّبْ) و (اللَّبَابْ) .

وكونه فاعلاً ، أو مفعولاً . ذكرهما أبو البقاء العُكْبَرِي في (اللَّبَابْ) .

وكونه عبارة عن شخص ، ودخول لام الابتداء ، وواو الحال . ذكر هذه ابن فلاح في (مغنية) .

وذكر ابن القواص في (شرح ألقية ابن معط) : لحوق ألف النسبة وترخيمه ، وكونه مضمراً ، أو علماً ، أو مفرداً منكراً ، أو تمييزاً أو منصوباً حالاً .

فائدة في إسناد الأسماء

(فائدة) : الأسماء في الإسناد على أربعة أقسام : قسم يسند ويُسند إليه ، وهو الغالب ، وقسم لا يُسند ولا يُسند إليه كالظروف والمصادر التي لا تتصرف ، والأسماء الملازمة / للنداء ، وقسم يسند [٥ / ٢]

(١) في ط فقط : «وتكسيره» بالماء

ولا يسند إليه كأسماء الأفعال ، وقسم يسند إليه ولا يسند كالباء من ضربت والباء من : افعلي ، والألف من اضربا ، والواو من اضربوا ، والنون من اضربن ، وأئمن ، ولعمرك .

فائدة : في المسند والمسند إليه أقوال

(فائدة) : قال أبو حيان في (شرح التسهيل) في المسند والمسند إليه أقوال :

أحدها : المسند المحكوم به ، والمسند إليه المحكوم عليه ، وهو الأصحّ .

وثانيها : أن كلاً منها مسنداً ومسنداً إليه .

وثالثها : أن المسند هو الأول مبتدأ كان أو غيره ، والمسند إليه الثاني ، فـ « قام » من : قام زيد ، و « زيد » من : زيد قائم مسنداً ، والأخير منها مسنداً إليه .

رابعها : عكس هذا ، فزيد وقام في التراكيبين مسنداً ، والأول من التراكيبين مسنداً إليه . ولهذه المسألة نظائر .

أحدها : المضاف والمضاف إليه فيهما أقوال : أصحها : أنَّ الأول هو المضاف والثاني هو المضاف إليه ، وهو قول سيبويه .
والثاني : عكسه . والثالث : يجوز في كلِّ منها .

ثانيها : البدل والمبدل منه وفيهما أقوال : الإضافة . والأصحّ

هنا أنَّ الأول المبدل منه ، والثاني البدل .
ثالثها : بدل الاستعمال . قال في (البسيط) : وفي تسميته في
ذلك أقوال :

أحدها : لاستعمال الأول على الثاني ، فإن زيداً مشتمل على
علمه .

والثاني لاستعمال الثاني على الأول ، لأنَّه دائِر بين التعلق بالأول
كأعجبني زيد غلامُه ، والدخول في الأول كأعجبني زيد علْمُه وحسنه .
والثالث : أنه سُمي بذلك للقدر المشترك بينهما ، وهو عموم
الملاسة والتعلق ؛ إذ لا ينفك أحدهما عن ذلك .

فائدة : [الإسناد أعم من الإخبار]

قال أبو البقاء العكيري في (اللباب) : الإسناد أعم من
الإخبار ؛ إذ كان يقع على الاستفهام والأمر وغيرهما ، وليس الإخبار
كذلك بل هو مخصوص بما صح أن يقابل بالتصديق والتکذيب ، فكل
إخبار إسناد ، وليس كل إسناد إخباراً^(١) .

[فائدة: فيما يتتعاقب على المفرد]

قال ابن الدهان في (الغرّة) : ثلاثة أشياء تتتعاقب على
المفرد ، ولا يوجد فيه منها اثنان ، وهي : التنوين ، والألف واللام ،
وإلاضافة .

(١) في ط : « إخبار » بالرفع ، تحرير واضح .

قاعدة [في خاصتي النوع]

قال ابن القوّاس في (شرح الدرة) : كُلّ خاصيّ نوع ، إما أن يتفقاً أو يختلفاً ، فإن اتفقاً امتنع اجتماعهما كالألف واللام والإضافة في الاسم . والسين وسوف في الفعل .

وإن اختلفا ، فإن تضاداً لم يجتمعا كالتنين والإضافة في الاسم ، وسوف وفاء التأنيث في الفعل ، لأن سوف تقتضي المستقبل والباء تقتضي الماضي . وإن لم يتضاداً جاز اجتماعهما كالألف واللام ، والتصغير ، وقد ، وفاء التأنيث .

ضابط [في الكلمات التي تأتي اسمًا وفعلاً وحرفاً]

الكلمات التي تأتي اسمًا وفعلاً وحرفاً تتبعها^(١) فوصلت ثمانية^(٢) عشرة كلمةً ، أشهرها (على) ، فإنّها تكون حرف جرّ ، وأسماء تجرّ بـ « مِنْ » قال الشاعر :

* غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَ ظِمْؤُهَا^(٣) *

(١) في ط : « وتتبعها » بالواو .

(٢) في ط : « ثمانية عشر » تحريف .

(٣) تمامه : * تَصِلُّ وَعَنْ قِبْضٍ بِزِيزَاءِ مَجْهَلٍ *

وهو لمزاحم بن الحارث العقيلي من قصيدة شبه فيها ناقته بقطعة واردة من عند أفراخها .

من شواهد : سيبويه ٣١٠ / ٢ ، وابن يعيش ٣ / ٨ ، والمغني ١ / ١٥٦ ، ٥٨٧ / ٢ ، والخزانة ٤ / ٢٥٣ ، والتصريح ١٩ / ٢ ، والأشموني ٢ / ٢٢٦ =

وَفِعْلًا ماضيًّا مِنَ الْعُلُوِّ . وَمِنْهُ ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي
الْأَرْضِ﴾^(١) .

وَ(مِنْ) تَكُونُ حَرْفَ حَرْ ، وَاسْمًا . قَالَ الزَّمْخَشْرِيُّ فِي قَوْلِهِ
تَعَالَى : ﴿فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رُزْقًا لَكُمْ﴾^(٢) ، إِذَا كَانَتْ مِنْ
لِلْتَّبَعِيْضِ ، فَهِيَ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ بِهِ ، وَ«رُزْقًا» مَفْعُولُ لِأَجْلِهِ .
قَالَ الطَّبِيْبِيُّ : إِذَا قَدِرْتَ مِنْ مَفْعُولًا كَانَتْ اسْمًا كَـ«عَنْ» فِي قَوْلِهِ :

* مِنْ عَنْ يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي^(٣) *

وَتَكُونُ فَعْلَ أَمْرٍ مِنْ (ما نَيْمَنِ) .

= وَهُمُ الْهَوَامِعُ وَالدَّرْرُ رقم ١١٣٥ .

وَفِي سَيِّدِيْهِ : «بَيْدَاء» مَكَانٌ : «بَرِيزَاء» .

وَالضَّمِيرُ فِي : «عَلَيْهِ» لِلْفَرَخِ . وَظَمْئُهَا بِالْكَسْرِ : مَدَةُ صَبْرِهَا عَنِ الْمَاءِ .
وَتَصْلِيْ : تَصْوِتُ أَحْنَاؤُهَا مِنِ الْبَيْسِ ، وَالْقِيْضُ : قَشْرُ بَيْضَهَا . وَالْزَّيْزَاءُ :
مَا ارْتَفَعَ مِنَ الْأَرْضِ . وَقَيْلُ : مَا غَلَظَ مِنْهَا . وَمَجْهَلُ : لَا يَهْتَدِي فِيهَا .

(١) الْقَصْصُ / ٤ .

(٢) الْبَقْرَةُ / ٢٢ .

(٣) صَدْرَهُ :

* وَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَاحِ دَرِيَّةً *

مِنْ شَوَاهِدَ : ابْنُ يَعْيَشٍ ٤٠/٨ ، وَأَوْضَعَ الْمَسَالِكَ رقم ٣٠٤ ، وَالْخَازَنَةَ
٤٢٨/٤ ، وَشَرَحَ شَوَاهِدَ الْمَعْنَى لِلْسَّيِّدِيُّ / ٤٣٨ ، وَالتَّصْرِيْحُ ١٩/٢ ،
وَالْأَشْمُونِيُّ ٢٢٦/٢ .

وَالشَّاهِدُ مِنْ قَصِيدَةِ لَقَطْرِيِّ بْنِ الْفَجَاءَةِ يَصُفُ شَجَاعَتَهُ يَوْمَ دَوَابَ

و (في) تكون حرف جرّ ، واسمًا بمعنى الفم في حالة الجرّ .
ومنه : « حتى ما تجعل في في أمرأتك »^(١) و فعل أمر من : وفي يفي .
(والهمزة) تكون حرف استفهام ، و فعل أمر من وأي ، واسمًا
في قول بعضهم : إن حروف النداء أسماء أفعال .

و (الهاء المفردة) تكون اسمًا ضميراً نحو : ضربته ، ومررت
[٧/٢] به ، وحرفاً في : إيه ، وفعل أمر من وهي يهي / .

و (لما) تكون حرف نفيٍ جازمٍ بمعنى لم ، وظروفاً نحو : لما
 جاء زيدٌ أكرمه ، وفعلاً ماضياً متصلًا بضمير الغائبين من لم .

و (هل) تكون حرف استفهام ، واسم فعل في: حيئل^(٢) ،
 و فعل أمر من : وهل يهل^(٣) .

و (ها) تكون حرف تنبيةٍ ، واسمًا ، بمعنى : خذ ، وزجرًا
 للإبل ، يمدّ ويقصر ، و فعل أمر من: هاء يهاء .

و (حاشا) تكون حرف استثناء ، واسمًا مصدرًا بمعنى التزية ،

(١) روى هذا الحديث في صحيح البخاري في باب « الوصايا » ... فإنها صدقة إلا أجرك الله بها حتى اللقمة ... ، يجعلها في في امرأتك » وهي باب الجنائز من صحيح البخاري روى : « ... إلا أجرت ، أجرك الله بها ، حتى ما تجعله في في امرأتك ». انظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ٢١٠/٥ .

(٢) في القاموس : « حيٌّ » : « حيئل » بسكون الهاء : إعجل

(٣) كفرح يفرح : ضعف وفزع .

نحو : حاشا لله^(١) ، ولهذا قُرِيءَ بتنوينه^(٢) ، وفعلاً ماضياً بمعنى : استثنى ، يقال : حاشا يُحاشي . وفي الحديث : « أحب الناس إلى أسمة » ، قال الرّاوي : « ما حاشا فاطمة ولا غيرها » . وقال النابغة .

* ولا أحاشي من الأقوام مِنْ أحد^(٣)*

و (رَبْ) بفتح الراء تكون حرف جر لغة في (رُبْ) بضم الراء ، واسماً بمعنى السيد والمالك ، وفعلاً ماضياً يقال : رَبَّهُ يَرْبِّه^(٤) بمعنى : رباه وأصلحه .

و (النُون) تكون اسمًا ضميراً نحو : قُمنَ ، وحرفاً ، وهي نون الوقاية ، وفعل أمر من : وَنَى يَنِي .

و (الكاف) تكون حرف جر ، واسماً كما قال في (الألفية) « واستعمل اسماء^(٥) » ، وفعل أمر من : وَكَيْ يَكِي^(٦) .

(١) يوسف / ٣١

(٢) وهي قراءة أبي السمال . انظر قراءة رقم ٣٧٨٧ في معجم القراءات .

(٣) للنابغة الذبياني يدح النعمان بن المنذر ، ويعتذر إليه .
وصدره :

* ولا أرى فاعلاً في الناس يُشبِّهُه *

من شواهد : ابن يعيش ٢/٨٥ ، والمغني ١/١١٠ ، والأشموني ٢/١٦٧ ، وانظر ديوان النابغة / ٣٣ .

(٤) من باب « رد » يَرُد . ويقال أيضاً : ربَّهُ ، وتربيه بمعنى ، أي : رباه .

(٥) = والبيت ورد في الألفية على النحو التالي :

واستعمل اسماء وكذا عن وعلى من أجل ذا عليها من دخلا

(٦) الوِكَاء : ما نُشَدَ به رأس القربة . وأوكى على ما في سقائه : شدَه بالوِكَاء .

وفي الحديث « أنه كان يُوكى بين الصفا والمروءة » أي يملأ ما بينهما سعياً كما يُوكى السقاء بعد الماء .

و (عل) تكون حرفًا لغة في : (لعل) ، و فعلًا ماضياً من عمله :
إذا سقاها مرّةً بعد مرّةٍ ، و اسمًا للقراد المهزول^(١) والشيخ المسنّ :

و (بلى) تكون حرف جواب ، و فعلًا ماضياً ، يقال : بلاه :
إذا اختبره ، و اسمًا لغة في البلاء الممدود .

و (أن) تكون حرف تأكيد ، و فعلًا ماضياً من الأنين ، و اسمًا
مصدراً بمعنى الأنين .

و (ألا) تكون حرف استفتاح واسمًا بمعنى النعمـة ، والجمع
[٨/٢] آلاء ، و فعلًا ماضياً بمعنى : قصر ، و بمعنى : استطاع / .

و (إلى) تكون حرف جر ، و اسمًا بمعنى النعمـة ، و فعل أمر
للاثنين من وأل بمعنى : لجأ ، أو أمرًا للواحد فيه نون التوكيد الخفيفة
في الوقف . ذكره ابن الدهان في (الغرة) .

و (خلأ) تكون حرف استثناء ، و فعلًا ماضياً ، ومنه ﴿ وإذا
خلوا إلى شياطينهم ﴾^(٢) واسمًا^(٣) للرطب من الحشيش .

و (لات) تكون حرف نفي بمعنى ليس ، و فعلًا ماضياً ،

(١) في القاموس : العل : من يزور النساء كثيراً ، والتيس الضخم العظيم ،
والقرداد الضخم والصغير الجسم (ضد) .

(٢) البقرة / ١٤ .

(٣) في القاموس : (الخل) مقصورة : الرطب من النبات . واحده : خلة
وكل بقلة قلعتها ، وجمعه : أخلاء .

بمعنى : صرف^(١) ، وأسمًا للصنم .

وقد نظمت هذه الكلمات فقلت :

تارة حرفاً وفعلاً وسماً
رب والنون وفي أعني فما
وعلى والكاف فيما نظما
إلى أن فرو الكلما

وردت في النحو كلمات أتَ
وهي من والهاء والهمز وهل
عل لما وبلي حاشا ألا
وخلا ، لاتوها فيما روا

وقال الجمال السرمدي :

إذا طارح النحوي أيّة كِلْمَةٍ
فَقُلْ هي إن فَكَرْت في شأنها على
غَدَّت مِنْ عليه ، قد علا قَدْر خالدٍ
وَقُلْ قد سمعت اللَّفْظ مِنْ في محمدٍ
ولما رأى الزَّيد ان حالٍ تَحَوَّلت
مواردها تبني بما قد ذكرته

(١) في القاموس : لاته يَلِيهُ ، ويلوته : حبسه عن وجهه وصرفه كألاته ، وما
الاته شيئاً : ما نقصه .

(٢) في ط : «اقتري» بالقاف وفي بعض النسخ المخطوطة : «افتري»
بالفاء ، واقتري - كما في القاموس : تتبع . واقتري البلاد : تتبعها يخرج
من أرض إلى أرض .

(٣) في ط : «فلما» بالفاء ، وفي النسخ المخطوطة : «قلما» بالقاف .

ثم رأيت في (تذكرة ابن مكتوم) قال : ذكر الزين أحمد بنقطنة أحد من ينسب إلى النحو بمصر وكنيته : ابن حطة . أن (حتى) تكون حرفاً واسماً لامرأة ، وأنشد :

٢٩١ = ماذا ابتغت حتى إلى كُلّ^(١) القرى أحسبتني جئت من وادي القرى

واسماً لموضع بِعْمان . وقال : وقد ذكر ذلك ابن دريد في شعر له حيث قال :

٢٩٢ = فما لكم إن لم تحوطوا ذماركم سوام ولا دار بحتى ورامة^(٢)

وفعلاً لاثنين من الحَتَّ . انتهى / [٩/٢]

(١) النسخ المخطوطة : « حل » مكان : « كل » .

(٢) رامة موضع كما قال زهير :

لِمَنْ طَلَّ بِرَامَةَ لَا يَرِيمُ عَفَا وَخَلَّهُ حُقُبَ قَدِيمُ

انظر اللسان : « روم » .

باب الفعل

ضابط

[في علامات الفعل]

جميع ما ذكره الناس من علامات الفعل بِضْعَ عَشْرَةَ عَلَامَةً وهي : تاءُ الْفَاعِلِ ، وَيَاوَهُ ، وَتاءُ التَّائِنِ التَّائِنَةِ ، وَقَدُ ، وَالسَّيْنُ ، وَسُوفُ ، وَلُوُ ، وَالنَّوَاصِبُ وَالجَوازُمُ ، وَأَحْرَفُ الْمُضَارِعَةِ ، وَنُونُا التَّوْكِيدِ ، وَاتِّصَالِهِ بِضَمِيرِ الرَّفْعِ الْبَارِزِ ، وَلِزْوَمِهِ مَعَ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ نُونُ الْوَقَايَةِ ، وَتَغْيِيرِ صِيغِهِ لِاِخْتِلَافِ الزَّمَانِ .

تقسيم [الفعل]

قال أبو حيّان في (شرح التسهيل) : ينقسم الفعل انقساماتٍ بحسب الزمان ، والتعدي ، واللزوم ، والتصرف ، والجمود ، والتمام ، والنقصان ، والخاص والمشتراك ، والمفرد ، والمركب .

وفي علم التصريف إلى صحيح ، ومهموز ، ومثال ، وأجوف ، ولفيف ، ومنقوص ، ومضاعف وغير ذلك .

قال بعضهم : إلى معلم وساج (١) ، فال الأول الماضي إذا كان مصوغاً للمؤنثة الغائبة مفرداً ومتناً فالعلامة هي التاء في آخره .

(١) في اللسان : « سنج » « حجة ساذجة وساذحة بالفتح : غير باللغة قال ابن سيده : أراها غير عربية إنما يستعملها أهل الكلام فيما ليس ببرهان قاطع » =

فائدة [في أقسام الأفعال]

(فائدة) قال أبو البقاء العكبي في (اللباب) : أقسام الأفعال ثلاثة : ماضٍ ، وحاضر ، ومستقبل . واختلفوا في : أيّ أقسام الفعل أصل لغيره منها ؟ فقال الأكثرون : هو فعل الحال ؛ لأنّ الأصل في الفعل أن يكون خبراً ، والأصل في الخبر أن يكون صدقاً ، وفعل الحال ممكّن الإشارة إليه ، فيتتحق وجوده فيصدق الخبر عنه ، ولأنّ فعل الحال مشار إليه فله حظ من الوجود ، والماضي ، والمستقبل معرومان .

وقال قوم : الأصل هو المستقبل ، لأنّه يخبر به عن المعدوم ، ثم يخرج الفعل إلى الوجود فيخبر عنه بعد وجوده .

وقال آخرون : هو الماضي لأنّه لا زيادة فيه ، ولأنّه كمل وجوده فاستحقّ أن يُسمى أصلاً . . .

ضابط

[في الأفعال غير المتصرفة]

كلّ الأفعال متصرفّة إلا ستة : نعم وينس ، وعسى ، وليس ، وفعل التّعجب / وحّبذا . كذا قال ابن الخباز في (شرح الدرة) : وهي أكثر من ذلك . وقال ابن الصّائغ في (تذكرة) : الأفعال التي لا تتصرف عشرة وزاد ، قلما ، ويذر ، ويَدْع ، وتبارك الله تعالى .

= المراد أن العفل ينقسم إلى قسم معلم أي له علاقة وساذج أي ليس له علاقة .

قاعدة

[في خاصّي كل نوع]

قال ابن القوّاس في (شرح الدرة) : كل خاصّي نوع إن اتفقا لم يجتمعا كاللّام والإضافة والسين وسوف ، وإن تضاداً فكذلك كالتنوين والإضافة والتاء والسين ، فإن التاء للمضى والسين للاستقبال ، وإن اجتمعا كأول والتّصغير وقد وفاء التّائث .

باب الحرف

قال أبو القاسم الزّجاجي في كتاب (إيضاح علل النحو) :^(١) الحروف على ثلاثة أضرب : حروف المعجم التي هي أصل مدار الألسن عربيّها وعجميّها .

وحراف الأسماء والأفعال .

والحروف التي هي أبعاضها نحو العين من جعفر ، والضاد من ضرب ، وما أشبه ذلك ، ونحو النون من « لن » ، واللّام من « لم » ، وما أشبه ذلك .

وحراف المعاني التي تجيء مع الأسماء والأفعال لمعان .

فاما حد حروف المعجم فهي أصوات غير مؤلفة^(٢) ، ولا مقتنة

(١) طبع هذا الكتاب بتحقيق الدكتور مازن المبارك ، طبع دار النفاثس بيروت .

(٢) في الإيضاح / ٥٤ : « متوافقة » مكان : « مؤلفة » .

ولا دالة على معنى من معاني الأسماء والأفعال والحراف، إلا أنها أصل تركيبها .

وأما الحروف التي هي أبعاض الكلم ، فالبعض حدّ منسوب إلى ما هو أكثر منه ، كما أن الكلّ منسوب إلى ما هو أصغر منه .

وأما أحد حروف المعاني وهو الذي يلتمسه النحويون فهو أن يقال : الحرف ما دلّ على معنى في غيره نحو : مِنْ ، إِلَى ، وَثُمْ .

وشرحه : أنّ (مِنْ) تدل في الكلام للتبييض فهي تدلّ على تبعيض غيرها، لا على تبعيضها نفسها، وكذلك إذا كانت لابتداء الغاية كانت غاية غيرها . وكذلك سائر وجوهها .

وكذلك إلى تدلّ على المتهى ، فهي تدلّ على متهى غيرها لا [١١/٢] على متهى نفسها . وكذلك سائر حروف / المعاني . اهـ .

ضابط

[في عدد الحروف]

قال ابن فلاح في (المعني) : عدّة الحروف سبعون حرفاً ، بطرح المشترك ، ثلاثة عشر أحادية وهي : الهمزة ، والألف ، والباء ، والتاء ، والسين ، والفاء ، والكاف ، واللام ، والميم ، والنون ، والهاء ، والواو ، والياء .

وأربعة وعشرون ثنائية وهي : آ ، وأم ، وإن ، وأن ، وأو ، وأي ، وإي ، ويل ، وعن ، وفي ، وقد ، وكى ، ولا ، ولم ، ولن ، وما ، ومُدْ . ومع (على رأي) ومن ، وهل ، ووا ، وَوَيْ ، ويا .

وبقي عليه : لُو ، وأل ، على رأي الخليل .

وتسعه عشر ثلاثة وهي : (أجل ، إذن ، إلى ، وألا ، وأما ، وإن ، وأن ، وأيا ، وبلى ، ثم ، وجير ، وخلا ، ورب ، وسوف ، وعدا ، وعلى ، وليت ، ونعم ، وهيا .

وثلاثة عشر رباعية وهي : إلّا ، وألّا ، وأما ، وإنّا ، وحاشا ، وحتى ، وكأنّ ، وكلا ، ولعلّ ، ولما ، ولولا ، ولوما ، وهلا . وخمسة واحد، وهو : لكنّ .

ضابط

[في مواضع الحروف]

ترجم ابن السراج في الأصول موضع الحروف ثم قال :

الحرف لا يخلو من ثمانية مواضع : إما أن يدخل على الاسم وحده كلام التعريف ، أو الفعل وحده كسوف والسين ، أو ليربط اسمًا باسم أو فعلًا بفعل كواو العطف نحو : جاء زيد وعمرو ، وقام وقعد ، أو فعلًا باسم كمررت بزيد ، أو على كلام تام نحو : أعمرو أخوك ؟ وما قام زيد ، أو ليربط جملة بجملة نحو : إن يقم زيد يقعد عمر ، أو يكون

زائداً نحو : « فبما رحمةٍ من الله »^(١) .

وقال أبو الحسين بن أبي الربيع في (شرح الإيضاح) :
الحروف تأتي على عشرة أقسام : أحدهما : أن يدلّ على معنى في
الفعل وهو السين وسوف

الثاني : أن يدلّ على معنى في الاسم وهو الألف واللام .

الثالث : أن يكون رابطاً بين اسمين أو فعلين وهي حروف
الاطف .

الرابع : أن يكون رابطاً بين فعل واسم وهي حروف الجرّ .

الخامس : أن يربط بين جملتين وهي الكلم الدالة على
الشرط .

السادس : أن يدخل على الجملة مغيّراً لفظها ، دون معناها
وذلك إنّ .

[١٢/٢] السابع : /أن يدخل على الجملة فيغير معناها دون لفظها وذلك
« هل » وما أشبهها .

الثامن : أن يدخل على الجملة غير مغيّر لفظها ومعناها نحو :
لام الابتداء .

(١) آل عمران / ١٥٩ .

التاسع : أن يدخل على الجملة فيغير لفظها ومعناها نحو : ما
الحجازية .

العاشر: أن يكون زائداً نحو : «**فِيمَا رَحْمَةٌ مِّنَ اللَّهِ لِنُتَّهُ لَهُمْ**»^(١) .

وقال المهلبي : أقسام ما جاءت له الحروف :
تفطن فإن الحرف يأتي لستة لنقل وتأخصيص وربط وتعديه
وقد زيد في بعض المواقع واغتنى
جواباً كسيت العز والأمن ترديه

وقال في الشرح : النقل من الإيجاب إلى النفي ، ومن الخبر
إلى الاستخبار ، وإلى التمني والترجي والتشبيه ونحوها ، والتخصيص
للمضارع بالاستقبال بالسين وسوف ، وللاسم بلام التعريف ، والربط
بـحـرـوفـ الـجـرـ ، وـحـرـوفـ الـعـطـفـ ، وـالـتـعـدـيـةـ يـدـخـلـ فـيـهـاـ الواـوـ فـيـ
المفعول معه ، وإنـاـ فـيـ الإـسـتـشـاءـ وـالـجـوابـ كـنـعـ ، وـلاـ .

وقال الأندلسـيـ في شـرـحـ المـفـصـلـ : اعلمـ أنـ لـلـحـرـوفـ
انـقـسـامـاتـ كـثـيرـةـ ، فـتـنقـسـمـ : إـلـىـ ماـ يـكـونـ عـلـىـ حـرـفـ وـاحـدـ ، وـإـلـىـ ماـ
يـكـونـ عـلـىـ اـثـنـيـنـ فـصـاعـدـاـ إـلـىـ خـمـسـةـ نـحـوـ لـكـنـ .

والزائد على حرف ، إما أن يكون مفرداً أو مركباً نحو : مِنْ ، وإلى ، وإنما ولولا .

وتنقسم أيضاً : إلى عاملة وغير عاملة .

وتنقسم : إلى مختصٌ بأحد القسمين وغير مختص .

وقد قيل : إن الحرف يجيء لمعنى في الاسم خاصة نحو : لام التعريف ، وحرف الإضافة ، والنداء وغير ذلك ، أو في الفعل خاصة نحو : قد ، والستين ، وسوف ، والجوازم والتواصب ، أو رابطاً بين اسمين أو بين فعلين كحروف العطف ، أو بين فعل واسم كحروف الجر ، أو بين جملتين كحروف الشرط ، أو داخلاً على جملة تامة قارناً معناها نحو : لَيْتْ ولعل ، أو مؤكداً له نحو : إن ، أو زائداً للتأكيد نحو الباء في نحو ليس زيد بقائم .

قال وربما قيل بعبارة أخرى : إن الحرف إنما جاء به ليربط اسمأً باسمأً أو فعلأً بفعل أو جملة بجملة ، أو يعيّن اسمأً فقط ، أو فعلأً فقط ، أو ينفي فعلأً فقط ، أو ينفي اسمأً فقط ، أو يؤكّد فعلأً فقط ، أو اسمأً فقط ، أو يخرج الكلام من الواجب إلى غير الواجب .

[١٣/٢] ولها أقسام بالنسبة إلى / تغيير الإعراب :

قسمٌ : لا يغير الإعراب ولا المعنى نحو ما الزائدة في قوله تعالى : ﴿فِيمَا رَحْمَةٌ مِنَ اللَّهِ﴾^(١) .

وَقْسَمٌ : يَغْيِرُ الْإِعْرَابَ وَالْمَعْنَى نَحْوُ : لَيْتْ ، وَلَعْلَّ .

وَقْسَمٌ : يَغْيِرُ الْإِعْرَابَ دُونَ الْمَعْنَى نَحْوُ : إِنْ .

وَقْسَمٌ : يَغْيِرُ الْمَعْنَى دُونَ الْإِعْرَابِ نَحْوُ : هَلْ .

فَأَمَّا عَدَّةُ الْحُرُوفِ الْعَامِلَةِ ثَمَانِيَّةً وَثَلَاثَوْنَ حَرْفًا .

سَتَّةٌ مِنْهَا تَنْصَبُ الْأَسْمَاءُ وَتَرْفَعُ الْخَبَرُ وَهِيَ : إِنْ وَأَخْوَاتِهَا .

وَأَرْبَعَةٌ تَنْصَبُ الْفَعْلَ بِنَفْسِهَا وَهِيَ : أَنْ ، وَلَنْ ، وَكَيْ ، وَإِذْنُ .

وَخَمْسَةٌ تَنْصَبُ نِيَابَةً وَهِيَ : الْفَاءُ ، وَالْوَاءُ ، وَأَوْ ، وَلَامُ كَيْ
وَالْجَهُودُ ، وَحْتَى .

وَثَمَانِيَّةُ عَشَرَ تَجْرِي الْأَسْمَاءُ ، وَخَمْسَةُ تَجْزِيمِ الْفَعْلِ .

وَأَمَّا الْحُرُوفُ الْغَيْرُ الْعَامِلَةُ فَيَنْبَغِي وَسْتُونَ حَرْفًا : مِنْهَا سَتَّةٌ غَيْرُ
حَرْفِ ابْتِداَءٍ وَهِيَ : إِنْمَا وَكَائِنُمَا ، وَأَخْوَاتِهَا . وَعَشْرَةُ الْعَطْفِ . وَأَرْبَعَةُ
لِلْمَضَارِعَةِ ، وَأَرْبَعَةُ الْإِعْرَابِ ، وَأَرْبَعَةٌ تَخَصُّ بِالْفَعْلِ ، وَثَلَاثَةُ
لِلْإِسْتِفْهَامِ ، وَثَلَاثَةُ لِلتَّأْنِيَّةِ ، وَحْرَفَانُ التَّفْسِيرِ ، وَحْرَفَانُ التَّأْكِيدِ ،
وَحْرَفَانُ التَّعْرِيفِ ، وَحَرْفُ اللِّتْكِيرِ ، وَحَرْفًا النِّسْبَةِ . وَمِنْهَا حُرُوفٌ
تَعْمَلُ عَلَى صَفَةٍ وَلَا تَعْمَلُ عَلَى صَفَةٍ وَهِيَ : مَا وَلَا ، وَحُرُوفُ
النِّدَاءِ ، . اَنْتَهَى كَلَامُ الْأَنْدَلُسِيِّ .

وَقَالَ ابْنُ الدَّهَانَ فِي (الْغُرَّةِ) : الْحُرُوفُ تَنْقَسِمُ فِي أَحْوَالِهَا

إلى ستة أقسام :

الأول : ما يعمل في اللّفظ والمعنى نحو : ليت زيداً قائم .

والثاني : ما ي العمل في اللّفظ ولا ي العمل في المعنى نحو : ما جاءني من أحد .

والثالث : ما ي العمل في المعنى ولا ي العمل في اللّفظ نحو : هل زيد قائم .

والرابع : ما ي العمل في اللّفظ والمعنى ولا ي العمل في الحُكم نحو : لا أبا لزيد .

والخامس : ما لا ي العمل في لفظ ولا معنى ، وإنما ي العمل في الحُكم نحو : علمت لزيد منطلق .

وال السادس : ما لا ي العمل في لفظ ولا معنى ولا حكم نحو : « فيما رحمة من الله »^(١) في أحد القوّلين . انتهى .

وفي تذكرة ابن الصائغ : قال : نقلت من مجموع بخط ابن الزجاج : الحروف على ثلاثة أضرب : ضرب يدخل للاتلاف ، وضرب لحدوث معنى لم يكن . وضرب زائد مؤكد .

فالأول : لو سقط سقط أصل الكلام ، والثاني لو سقط تغيير

(١) آل عمران / ١٥٩ .

المعنى ولم يختل ، والثالث لو سقط لم يتغير المعنى .

والأول : على أربعة أوجه : ربط اسم باسم ، وربط فعل باسم ، وربط فعل بفعل ، وربط جملة بجملة .

والثاني / على ثلاثة أوجه : تخصيص الاسم كالرجل ، [١٤/٢] والفعل كسيضرب . وينقل الكلام كحروف النفي .

والثالث على وجهين : عامل لأن زيداً قائم ، وغير عامل نحو: لزيد قائم .

وقال ابن فلاح في (معنىه) : الحرف يدخل إما للربط أو للنقل أو للتأكيد أو للتنبيه أو للزيادة .

ويندرج تحت الربط حروف الجر والعطف والشرط والتفسير والجواب والإنكار والمصدر ، لأن الرابط هو الدليل على الشيء لتعلقه بغيره . ويندرج تحت النقل حروف التفي والاستفهام والتخصيص والتعريف والتفسير والتأنيث . ويندرج تحت التنبيه حروف النداء والاستفتاح والردع والتذكير والخطاب .

تقسيم

[الحروف العاملة]

قال ابن الخباز في (شرح الدرة) : الحروف العاملة أربعة

أقسام : قسم يرفع وينصب وهو : إِنْ وأخواتها ، ولا المشبهة بِإِنْ .
وما ولا المشبهتان بليس .

وقسم ينصب فقط وذلك حروف النداء ، ونواصي الفعل
المضارع .

قال : وأضاف عبد القاهر إلى ذلك : إِلَّا في الإستثناء والواو
والتي بمعنى مع : قال : وفيه نظر .

وقسم يجرّ فقط وهي حروف الجرّ .

وقسم يجزم فقط وهي حروف الجزم .

[فائدة في أشباه الحروف بالأسماء]

(فائدة) قال عبد اللطيف في (اللّمع الكاملية) : أشبه
الحروف بالأسماء ، نَعْمٌ ، وَبَلَى ، وَجَيْرٌ، وَقَطُّ ، وبالأفعال يا وأخواتها ،
وقد في : * كأن قد *^(١)

وأضعفها الزائدة والمتطورة كالتنوين .

(١) قطعة من بيت ، والبيت بتمامه :

أزف الترحال غير أن ركابنا لما تزل برحالنا وكأن قد
من شواهد : الخصائص ٣٦١/٢ ، ٣٦١/٣ ، ١٣١ ، وابن يعيش ٨/٥ ،
١١٠ ، وقطر الندى / ٢٢٢ ، والخزانة ٣/٢٣٢ ، ٣٦٢/٤ ، ٥٠٥
والمعنى ١/١٨٦ ، ٣٧٨ ، والعيني ١/٨٠ ، ٣١٤/٢ ، والأشموني
. ٣١/١

بابُ الكلام والجملة

قال أبو طلحة بن فرقد الأندلسي في (شرح فصول ابن معط) : الذي يتصور من التأليف مع الإفادة وبدونها سبعة : الاسم مع مثله، والفعل مع مثله، والحرف مع مثله ، أو مع المجموع ، أو كل واحد مع خلافه وذلك الاسم مع الفعل ، أو مع الحرف ، أو الفعل مع الحرف . وأما المجموع فليس بقسم زائد ، لأن الحرف لا يدخل على غير مفيد فيعتد به ، إنما فائده ربط المفيد . انتهى . نقله ابن مكتوم في (تذكرتنه) .

[١٥/٢]

ضابط [في الجمل التي لا محل لها من الإعراب]

الجمل التي لا محل لها من الإعراب سبع . قال ابن هشام في (المغني)^(١) : بدأنا بها ، لأنها لم تحل محل المفرد ، وذلك هو الأصل في الجمل .

الأولى : الابتدائية ، وتسمى أيضاً المستأنفة كالجمل المفتتح بها السور ، والجملة المنقطعة عما قبلها نحو : مات فلان - رحمه الله .

الثانية : المعتبرة بين شيئين لإفادة الكلام تقويةً وتحسيناً كقوله تعالى : «إِنَّ لَمْ تَفْعِلُوا وَلَنْ تَفْعِلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ»^(٢) وقال :

(١) انظر المغني ٢/٤٢٧ - ٤٥٨.

(٢) البقرة / ٢٤.

﴿ فالحقُّ والحقُّ أقول لأملاكَ ﴾^(١) ، ﴿ فلا أُقْسِمُ بِمَوْاْعِدِ النَّجُومِ ، وَإِنَّهُ لِقَوْمٌ لَّذِيْلُونَ عَظِيمُونَ ، إِنَّهُ لِقَرْآنٌ كَرِيمٌ ﴾^(٢) ، ﴿ وَإِذَا بَدَّلَنَا آيَةً مَكَانَ آيَةً وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزَّلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٌ ﴾^(٣) .

الثالثة : التفسيرية وهي الفضلة الكاشفة ، لحقيقة ما تليه نحو :

﴿ وَأَسْرَوْا النَّجُومَ الَّذِينَ ظَلَّمُوا ، هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾^(٤) فجملة الاستفهام مفسرة للنجومى ، ﴿ إِنَّ مِثْلَ عِيسَى عَنِّ اللَّهِ كَمِثْلُ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تَرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾^(٥) فخلقه وما بعده تفسير لمثل آدم ، ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكم مِّنْ عَذَابِ أَلِيمٍ تَؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾^(٦) فجملة « تؤمنون » تفسير للتجارة .

الرابعة : المجاب بها القسم نحو : ﴿ يَسِّ وَالْقَرْآنُ الْحَكِيمُ إِنَّكَ لَمَنِ الْمُرْسَلِينَ ﴾^(٧) .

الخامسة : الواقعه جواباً لشرط غير جازم مطلقاً نحو جواب لو ولولا ولما وكيف ، أو جازم ولم يقترن بالفاء ولا بإذا الفجائية نحو : إنْ

(١) ص / ٨٤.

(٢) الواقعه / ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧.

(٣) النحل / ١٠١.

(٤) الأنبياء / ٣.

(٥) آل عمران / ٥٩.

(٦) الصاف / ١٠ ، ١١.

(٧) يس / ١ ، ٢ ، ٣.

تَقْمُ أَقْمٌ ، وَإِنْ قُمْتَ قَمْتَ ، أَمَا الْأَوَّلُ فَلِظُهُرِ الْجَزْمُ فِي لَفْظِ الْفَعْلِ ، وَأَمَا الثَّانِي ، فَلَأَنَّ الْمُحْكُومَ لِمَوْضِعِهِ بِالْجَزْمِ الْفَعْلُ لَا الْجَمْلَةَ بِأَسْرِهَا.

السادسة : الواقعة صلة لاسم أو حرف نحو جاء الذي قام أبوه ، وأعجبني أن قمت ، فالذى في موضع رفع ، والصلة لا محل لها ، ومجموع «أن قمت» في موضع رفع لا أن وحدها ، لأن الحرف لا إعراب له لا لفظاً ولا محلاً ، ولا «قمت» وحدها .

السابعة : التَّابِعَةُ لِمَا لَا مَحْلٌ لَهُ نَحْوُ : قَامَ زَيْدٌ وَلَمْ يَقُمْ عُمَرُ ،
[١٦/٢] إِذَا قَدِرْتَ / الواو عاطفة .

[الجمل التي لها محل من الإعراب]

وَأَمَّا الْجَمْلُ الَّتِي لَهَا مَحْلٌ مِنَ الْإِعْرَابِ فَهِيَ أَيْضًا سَبْعَ :

الأولى : الواقعة خبراً نحو : زيد أبوه قائم .

الثانية : الواقعة حالاً نحو : ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلْوَةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾^(١) .

الثالثة : المحكية بالقول : ﴿إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾^(٢) ، ﴿ثُمَّ يُقَالُ هَذَا الَّذِي كُؤْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ﴾^(٣) .

(١) النساء / ٤٣.

(٢) مريم / ٣٠.

(٣) المطففين / ١٧.

الرابعة : المضاف إليها نحو ﴿يَوْمَ وُلِّدْتُ﴾^(١) ، ﴿يَوْمُ لَا يُنْطِقُونَ﴾^(٢) ، ﴿يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ﴾^(٣) .

الخامسة : الواقعة بعد الفاء أو إذا جواباً لشرط جازم نحو : ﴿مِنْ يُضْلِلَ اللَّهُ فَلَا هَادِي لَهُ﴾^(٤) ، ﴿وَإِنْ تُصِبُّهُمْ سَيِّئَةً بِمَا قَدَّمْتُ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾^(٥) .

السادسة : التابعة لمفرد نحو : ﴿يَوْمُ لَا يَبْعَثُ فِيهِ﴾^(٦) ، ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تَرْجِعُونَ فِيهِ﴾^(٧) ، ﴿لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾^(٨) .

السابعة : التابعة لجملة لها محلٌّ ، ويقع ذلك في بابي النسق والبدل خاصة نحو : زيد قام أبوه وقعد أخوه ، ﴿قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾^(٩) .

قال ابن هشام : والحق إنها تسع ، والذي أهملوه الجملة

(١) مريم / ٣٣.

(٢) المرسلات / ٣٥.

(٣) غافر / ١٦.

(٤) الأعراف / ١٨٦.

(٥) الروم / ٢٦.

(٦) البقرة / ٢٥٤.

(٧) البقرة / ٢٨١.

(٨) آل عمران / ٩ وغيرها.

(٩) البقرة / ١٤.

المستثناة نحو : « إِلَّا مَنْ تَوَلَّ وَكَفَرَ فَيَعْذَبَهُ اللَّهُ »^(١) ، والجملة المستند إليها نحو : « سَوَاء عَلَيْهِمْ أَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ »^(٢) ، « تَسْمَعُ بِالْمَعْيَدِي خَيْرٌ مِّنْ أَنْ تَرَاهُ » .

وقال الشّيخ بدر الدين ابن أم قاسم :

جَمِيلٌ أَتَتْ وَلَهَا مَحْلٌ مُّعَرَّبٌ سَبْعَ لَأْنَ حَلَّتْ مَحْلُ الْمَفْرِدِ
خَبْرِيَّةً حَالِيَّةً مَحْكَيَّةً وَكَذَا الْمَضَافُ لَهَا بِغَيْرِ تَرْدُدٍ
وَمَعْلَقٌ عَنْهَا وَتَابِعَةُ لَمَا
وَجْهَابُ شَرْطُ جَازِمُ بِالْفَاءِ أَوْ
وَاتَّكَ سَبْعَ مَا لَهَا مِنْ مَوْضِعٍ
وَجَوَابُ أَقْسَامٍ وَمَا قَدْ فَسَرَتْ
وَبِعِيدٍ تَخْصِيصُ وَبَعْدِ مَعْلَقٍ
وَكَذَاكَ تَابِعَةُ لِشَيْءٍ مَا لَهُ
[١٧/٢] لَا جَازِمُ وَجَوَابُ ذَلِكَ أُورِدٌ /

وقال أبو حيان : أصل الجملة أن لا يكون لها موضع من الإعراب ، وإنما كان كذلك ؛ لأنها إذا كان لها موضع من الإعراب تقدرت بالمفرد ، لأن المعرب إنما هو المفرد . والأصل في الجملة أن لا تكون مقدرة بالمفرد .

والجمل على قسمين : قِسْمٌ لَا مَوْضِعَ لَهُ مِنْ إِعْرَابٍ ، وَقَدْ

حُصِرَتْ فِي اثْنَيْ عَشَرَ قِسْمًا :

(١) الغاشية / ٢٣ ، ٢٤

(٢) البقرة / ٦ وهي قراءة ابن كثير وابن محيصن والزهري ، وانظر قراءة رقم ٤٠ من : « معجم القراءات القرآنية » .

الأول : أن تقع الجملة ابتداء كلام لفظاً ونيّة أو نيّة لا لفظاً نحو : زيد قائم ، وقام زيد ، وراكباً جاء زيد ، فإن وقعت أول كلام لفظاً لا نيّة كان لها محل من الإعراب نحو : أبوه قائم زيد .

الثاني : أن تقع بعد أدوات الابتداء فيشمل ذلك الحروف المكفوفة نحو : إنما زيد قائم ، وإذا الفجائية نحو : خرجت فإذا زيد قائم ، وهل ، وبل ، ولكن ، وإنـا ، وأمـا ، وما النافية غير الحجازية ، وبينما ، وبينـا ، نحو : هل زيد قائم ، وما زيد منطلق ، وقول الأفوه الأودي :

(١) = **بَيْنَمَا النَّاسُ عَلَى عَلَيِّاهَا إِذْ هَوَوْا فِي هُوَّةٍ فِيهَا فَغَارُوا**
قال :

(٢) = **فَبَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَتَانَا مُعَلَّقٌ وَفَضْسِيَّةٌ وَزِنَادٌ رَاعِي**

(١) من قصيدة في الحماسة البصرية / ١٧٠ ، وقبله :

إِنْ تَرَى رَأْسِي فِيهِ قَزْعٌ
وَشَوَّاتِي خَلْلَةُ فِيهَا دُوَارٌ
أَصْبَحْتُ مِنْ بَعْدِ لَوْنٍ وَاحِدٍ
وَهْيَ لَوْنَانِ ، وَفِي ذَاكِ اعْتَبَارٌ
فَصْرُوفُ الدَّهْرِ فِي أَطْبَاقِهِ
وَالْخَلْفَةُ فِيهَا ارْتِفَاعٌ وَانْحِدَارٌ
وَالْقَزْعُ : الشِّعْرُ الْمُتَفَرِّقُ ، وَالشِّوَّاهَةُ : جَلْدَةُ الرَّأْسِ . وَأَطْبَاقُهُ : حَالَاتُهُ
وَالْخَلْفَةُ : اخْتِلَافُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ .
وَالْبَيْتُ ذَكَرَ عَرْضًا فِي الْخَزَانَةِ ١٧٨/٣ .

(٢) من شواهد : سيبويه ١/٨٧ ، والمحتسب ٢/٧٨ ، وابن يعيش ٦/١١
والمغني ٢/٤٢٢ ، والهممع والدرر رقم ٨٢٤ ، وانظر اللسان : « بين »
والوفضة : خريطة الراعي لزاده وأداته .

الثالث : أن تقع بعد أدوات التّحضيض نحو : هلا ضربت زيداً .

الرابع : أن تقع بعد حروف الشرط غير العاملة نحو : لولا زيد لأكرمتك ، ولو جاء زيد أكرمتك ، ولمّا جاء زيد أكرمتك على مذهب سيبويه في « لما » ، فإنه يذهب إلى أنها حرف .

ومذهب الفارسي : أنها اسم ظرف فتكون الجملة عنده في موضع جرّ بإضافة الظرف إليه ، ويقدّرها بحين .

الخامس : أن تقع جواباً لهذه الحروف الشرطية التي لا تعمل نحو المثل السابقة .

السادس : أن تقع صلةً لحرف أو اسم نحو : قام الذي وجّهه
حسن ، ونحو قول الشاعر /

٢٩٥ = يسر المرأة ما ذهب الليالي وكان ذهابهنّ له ذهاباً^(١)

السابع : أن تقع اعتراضية نحو قوله تعالى : « وإنّه لقسمٌ لو

= وفي ط : « زنا دراعي ». تحريف.

وفي الدرر قائله مجهول ، وفي سيبويه نسب لرجل من قيس عيلان .

(١) قائله مجهول .

من شواهد : قطر الندى / ٥٣ ، وابن يعيش ٩٧/١ ، ١٤٢/٨ ، والتصریح ٢٦٨ / ١ . والهمم والدرر رقم ٢٢٧ .

تعلمون عظيم ^(١)

الثامن : أن تقع تفسيرية نحو قوله : أشرت إليه أن قم ، وكتبت إليه أن اضرب زيداً .

التاسع : أن تقع توكيداً لما لا محل له من الإعراب ، نحو : قام زيد قام زيد .

العاشر : أن تقع جواب قسم نحو : والله ما زيد قائماً ، والله ليخرج .

الحادي عشر : أن تكون معطوفة على ما لا محل له من الإعراب ، نحو : جاء زيد وخرج عمرو .

الثاني عشر : الجملة الشرطية إذا حذف جوابها وتقدمها ما يدل عليه : نحو : قول العرب : أنت ظالم إن فعلت ، التقدير : إن فعلت فأنت ظالم ، أو تقدمها ما يطلب ما يدل على جوابها نحو : والله إن قام زيد ليقوم عمرو ، فالقسم يطلب « ليقومن » ، و « ليقومن » دليل على جواب الشرط ، التقدير : إن قام زيد يقم عمرو .

وقسم له موضع من الإعراب ، وينحصر في أنواع الإعراب : فمنها : ما هو في موضع رفع وهو ثمانية أقسام ، ستة باتفاق ،

واثنان باختلاف :

(١) الواقعة / ٧٦

الأول : أن تقع خبراً للمبتدأ نحو : زيد أبوه قائم .

الثاني : أن تقع خبراً لِنَفْيِ الْجِنْسِ نحو : لا ربيئة^(١) قومٍ تجيء بخير .

الثالث : أن تقع خبراً بعد إِنْ وأخواتها نحو : إِنْ زِيداً وَجْهُهُ حسنٌ .

الرابع : أن تقع صفة لموصوف مرفوع نحو : جاءني رجلٌ يكتب غلامه .

الخامس : أن تقع معطوفة على ما هو مرفوع نحو : جاءني رجلٌ عاقلٌ ويكتب خطأً حسناً .

السادس : أن تقع بدلاً من مرفوع نحو : أنت تأتينا تلميذنا في ديارنا^(٢) /

هذه السّتة باتفاق . واثنان اللذان فيهما الخلاف :

الأول : أن تكون في موضع الفاعل نحو : يعجبني يقوم زيد .

(١) في اللسان : «رباً» الربيئة : الطليعة ، وإنما أنشوه ، لأن الطليعة يقال له : العين إذ ينظر ، والعين مؤنثة . والربيئة : الذي ينظر للقوم لشلا يدفهمهم عدو ، ولا يكون إلا على جبل أو شرف ينظر منه . وفي ط : «لارئية» ، تحرير .

(٢) أخذ هذا المثال من شاهد شعري وهو :

متى تأتنا تلّمُّ بنا في ديارنا تجد حطباً جرلاً وناراً تأججاً
من شواهد الهمم والدرر رقم ١٥٨٥ .

والثاني : أن تكون في موضع المفعول الذي لم يُسمّ فاعله نحو قوله تعالى : ﴿وَإِذَا قيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾^(١) .

والصحيح : أن الجملة لا تقع موقع الفاعل ولا المفعول الذي لم يُسمّ فاعله إلا إن اقترن بها ما يصيرّها وإياه في تقدير المفرد .

ومنها : ما هو في موضع نصب وهو ثلاثة عشر قسماً ، عشرة باتفاق ، وثلاثة باختلاف :

الأول : أن تقع خبراً لكان وأخواتها نحو : كان زيدٌ يخرج أخوه .

الثاني : أن تقع في موضع المفعول الثاني لظننت وأخواتها نحو : ظننت زيداً يقوم أخوه .

الثالث : أن تقع في موضع المفعول الثالث لأعلمت وأخواتها نحو: أعلمت زيداً عمراً ينطلق غلامه .

الرابع : أن تقع خبراً بعد ما الحجازية نحو : ما زيد أبوه قائم .

الخامس : أن تقع خبراً لـ «لا» أخت «ما» نحو : لا رجل يصدق .

السادس : أن تقع في موضع المفعول للقول الذي يحكى به

(١) البقرة / ١١ .

نحو : قال زيد عمرو منطلق ، فعمرو منطلق في موضع مفعول قال .

السابع : أن تقع في موضع المفعول للفعل المعلق نحو : علمت ما زيد قائم ، سالت أيهم أفضل .

الثامن : أن تقع معطوفةً على ما هو منصوب أو موضعه نصب نحو : ظنت زيداً قائماً ويخرج أبوه ، وظننت زيداً يقوم ويخرج .

التاسع : أن تقع في موضع الصفة لمنصوب نحو : قتلت رجلاً يشتم زيداً .

العاشر : أن تقع في موضع الحال نحو قوله :

* وقد أغتندي والطير في وُكُنَاتِهَا^(١) *

الحادي عشر : أن تكون في موضع نصب على البدل نحو قوله : عرفت / زيداً أبو منْ هو ، على خلاف في هذا القسم [٢٠/٢] الأخير . فقولك : أبو منْ هو في موضع نصب على البدل من « زيد » على تقدير مضاد أي عرفت قصة زيد أبو منْ هو .

الثاني عشر : أن تقع مصدراً بمد ومنذ نحو قوله : ما رأيته مُذْ خلقَهُ الله ، ففي هذه الجملة خلاف .

ذهب الجمهور : إلى أنها لا موضع لها من الإعراب .

(١) سبق ذكره رقم ٢٧٦ .

وذهب السيرافي : إلى أنها في موضع نصب على الحال .

الثالث عشر : أن تقع مستثنىً بها نحو : قام القوم إلا زيداً ، وقاموا ليس خالداً ففيهما خلاف .

ومنها : ما هو في موضع جر وذلك ستة أقسام : ثلاثة باتفاق ، وثلاثة باختلاف ، فالتي باتفاق :

أحدها : أن تقع مضافاً إليها أسماء الزَّمان نحو : جئتك يَوْمَ زِيدٍ أمير ، وقال تعالى : «يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ»^(١) .

الثاني : أن تقع موضع الصفة نحو : مررت برجل يكتب مصحفاً .

الثالث : أن تقع معطوفة على مخوض ، أو ما موضعه خفض نحو : مررت برجل كاتب ويجيد الشعر ، ومررت برجل يكتب ويجيد .

والتي باختلاف :

أحدها : أن تقع بعد ذي نحو قول العرب : «اذهب بذى تسلم» ، وذهب بعضهم : إلى أنها في محل جر . وذهب بعضهم إلى أنها لا محل لها من الإعراب .

(١) المطففين / ٦ .

الثاني : أن تقع بعد آية بمعنى علامة نحو قول الشاعر :

٢٩٧ = **بـآيـة قـام يـنـطـق كـلـ شـيء وـخـان أـمـانـة الـدـيك الـغـراب**^(١)

ذهب بعضهم : إلى أنها في موضع جرٌ بالإضافة .

وذهب بعضهم : إلى أنها لا موضع لها من الإعراب ، بل يقدر معها حرف ، يكون ذلك الحرف والجملة في موضع جرٌ .

الثالث : أن تقع بعد حتى الابتدائية نحو قول امرئ القيس :

٢٩٨ = سريت بهم حتى تكُل مطيئهم حتى الجياد ما يcdn بأرسان^(٢) / [٢١/٢]

وذهب الجمهور : إلى أن هذه الجملة لا محل لها من الإعراب .

وذهب الزجاج وابن درستويه : إلى أنها في محل جرٌ بحتي .

ومنها : ما هو في موضع جرم وذلك ثلاثة أقسام :

أحداها : «أن تقع بعد أدلة شرط عاملة ، ولم يظهر لها عمل نحو : إن قام زيد يقم عمرو .

(١) انظر الحيوان للجاحظ ٢/٤٢٨ ، ٣٢١ ، ٣٢١/٢ .

(٢) من شواهد : سيبويه ١/٤١٧ ، ٢/٢٠٣ ، ٢٠٣/٢ ، وروايته حتى تكُل بفتح اللام ، ورواوه المقتضب ٢/٤٠ برواية سيبويه ، وابن يعيش ٨/١٥ ، ١٩ ، والمعنى ١/٢٣٦ ، ١٣٨ . وانظر ديوان امرئ القيس ٨٦/١ .

الثاني : أن تقع جواباً للشرط العامل نحو : إن يَقُمْ زِيدُ فَعْمَرُو
قَائِمٌ ، وإن يَقُمْ زِيدُ قَامُ عَمَرُو ، فهاتان الجملتان في محل جزم ، ولهذا
يجوز العطف عليهما بالجُزْم قال تعالى : ﴿مَنْ يُضْلِلَ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ
وَيَذْرُهُمْ﴾^(١) .

الثالث : أن تكون معطوفة على مجزوم أو ما موضعه جَزْمٌ نحو :
إن قَامَ زِيدُ وَيَخْرُجُ عَمَرُو أَكْرَمَتَهُمَا ، وقوله تعالى : ﴿فَلَا هَادِيَ لَهُ
وَيَذْرُهُمْ﴾^(٢) .

فذلك أثنان وأربعون قسماً بالمتفق عليه والمختلف فيه . انتهى .

وقال الشيخ سراج الدين الدمنهوري في الجمل التي لها محل
والتي لا محل لها :

| | |
|--|--|
| لها موضع الإعراب جاء مبيناً مضاف إليها واحد بالقول مُعْلِنا إذا عامل يأتي بلا عملي هنا أنت صلة مبدوءة سررك هنا جواب يمين مثله فاتك العنا | وخذ جُملاً عَشْرَأً وستاً فِي صُفْهَا فوصفيَّةُ حاليَّةُ خبرِيَّةٌ كذلك في التعليق والشرط والجزء وفي الشرط قالوا لا محل لها كما وفي الشرط لم يعمل كذلك جوابه |
|--|--|

(١) الأعراف / ١٨٦ ، وهي قراءة حمزة والكسائي وأبي عمرو في رواية ابن
صرف عنه ، والأعمش ، وخلف . انظر مراجع هذه القراءة في معجم
القراءات قراءة رقم ٢٧٨٨ .

(٢) الآية السابقة ، وقراءة حفص برفع يذرهم ، وبالجزم قرأ القراء الذين أشرنا
إليهم في الرقم السابق .

مفسرة أيضاً وحشواً كذا أنت كذلك في التخصيص نلت به الغنا
وجمعن في هذين البيتين :

خبرية محكية حالية بالقول ذات إضافة ومعلقة
وجواب ذي جزم بفاء أو إذا ولتابع حكم التقدم اطلقوا

فائدة [في معانى المفرد]

(فائدة) قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في « تعليقه على المقرب » : المفرد يستعمل في كلام النّحاة بأحد معان خمسة :

أحدها : المفرد الذي هو مقابل للجملة يذكر في خبر المبتدأ
[٢٢ / ٢] ونواسخه .

والثاني : المفرد الذي هو قُبالة المركب نحو : بعلبك .

والثالث : المفرد الذي هو مقابل المضاف .

والرابع : المفرد الذي هو مقابل للمثنى والمجموع .

والخامس : المفرد الذي هو في باب النداء وباب لا ليفي الجنس ، وهو مقابل للمضاف والمشابه للمضاف .

ضابط [في الكلمة الواحدة التي تكون جملة]

قال السخاوي في : « شرح المفصل » : ليس لنا جملة هي

التدريب

في اللفظ كلمة واحدة إلا الطرف نحو : مررت بالذى عندك أو
خلفك .



باب المَعْرُوب والمَبْنَى قاعدة

أصل الإعراب أن يكون بالحركات . والإعراب بالحروف فرع عليها .

قال ابن يعيش : وإنما كان الإعراب بالحركات هو الأصل لوجهين :

أحدهما : أنا لما افتقرنا إلى الإعراب للدلالة على المعنى كانت الحركة أولى ، لأنها أقل وأخف ، وبها نصل إلى الغرض ، فلم يكن بنا حاجة إلى تكليف ما هو أثقل ، ولذلك كثرت في بابها ، أعني الحركات ، وقل^(١) غيرها مما أعرب ، وقدر غيرها بها ، ولم تقدر هي به .

والثاني : أنا لم افتقرنا إلى علامات تدل على المعاني ، وتفرق بينها ، وكانت الكلمة^(٢) مركبة من الحروف وجب أن تكون العلامات

(١) في ابن يعيش ١/٥١ : « دون » مكان : « قل ». .

(٢) في ابن يعيش : « الكلم » مكان : « الكلمة ». .

غير الحروف ، لأن العلامة غير المعلم كالطراز في الثوب ، فلذلك كانت الحركات هي الأصل . وقد خولف الدليل ، وأعربوا بعض الكلم بالحروف لأمر اقتضاه . انتهى .

وقال أبو البقاء في (اللباب) : الأصل في علامات الإعراب [٢٣/٢] الحركات دون الحروف لثلاثة أوجهٍ : / .

أحدها : أن الإعراب دالٌ على معنى عارض في الكلمة ، فكانت علامة حركةً عارضة في الكلمة لما بينهما من التناسب .

والثاني : أن الحركة أيسر من الحرف وهي كافية في الدلالة على الإعراب . وإذا حصل الغرض بالأختصار لم يصر إلى غيره .

والثالث : أن الحرف من جملة الصيغة الدالة على معنى الكلمة اللازم لها ، فلو جُعل الحرف دليلاً على الإعراب لأدى إلى أن يدلّ الشيء الواحد على معنيين ، وفي ذلك اشتراك ، والأصل أن يحصل كل معنى بدليل .

قاعدة :

[الأصل في البناء السكون]

الأصل في البناء السكون لثلاثة أوجهٍ :

أحدها : أنه أخفٌ من الحركة ، فكان أحق بالإضافة لخفتة .

الثاني : أن البناء ضد الإعراب ، وأصل الإعراب الحركات ،
فأصل البناء السكون .

والثالث : أن البناء يكسب الكلمة ثقلاً، فناسب ذلك أصالة البناء
على السكون .

وأما البناء على الحركة فلأحد أربعة أشياء :
إما لأن له أصلاً في التمكّن كالمنادي والظروف المقطوعة عن
الإضافة، ولا رجُل ، وخمسة عشر . وهذا أقرب للمبنيات إلى
المغرب .

وإما تفضيلاً له على غيره كالماضي بُني على حركة تفضيلاً على
فعل الأمر .

وإما للهرب من التقاء الساكنين كَائِن ، وكيفَ وحيثُ وأمسِ .

وإما؛ لأن حركته ضرورية وهي الحروف الأحادية كالباء واللام
والواو والفاء ، لأنه لا يمكن النطق بالساكن أولاً سواء كان في الأول
لفظاً أو تقديرًا كالكاف في نحو : رأيتك ، لأنها وإن كانت متصلة لفظاً
 فهي منفصلة تقديرًا وحُكمًا ، لأن ضمير المنصوب في حكم
المنفصل .

وإذا كانت منفصلة حُكمًا لزم الابتداء بالساكن حُكمًا ، لو لم
يُحرّك ، بخلاف الألف والواو في : قاما وقاموا ، لأن ضمير الفاعل ليس
في حكم المنفصل ، فلا يلزم منه الابتداء بالساكن حُكمًا . ذكر ذلك
في (البسيط) . / .

قاعدة

[في الكلمة التي على حرف واحد]

قال ابن النحاس في (التعليقة) : كل كلمة على حرف واحد مبنية يجب أن تبني على حركة تقوية لها ، وينبغي أن تكون الحركة فتحة طلباً للتخفيف ، فإن سكن منها شيء كالباء في غلامي ، فطلباً لمزيد التخفيف .

[الخلاف في علل البناء]

(فائدة) قال ابن النحاس في التعليقة : في علل البناء

: خلاف :

فمذهب ابن السراج وأبي علي ، ومن تبعه : أن علل البناء منحصرة في شبه الحرف أو تضمن معناه .

وعدد الزمخشري والجزولي وابن معطٍ وابن الحاجب وجماعة آخرون علل البناء خمسة : هذان ، والوقوع موقع المبني ، ومناسبة المبني ، والإضافة إلى المبني .

وزاد ابن عصفور سادسة وهي : الخروج عن النظائر كأي في «أيهم أشد»^(١) . ووجه خروجها عن نظائرها : حذف صدر صلتها من

(١) مريم / ٦٩.

غير طولِ .

وقال ابن النحاس : وينبغي على هذا التّعداد أن يضاف إليهن
سابعة وهي : تنزّل الكلمة منزلة الصدر من العجز كيتعل في بعلك
وخمسة في خمسة عشر^(١) .

وعلى بعضهم بناء الأفعال بأنها لا تعقد ولا ترتكب على الأصح ،
والإعراب إنما يستحق بعد العقد والتركيب ، فتكون هذه علة أخرى
مضافة إلى ما عدّنا من العلل ف تكون ثامنة .

وقد عمل بهذه العلة بناء حروف الهمجاء : باء . تا . ثا . وأسماء
العدد في قولهم واحد ، اثنان ، ثلاثة ، أربعة . وكذا كل ما لم يعقد
ولم يرتكب .

وجعل ابن عصفور علة بناء المنادي وأسماء الأفعال واحدة
وهي : وقوعها موضع الفعل .

وفرق الزمخشري فجعل علة بناء أسماء الأفعال هذه ، وجعل علة
المنادي وقوعه موقع ما أشّبه ما لا تتمكن له ، وهو أنه يقول : إنّ
المنادي واقع موقع كاف أدعوك ، وكاف أدعوك أشبّهت كاف ذاك ،
والنجاء^(٢) لاشتراكيهما في الخطاب ف تكون تاسعة .

وكذلك جعل ابن عصفور الإضافة إلى مبني مطلقاً علة واحدة .

(١) في ط : وخمسة خمسة في عشر . تحرير واضح .

(٢) في اللسان : «نجا» : «وقالوا : النجاك ، فأدخلوا الكاف للتخصيص
بالخطاب ، ولم يوضع لها من الإعراب ، لأن الألف واللام معاقبة
للإضافة ، فثبت أنها ككاف ذلك وأريتك زيداً أبو من هو .»

والزمخشيّ عبر عنها بأن قال : أو إضافته يعني إلى ما لا تتمكن له فناقشه ابن عمرون : وقال : يَرُدُّ عَلَيْهِ « يَوْمَئِذٍ » ، فإنه مضاد^(١) إلى ما أشبه ما لا تتمكن له ، فيحتاج أن يقول الزمخشيّ : إلى ما لا تتمكن له كالمضاف إلى الفعل ، أو إلى ما أشبه ما لا تتمكن له كالمضاف إلى إذ ، نحو / يومئذ ، وما أشبهه فتكون عاشرة . [٢٥/٢]

ويضاف إليه حادية عشرة وهي تركيب المعرب مع الحرف نحو : لا رجل ، والفعل المؤكّد بالنونين على أحد التعليلين في كُلّ واحد منها . وهذه العلل كلها موجبة إلا الإضافة إلى المبنيّ ، فإنها مجوزة . انتهى .

* * *

تنبيهٌ

[في علة البناء عند ابن مالك]

حضر ابن مالك علة البناء في شبه الحرف . وتعقبه أبو حيان بأن الناس ذكروا للبناء أسباباً غيره .

وأجيب بأنه لم ينفرد به فقد نقله جماعة عن ظاهر كلام سيبويه ونقله ابن القواس عن أبي عليّ الفارسيّ وغيره .

وقال صاحب (البسيط) : اختلف النحاة في علة البناء فذهب أبو الفتح إلى أنها شبه الحرف فقط . انتهى .

(١) في ط : « مضاد إلى ما أشبه » بزيادة « إلى » تحرير

ورأيته أنا في (الخصائص) لأبي الفتح وعبارته : إنما سبب بناء الاسم مشابهته للحرف لا غير ، ورأيته أيضاً في (الأصول) لابن السّراج ، وفي (التلقين)^(١) لأبي البقاء ، وفي (الجمل) للزجاجي . وذكر بعض شراحه أنه مذهب الحذاق من النحوين .

ضابط

[في تقسيم المركب من المبنيات]

قال ابن الدهان في (الغرّة) : المركب من المبنيات سبعة أقسام :

الأول : اسم مبني مع اسم ، نحو خمسة عشر ، ونحوه .

الثاني : اسم بني مع صوت نحو : سيبويه .

الثالث : فعل بني مع اسم نحو : حبذا .

الرابع : حرف بني مع اسم نحو : لا رجل .

الخامس : حرف بني مع فعل نحو : هلم .

السادس : صوت بني مع صوت نحو : حيئلاً .

السابع : حرف بني مع حرف نحو : هلاً . ولم يذكره ابن السراح في القسمة .

(١) في ط : « التعليقين » تحريف والتلقين كتاب في النحو انظر البغية ٢/٣٩ ، وكشف الظنون ١/٤٨١ .

وزاد قوم : قسماً آخر ، فقالوا : فعل بني مع حرف نحو : [٢٦/٢] تَضْرِبُنَّ وَيَضْرِبُنَّ . وهذا يستغني عنه بهلُم وَقُسْمِه / .

ضابط [في المبني الذي تدخل عليه اللام]

قال الشيخ علم الدين السخاوي في (تنوير الدياجي) : ليس في العربية مبني تدخل عليه اللام إلا رجع إلى الإعراب كأمس، إذا عرف باللام صار معرباً إلا المبني في حال التنكير فإن اللام إذا دخلته لا تتمكنه، لأنه قد أصابه البناء في الحال التي توجب التخفيف والتمكّن، وهي حال التنكير فإذا دخلته اللام لم تتمكنه ولم يعرّف نحو خمسة عشر وأخواته فإنه مبني . فإذا دخلته اللام بقي معها على بنائه

ضابط [في الحرف المبني على الضم]

قال ابن الذهان في (الغرة) : ليس في الحروف ما هو مبني على الضم غير «منذ» . والأفعال ليس فيها ذلك . وأماماً ضربوا فالضمّة عارضة للواو ، والعارض لا اعتداد به كما نقول في حركة التقاء الساكنين ، ولهذا لم يرد الممحذوف في «لم يَقُم الآن» . ومثل ذلك مُذْ فيمن ضمّ .

وجماعة يعتدُون به بناءً ، منهم الربعي .

وقد بني حرف آخر على الضم وهو رب في لغة قوم ، وجعل بعضهم «مُنْ الله» مِنْ هذا القسم .

قاعدة [في الحمل على النصب]

النصب أخو الجرّ ، ولذا حمل عليه في بابي المُثني والجمع دون المرفوع .

قال ابن بابشاذ في (شرح المحتسب) : وإنما كان أخاه لأنه يوافقه في كنایة الإضمار نحو : رأيتك ، ومررت بك ، ورأيته ومررت به ، وهما جميعاً من حركات الفضلات أعني النصب والجرّ ، والرفع من حركات العمدة .

[الجمع على حد التثنية]

(فائدة) قال السخاوي في (شرح المفصل) : معنى قولهم : الجمع على حد التثنية : أن هذا الجمع لا يكون إلا لما يجوز تكير معرفته ، وتعريف نكرته ، كالثنوية ، فكما أن التثنية لا تكون إلا كذلك ، فهذا الجمع على حد المحدود لها ، ويُسمى جمع السلامة ، وجمع الصّحة لسلامة بناء الواحد فيه ، وصحته . ويُسمى الجمع / [٢٧/٢] على هجاءين ، لأنه مرّة بالواو ومرّة بالياء .

قال : وقد عد بعض النحاة لهذه الواو ثمانية معانٍ ، قال : هي علامه الجمع ، والسلامة ، والعقل ، والعلمية ، والقلة ، والرفع ، وحرف الإعراب ، والتذكير .

[إعراب الأسماء الستة بالحروف]

(فائدة) : قال ابن يعيش ذهب قوم : إلى أن الأسماء الستة إنما أعربت بالحروف توطئةً لإعراب الثنوية والجمع بالحروف ، وذلك لأنهم لما التزموا إعراب الثنوية والجمع بالحروف جعلوا بعض المفرد^(١) بالحروف حتى لا يُستوحش من الإعراب في الثنوية والجمع السالم بالحروف .

قال : ونظير التوطئة هنا قول أبي إسحاق : إن اللام الأولى في نحو قولهم : والله لئن زرته لأكرمنك إنما دخلت زائدة موطئة مؤذنة باللام الثانية . (والثانية) هي جواب القسم ومعتمده .

[المضمر المضاف إلى كلا وكلنا]

(فائدة) : قال ابن النحاس في (التعليق) : المضمر الذي هو مضارف إليه كلا وكلنا ثلاثة ألفاظ ، كما ، وهما ، ونا .

(١) في ط فقط : « المفردة » بالياء .

قاعدة

[في عدم اجتماع إعرابين في آخر الكلمة]

قال في (البسيط) : لا يمكن اجتماع إعرابين في آخر الكلمة ، ولهذا ، حُكِيَتِ الْجُمْلُ الْمُسْتَمِيَّ بِهَا وَلَمْ تُعَرِّبْ ، وَلأنَّهَا لَوْ أُعَرِّبَتْ لَمْ تَخُلُّ ، إِمَّا أَنْ تُعَرِّبَ الْأَوَّلُ أَوِ الثَّانِي أَوْ مَجْمُوعَهُمَا . لا جائز تخصيص الأول بالإعراب ، لأنَّه كالجزء من الكلمة ، ولأدائه إلى وقوع الإعراب وسطاً .

ولا جائز تخصيص الثاني لأنَّ الأول يشاركه في التركيب والإعراب قبل النقل ، فتخصيصه بعد النقل بالثاني ترجيح بلا مُرجِح .

ولا جائز إعرابهما معاً ، لأنَّ الإعراب يقع في الآخر ، ولا يمكن اشتراكهما في شيء يقع بالإعراب عليه كآخر المفردات ، فلذلك تذرع إعرابهما .

ضابط

[لا يوجد اسم معرب آخره واو قبلها ضمة]

قال ابن فلاح في (المغني) : لا يوجد في الأسماء المعرفة اسم آخره واو قبلها ضمة ، لأنهم أرادوا تخصيص الفعل بشيء لا يوجد في الاسم كما خصُّوا الاسم بشيء لا يوجد في الفعل ، وأنه لو كان لأدئ إلى اجتماع ما يستقل في النسبة والإضافة ، فلذلك

رُفض .

[٢٨/٢] وأما السمندو فاسم أَعْجَمِيٌّ، وأمّا « هو » فمبنيٌّ، وأمّا الأسماء /
الستة فاللواو فيها بمنزلة الحركة .

[الثقل في حروف العلة]

(فائدة) : في تذكرة ابن مكتوم عن تعاليق ابن جنّي : المراد بالثقل في حروف العلة الضعف لا ضدّ الخفة ، فلما كانت هذه الحروف ضعيفة استقلوا تحريرها . ويدلُّ على أن المراد بالثقل لهذا أن الألف أخفُّ الحروف وهي لا تتحرّك أبداً .

ضابط

[في حذف نون الرفع]

قال ابن هشام في تذكرةه حذف نون الرفع على ثلاثة أقسام :

واجب : وذلك بعد الجازم والناصب .

وجائز : وذلك قبل لفظ (ني) أي قبل نون الوقاية ، فالحاصل أنها تحذف باطراد بعد الجازم والناصب ، وقبل (ني) لكن الأول واجب وهذا جائز يجوز معه الإثبات وهو الأصل . ولد فيه الفك على الأصل والإدغام تخفيفاً .

ونادر: لا يقع ، إلّا في ضرورة أو شذوذ ، وذلك في ما عدا هذين

نحو : ﴿ لا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَبُّوا ﴾ .
قوله :

٢٩٩ = أَبَيْتْ أَسْرِي وَتَبِيَّتِي تَدْلُكِي وَجْهَكَ بِالْعِنْبَرِ وَالْمِسْكِ الْذَّكِي (١)

ومعتمد الأول عندي اقتراحه بتَدْخُلُوا وَتَحَبُّوا فنوسب بينهن مع
تشبيه (لا) في اللُّفْظ بالناهية . انتهى .

(١) من شواهد : الخصائص ٣٨٨/١ ، والمحتسب هامش ٢٢/٢ ، والخزانة ٣٢٥/٥ ، والتصريح ١١١/١ ، والهمع والدرر رقم ١٠٨ ، وحاشية يس ٣٣٢/١ .

باب المنصرف وغير المنصرف

واصطلاح الكوفيين : **المُجْرِي** وغير **المُجْرِي** . قاله في (البسيط) قال : والعلل المانعة من الصرف تسع ، وإنما انحصرت فيها ، لأن النحاة سبّروا الأشياء التي يصير الاسم بها فرعاً ، فوجدوها تسعًا ، ويجمعها قوله :

إذا اثنان من تسع أَلْمَاء بلفظة فَدَعْ صَرْفُهَا وَهِيَ الْزِيَادَةُ وَالصَّفَهُ
وَجَمْعُ وَتَأْيِثُ وَعَدْلُ وَعِجمَةُ وَشَبَاهُ فِعْلٍ وَاحْتِصَارُ وَمَعْرِفَةُ
وقال ابن خروف في (شرح الجمل) : أنسد الأستاذ أبو بكر بن

[٢٩/٢] طاهر في العلل المانعة من الصرف : /

موانع صرف الاسم عشر فهاكها ملخصة إن كنت في العلم تحرص
فجمعُ وتعريفُ وعَدْلُ وعِجمَةُ ووصفُ وتأييثُ وزن مُخَصَّصُ
وما زيد في عده وعِمْران فانتبه وعاشرها التّركيب هذا ملخص

وقال الإمام أبو القاسم الشاطئي صاحب (الشاطئية) رحمه الله :

دعوا صرف جمْعٍ ليس بالفرد أشكلاً وفعلان فَعْلٍ ثُمَّ ذي الوصف فأفعلاً

وذى^(١) ألف التأنيث والعدل عدّه والأعجم في التعريف خُصّ مطولاً وذو العدل والتركيب بالخلق^(٢) والذي بوزن يخصّ الفعل أو غالب علا وما ألف مع نون أخراء زيدتاً وذو هاء وقف والمؤنث أثقلان

وقال بعضهم :

أجمع وزن عادلاً أنت بمعروفة رَكْب وزد عجمةً بالوصف قد كُملاً

وقال آخر :

عدل ووصف وتأنيث ومعرفة وعجمةً ثم جمع ثم تركيب والنون زائدة من قبلها ألف وزن فعل وهذا القول تقريب ونقلت من خط الإمام أبي حيان ، قال : أنسدنا شيخنا الإمام بهاء الدين بن النحاس في موانع الصرف لنفسه :

وزن المركب عجمةً تعريفها عدل ووصف الجمع زد تأنيثاً

وقال تاج الدين بن مكتوم في ذلك :

موانع الصرف وزن الفعل تتبعه عدل ووصف وتأنيث وتمنّعه نون تلت ألفاً زيداً ومعرفه وعجمة ثم تركيب وتجمعه

(١) في ط فقط : « وذو » صوابه من النسخ المخطوطة .

(٢) في ط : « بالخف » بالفاء ، تحريف ، وفي النسخ المخطوطة : « بالخلق » باللام والقاف ، ولعله يقصد : المركب العلم الذي يطلق على فرد واحد بالطبيعة .

أي وجمعه . وقال أيضاً :

إذا رُمْت إحصاء الموانع للصرف فعدل وتعريف مع الوزن والوصف
وجمع وتركيب وتأنيث صيغة وزائدتي فعلان والعجمة الصرف
وقال أيضاً :

[٣٠/٢] موانع صرف الاسم تسعٌ فهاكها منظمة إن كنت في العلم تَرَغَبُ
هي العدل والتائيث والوصف عجمة وزائدتا فعلان جمع مركب
وتشامنها التّعرِيف والوزن تاسع وزاد سواها باحث يتطلّب

قاعدة

[في أن الأصل في الأسماء الصرف]

الأصل في الأسماء الصرف ، ولذا لم يُمنع السبب الواحد
اتفاقاً ما لم يعتمد باخر يجذبه عن الأصلية إلى الفرعية .

قال في (البسيط) : ونظيره في الشّريعات أن الأصل براءة
الذّمة فلا يقوى الشّاهد على شغل الذّمة ما لم يعتمد باخر .

ومن فروع ذلك أنه يكفي في عوده إلى الأصل أدنى شبهة ، لأنه
على وفق الدليل ، ولذا صرف أربع من قولك : مررت بِنسوٍة أربع ،
مع أنّ فيه الوصف والوزن اعتباراً لأصل وضعه وهو العدد .

وقال ابن إياز : أصل الأسماء الصرف لعلتين :

إحداهما : أن أصلها الإعراب فينبغي أن تستوفي أنواعه .

والثانية : أن امتناع الصرف لا يحصل إلا بسبب زائد ، والصرف يحصل بغير سبب زائد ، وما حصل بغير سبب زائد أصل لما حصل بسبب زائد .

فإن قيل : لم تكن العلة الواحدة مانعة من الصرف ؟

قيل : لوجوه :

أحدها : أن الأصل في الأسماء أن تكون منصرفَةً فليس للعلة الواحدة من القُوّةِ ما يُجذِّبُه عن الأصل . وشبّهوا ذلك ببراءة الذمَّةِ؛ فإنها لما كانت هي الأصل لم تصر مشتغلةً إلا بشهادة عَدْلَيْنِ، وذلك لأنَّ الأصول تُراعى ويحافظُ عليها .

الثاني : أن الأسماء التي تشبه الأفعال من وجه واحد كثيرة . ولو راعينا الوجه الواحد وجعلنا له أثراً كان أكثر الأسماء غير منصرف ، وحيثئذٍ تكثر مخالفته الأصل .

الثالث: أن الفعل فرعٌ عن الاسم في الإعراب ، فلا ينبغي أن يجذب الأصل إلى حيز الفرع إلا بسبب قويٍّ .

[فائدة في إدخال تاء التأنيث على ثلات المعدل]

(فائدة) : قال ابن مكتوم في (تذكرته) : أنسد ابن خالويه

في (كتاب ليس) :

٣٠٠ = فَمَا حَلَبْتُ إِلَّا الْثَّلَاثَةُ وَالثَّنِيُّ

وَلَا قَيَّلْتُ إِلَّا قَرِيبًا مِقَالُهَا^(١) /

[٣١/٢]

وهو حجّة لأنّه أدخل تاء التأنيث على ثلات المعدول وهو

غريب .

[باب فعلان فعلى سماعيّ]

(فائدة) ، قال في (البسيط) : باب فعلان فعلى كسكران
وسكري ، وغضبان وغضبي ، وعطشان ، وعطشى ، إنما يُعرف
بالسّماع دون القياس ، ، وقال ابن مالك رحمه الله :

| | |
|---|---|
| اِجْرُ فَعْلَى لِفَعْلَانَا | اِذَا اسْتَهْنَيْتَ حَبْلَانَا |
| وَدْخَنَانَا وَسَخْنَانَا | وَسَيْفَانَا ^(٢) وَضَحْيَانَا ^(٣) |
| وَصَوْجَانَا ^(٤) وَعَلَانَا ^(٥) | وَقَشْوَانَا ^(٦) وَمَصَانَا ^(٧) |
| وَمَوْتَانَا وَنَدْمَانَا | وَاتَّبَعْهُنَّ نَصْرَانَا |

(١) في ط : « خليت » بالباء ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة واللسان : « ثني » وفيه : أراد بالثلاثة : ثلاثة من الآنية ، وبالثني : الاثنين .

(٢) السيفان : الطويل الممشوق .

(٣) في ط : « صحيان » بالصاد ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة . وفي القاموس : رجل ضحيان : يأكل في الضحي .

(٤) الصوجان : كل يابس الصلب من الدواب والناس .

(٥) العلان : الجاهل ، والعلانة : الجاهلة .

(٦) القشوان : الرجل القليل اللحم .

(٧) المصان للرجل والمصانة للمرأة : كلمة شتم : أي راضع الغنم لؤماً .

ضابطٌ

[في العدل]

في (شرح المفصل للأندلسبي) : قال الخوارزمي : العدل على أربعة أوجه : عَدْلٌ في الأعداد نحو : أحاد ومتّنى وثلاث ، وعدل في الأعلام نحو : عمر ، والقياس عامر ، وعدل من اللام نحو : سحر ، وعدل من اللام حُكْمًا نحو : آخر ، وهذا لأن آخر في الأصل أ فعل التفضيل وهو ضد أول ، ورجل آخر معناه : أشد تأثيراً في الذكر . هذا أصله . ثم أجرى مجرى غيره . ومن شأن أ فعل التفضيل أن يعقب عليه أحد الثلاثة . وهنالا مدخل لـ «من» ، لأن أ فعل مِنْ متى اقترن به «من» لم يجز تصريفه ، وها هنا قد صرف ، فعلم أنه غير مقترن بـ «من» . وأخر لا يضاف ، فلا يقال : هن آخر النساء ، فتعين أن يكون معرفاً باللام ، وهو غير معرف لفظاً بل منكر لفظاً ، ومعرف معنى وحكماً ، منزلاً منزلة اسم بيمْ . وإنما التزم حذف مِنْ لأنه أجرى مجرى «غير» . وإنما وجوب تصريفه؛ لأنه غير مضاد؛ وإنما حذف اللام لكونه معلوماً .

(١) في ط : «وهنها» تحرير .

قاعة

[في اتفاق الألفاظ والأوزان]

قال في (البسيط) : لا عِبرة باتفاق الألفاظ ولا باتفاق الأوزان .

أما الأول : إسحاق ويعقوب وموسى أسماء الأنبياء غير منصرفة . وإسحاق مصدر أتحق الضرع إذا ذهب لَبْنُه ، ويعقوب [٣٢/٢] لذكر الحَجَل ، وموسى / لما يحلق به مصروفة .

ومن قال : إنما سُمي يعقوب ، لأنه خرج من بطن أمّه آخذاً بعقب عيص^(١) فهو من موافقة اللفظ ، وليس بمشتق ، لأن الاشتقاء من العربي يوجب الصرف ، وكذلك «إبليس» ، لا ينصرف للمعرفة والعجمة . ومن زعم أنه مُشتَقٌ من : أَبْلَس إذا يئس فقد غلط ، لأن الاشتقاء من العربي يوجب الصرف ، وإنما هو من اتفاق الألفاظ .

وأما الثاني فإن جالوت وطالوت وقارون غير منصرفة . وجاموس وطاوس وراقود مصروفة ، لكونها نكرات . ولا عِبرة باتفاق الوزن .

(١) في ط والنسخ المخطوطة : «عيص» وفي اللسان : «عقب» : «عِصَنُوا» ، وسمي يعقوب بهذا الاسم ، لأنَّه ولد مع عيصون في بطن واحد ، ولد عيصون قبله ويعقوب متعلق بعقبه خرجا معاً ، فعيصون أبو الروم .

ضابط

[في الاسم الذي لا ينصرف]

ما لا ينصرف ضربان : ضرب : لا ينصرف في نكرة ولا
معرفة .

وضرب لا ينصرف في المعرفة ، فإذا تنكر انصرف . وقد نظم
ذلك الشيخ علم الدين السخاوي ، فقال :

مساجد مع حبلى وحمراء بعدها سكران يتلوه أحنا واحمر
فدي سلة لم تصرف كيف ما أنت سواء إذا ما عرفت أو تنكر
وعثمان وإبراهيم طلحة زينب ومع عمر قل حضرموت يسطر
وأحمد فاعدد سبعة جاء ضرفها إذا نكرت والباب في ذاك يحصر

قاعدة

[في الأعجمي إذا دخلته الألف واللام]

الأعجمي إذا دخلته الألف واللام التحق بالعربي . فلو سمى
رجل بيهد صرف على كل حال ، إذا قلنا إنه أعجمي ، ياؤه من نفس
الكلمة ، وإن قلنا إن ياءه زائدة كيقوم لم ينصرف في المعرفة ، لأنه
على وزن يقوم .

قاعدة

[في ما يثبته التعريف وما يسقطه التنکير]

قال ابن جنی في (الخاطریات)^(١): التعريف يثبت التأنيث والعجمة والتركيب ، والتنکير يسقط حُکم ذلك .

ومن قوّة حُکم التعريف في منعه الصرف أنك تعتدّ معه العجمة والتأنيث والتركيب ، ولا تعتدّ واحداً من ذلك مع عدم التعريف ، وإن [٣٣/٢] اجتمع فيه سببان : أحدهما : ماذكرنا ألا ترى أنك تصرف / أربعاً ، وإن كان فيه الوزن والتأنيث ، وبما ذنجاناً وإن كان فيه التركيب والعجمة ، وحضرموت اسم امرأة إذا نُكِر ، وإن كان فيه التركيب والتأنيث . ولا تصرف شيئاً من ذلك معرفةً فهذا يدلّ على قوّة الاعتداد بالتعريف ، وأنه سبب أقوى من التأنيث والعجمة والتركيب .

ضابط

[في صرف ما لا ينصرف]

يجوز للشاعر صرف ما لا ينصرف للضرورة ، لأنه يرده إلى أصله وهو الصرف ، أو يستفيد بذلك زيادة حرف في الوزن .

قال في (البسيط) : ويستثنى ما في آخره ألف التأنيث المقصورة نحو حبلی ، ودُنیا ، وسُکری ، فإنه لا يجوز له صرفه إذ لا

(١) انظر الحديث عنها في مقدمة تحقيق الخصائص / ٦٤ ومنها نقلان في خزانة الأدب للبغدادي .

يستفيد به فائدة ، لأن التنوين يحذف الألف فيؤدي إلى الإتيان بحرف ساكن ، وحذف حرف ساكن . ويستثنى أيضاً أفعل منك عند الكوفيين ، فإنهم لا يجيزون صرفه لملازمته مِنْكَ الدالة على المفاضلة ، فصار لذلك بمنزلة المضاف .

ومذهب البصريين جواز صرفه لاستفادة زيادة حرف ، وجود مِنْ لا يمنع مِنْ تنويه كما لم يمنع مِنْ تنوين خيراً منه وشراً منه ، وهما بوزن أفعَل في التقدير .

وقال ابن عييش : جميع ما لا ينصرف يجوز صرفه في الشعر لإتمام القافية وإقامة وزنها بزيادة التنوين ، وهو من أحسن الضرورات ، لأنَّه ردَّ إلى الأصل ، ولا خلاف في ذلك إلَّا ما كان في آخره ألف التأنيث المقصورة ، فإنه لا يجوز للضرورة صرفه ، لأنَّه لا ينتفع بصرفة ، لأنَّه لا يسد ثلمة في البيت من الشِّعر ، وذلك أنَّك إذا نَوَّنت مثل : حُبْلِي وسَكْرِي حذفت ألف التأنيث لسكونها وسكون التنوين بعدها ، فلم يحصل بذلك انتفاع ، لأنَّك زدت التنوين ، وحذفت الألف مما ربحت إلَّا كسر قياس ، ولم تحظ بفائدة .

وقال ابن هشام في (تذكرته) : قال ابن عصفور كالمستدرك على النحاة : إنه يستثنى من قولنا : ما لا ينصرف إذا اضطر إلى تنوينه صرف - ما فيه ألف التأنيث المقصورة .

وتوجيهه أنه لا يجوز في الضرورة صَرْفُه بوجْهٍ ، لأنَّك لو فعلته / [٢٤/٢]

لم تعمل أكثر من أن تمحى حرفاً ، وتضع آخر مكانه ، ولا ضرورة بك إلى ذلك .

قال ابن هشام : وكنت أقول : لا يحتاج النحاة إلى استثناء هذا ، لأنَّ ما فيه ألف التأنيث المقصورة لم يضطر إلى تنوينه على ما قال ، وكلامُنا فيما يضطر إلى تنوينه ، ثم حكى لي عن ابن الصائغ : أنه ردَّ عليه فيما له على (المقرب) استثناء هذا ، وأنه أفسد تعليمه ، وقال : سلمنا أنه لا فائدة في إزالة حرف ووضع حرف ، لكنَّ ثمَّ أمر آخر ، وهو أنَّ هذا الحرف الذي وضعناه موضع الألف حرف صحيح قابل للحركة ، فإذا حرك بأن يكسر لالتقاء الساكنين حصل به ما لم يكن قبل . وهذا أحسن جدًا .

[الثنوية لا توجد إلا في اللغة العربية]

(فائدة) في (تذكرة) التاج بن مكتوم قال في (المستوفي) : لا تكاد الثنوية توجد إلا في اللغة العربية .

باب النّكارة والمعرفة

قاعدة [في أن التّنكير أصل ، والتّعرِيف فرع]

الأصل في الأسماء التّنكير والتّعرِيف فرع عن التّنكير .

قال ابن يعيش في (شرح المفصل) : أصل الأسماء أن تكون نكارات ؛ ولذلك كانت المعرفة ذات علامة وافتقار إلى وَضْعٍ ، لنقلها عن الأصل .

وقال صاحب (البسيط) : النّكارة سابقة على المعرفة لأربعة أوجه :

أحدها : أن مُسْمَى النّكارة أسبق في الذهن مِنْ مُسْمَى المعرفة بدليل طريان^(١) التّعرِيف على التّنكير .

والثاني : أن التّعرِيف يحتاج إلى قرينة من تعريف وَضْع أو آلة بخلاف النّكارة ، ولذلك كان التعريف فَرْعاً على التّنكير .

الثالث : أن لفظ شيء ومعلوم يقع على المعرفة والنّكارة ، فاندرج

(١) في ط والنسخ المخطوطة هكذا : « طريان » بالطاء ، والمراد : طروع التعريف على التّنكير ، ولعلها محرّفة من : « جريان » بالجيم .

المعرفة تحت عمومهما دليل على أصالتها العام بالنسبة إلى الخاص ، فإن الإنسان مندرج تحت الحيوان لكونه نوعاً منه ، [٣٥/٢] والجنس أصل لأنواعه .

الرابع : أن فائدة التعريف تعين المسمى عند الإخبار للسامع ، والإخبار يتوقف على التركيب ، فيكون تعين المسمى عند التركيب ، وقبل التركيب لا إخبار ، فلا تعريف قبل التركيب .

قال : ومع أن النكارة الأصل ، فإنها إذا اجتمعت مع معرفة غلت المعرفة كقولك هذا رجل وزيد ضاحكين فينصب على الحال ، ولا يرفع على الصفة ، لأن الحال قد جاءت من النكارة دون وصف المعرفة بالنكارة ، . ونظيره تغليب أعرف المعرفتين على الأخرى كقولك : أنا وأنت قمنا ، وأنت وزيد قمتما .

وقال في باب ما لا ينصرف : التعريف فرع التنکير ؛ لأنه مسبوق بالتنکير ودليل على سبق التنکير من ثلاثة أوجه : أحدها : أن النكارة أعمّ والعام قبل الخاص ، لأن الخاص يتميز عن العام بأوصاف زائدة على الحقيقة المشتركة .

والثاني : أن لفظة « شيء » ، تعمّ الموجودات ، فإذا أريد بعضها خُصّص بالوصف أو ما قام مقامه ، والموصوف سابق على الوصف .

والثالث : أن التعريف يحتاج إلى علامة لفظية أو وضعية .
وقال ابن هشام في (تذكرته) : يدل على أن الأصل في

الأسماء التّنكير أن التّعرِيف علَّةٌ منع الصّرف . وعلَّ الباب كُلُّها فرعية ، وأنه لا يجوز في : رأيت البُكْرَ أن يُنقل على مَنْ قال :

* = * عَلِمْنَا إِخْوَانُنَا بْنُو عِجْلٍ^(١)

حملًا على : رأيت بكرًا^(٢) ، وإنما يُحمل على الأصل .

[علمات النكرة]

(فائدة) : قال في (البسيط) : علامات النكارة دخول لام التّعریف عليها نحو: رجل والرّجل، ودخول ربّ نحو: ربّ رجل . وتحتّص بالدخول على : غيرك ومثلك وشريك من دون اللام .

والتنوين في أسماء الأفعال . وفي الأعلام فيما لا يُصرف

(١) رجز بعده :

* الشَّغَرِيُّ واعتقالاً بالرَّجْلِ *

في العيني هامش الخزانة ٤/٥٦٧ أن أبا عمرو سمع أبا السرار الغنوبي ينشد هذا البيت . والشَّغْرِيَّ : ضَرْبٌ من المصارعة . وهو من شواهد نوادر أبي زيد ٢٠٥ ، والخصائص ٢/٣٣٥ ، والإنصاف ٢/٧٣٤ ، وروايته : علمنا إخواننا بفوعجل شُربَ النَّبِيذَ واصطفَا بالرَّجْل وانظر الأشموني ٤/٢٤٠ . وفي الخصائص والإنصاف : «أخواننا» بدلت : إخواننا .

(٢) والمراد : أنه لا يجوز نقل حركة الراء في البكر بالألف واللام حملًا على رأيت : بَكْرًا الذي نقلت حركة رائه إلى الكاف ، وفي البيت الشاهد نقلت حركة اللام إلى الجيم .

نحو : صَهْ وَمَهْ ، وَإِبْرَاهِيمْ .

والجواب في كيف كقولك : كيف زيد فيقال : صالح ، فإنه [٣٦/٢] إنما عرف تناكيها بالجواب كما عرف أن متى ظرف زمان وأين / ظرف مكان بالجواب .

ودخول مِنْ المفيدة للاستغراف ، نحو ما جاءني من رَجُلْ ، وما لزيدٍ من درهم .

ودخول كِمْ نحوكم رجل جاءني .

ودخول لا التي تعمل عمل إِنْ أو التي تعمل عمل ليس عليها اسمًا وخبرًا . وصلاحية نصبها على الحال أو التمييز .

ضابط

[في أنواع المعارف]

قال في (البسيط) : المعارف سبعة أنواع :) المضمرات ، والأعلام ، وأسماء الإشارة ، والموصولات ، وما عرّف باللام ، وما أضيف إلى واحدٍ من هذه الخمسة ، والتّكّرة المترّفة بقصد النداء .

وزاد قومٌ أمثلة التأكيد ؛ أجمعون ، وأجمع ، وجماع ، وجماع . وقالوا : إنّها صيغٌ مُرتجلة وضعّت لتأكيد المعارف لخلوها عن القرائن الدالة على التعريف من خارج ، وتقدير المعرف الخارجي بعيد . قال : ويؤكّد هذا القول أنّ أجمعين لم يتّنّcker بِجَمْعِه . ولو كان

جَمْعُ أَجْمَعٍ لِتَنْكِرٍ كَمَا يَتَنَكِرُ الْعِلْمُ عِنْ الدِّيَنِ ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ صِيغَةً مُرْتَجَلَةً لِتَأكِيدِ الْجَمْعِ الْمُعْرَفَ .

قال : وعلى هذا القول فتكون أنواع المعارف ثمانية ، وإنما انحصرت فيها ، لأن اللَّفْظَ إِمَّا أَنْ يَدْلِلَ عَلَى التَّعْرِيفِ بِنَفْسِهِ أَوْ بِقَرِينِهِ زائدةً عَلَيْهِ ، وَالدَّالُّ بِنَفْسِهِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ بِالنَّظَرِ إِلَى مُسْمَاهُ وَهُوَ الْعِلْمُ ، أَوْ بِالنَّظَرِ إِلَى تَبْعِيَتِهِ لِتَقوِيَّةِ الْمَعْرِفَةِ قَبْلِهِ ، وَهِيَ هَذِهِ الْأَلْفَاظُ الدَّالَّةُ عَلَى التَّأكِيدِ . وَالدَّالُّ بِقَرِينِهِ زائدةً إِمَّا أَنْ تَكُونَ مُتَقْدِمَةً أَوْ مُتَأَخِّرَةً . وَالْمُتَقْدِمَةُ ، إِمَّا أَنْ تَكُونَ مَتَّصِلَةً أَوْ مَنْفَصِلَةً ، فَالْمَتَّصِلَةُ لَامُ التَّعْرِيفِ ، وَالْمَنْفَصِلَةُ : إِمَّا أَنْ تُعْرَفَ بِالْقَصْدِ وَهِيَ حُرُوفُ النَّدَاءِ أَوْ بِعِيرِهِ ، وَهِيَ الْقَرَائِنُ الْمَعْرَفَةُ لِلضَّمَائِرِ^(١) .

وَالْمُتَأَخِّرَةُ إِمَّا أَنْ تَكُونَ مَتَّصِلَةً أَوْ مَنْفَصِلَةً ، فَالْمَتَّصِلَةُ إِلَيْهِ اِضَافَةً ، وَالْمَنْفَصِلَةُ : إِمَّا أَنْ تَكُونَ جِنْسًا وَهُوَ صَفَّةُ اسْمِ الإِشَارَةِ ، أَوْ جَمْلَةً وَهِيَ صَلَةُ الْمَوْصُولَاتِ ، فَإِنَّهَا تُعْرَفُ بِهَا .

وَاللَّامُ فِي الَّذِي وَالَّتِي لِتَحْسِينِ الْلَّفْظِ لَا لِلتَّعْرِيفِ بِدَلِيلٍ أَنْ بَقِيَّةُ الْمَوْصُولَاتِ مَعَارِفٌ ، وَهِيَ عَارِيَةٌ عَنِ الْلَّامِ ، وَإِنَّمَا تُعْرَفُ بِالصَّلَةِ ، لِأَنَّ (الَّذِي) تَوَصَّلُ بِهِ إِلَى وَصْفِ الْمَعْرِفَةِ بِالْجَمْلَةِ . وَالصَّفَّةُ لَابِدُ مِنْ كُونِهَا مَعْلُومَةً لِلْمُخَاطِبِ قِيَاسًاً عَلَى سَائِرِ الصَّفَاتِ / [٢/٣٧]

(١) في ط : « المعرفة الضمائر » بإسقاط لام الجر .

[تقسيم الأسماء]

(فائدة) : قال ابن الدهان في (الغرّة) : الأسماء تنقسم إلى ثلاثة أقسام : مُظَهِّر ، وَمُضْمِر ، وَمُبَهِّم ، . والمُبَهِّمات هي أسماء الإشارة والموصولات .

وقال قوم : الأسماء تنقسم إلى مظاهر ، ومضمر ، ولا مظهر ولا مضمر .

باب المضمر

قاعدة [في أن المضمرات تكون على صيغة واحدة]

قال ابن يعيش : أصل المضمرات أن تكون على صيغة واحدة في الرفع والنصب والجّرّ، كما كانت الأسماء الظاهرة على صيغة واحدة. والإعراب في آخرها يبيّن أحوالها، وكما كانت الأسماء المبهمة المبنيّة على صيغة واحدة ، وعواملها تدلّ على إعرابها ومواضعها .

قاعدة [في أن أصل الضمير المنفصل الرفع]

قال ابن يعيش : أصل الضمير المنفصل للمرفوع ، لأن أول أحواله الابتداء وعامل الابتداء ليس بلفظ ، فإذا أضمر فلا بد أن يكون ضميره منفصلاً والمنصوب وال مجرور عاملهما لا يكون إلا لفظاً ، فإذا أضمرا اتصلا به ، فصار المرفوع مختصاً بالانفصال .

قاعدة [في الضمير المنصوب والمحرر من وادٍ
واحد]

قال ابن يعيش : الضمير المجرور والمنصوب من وادٍ واحد ،
فللذا حمل عليه في التأكيد بالمرفوع المنفصل تقول : مررت بك أنت
كما تقول : رأيتك أنت .

ضابط [في المواقع التي يعود فيها الضمير على متاخر لفظ ورتبة]

المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظاً ورتبة سبعة :
أحدها : أن يكون الضمير مرفوعاً بنعم وبئس وبأيهما ، ويفسره
التمييز نحو : نعم رجلاً زيد .

الثاني : أن يكون مرفوعاً بأول المتنازعين المعلم ثانيهما
قوله :

[٣٨/٢] = * جَفْوَنِي وَلَمْ أَجْفُ الْأَخْلَاءِ إِنْتِي ^(١) / *

(١) تمامہ :

* لغير جميل من خليلي مُهمٌ *
فائله مجهول .

وهو من شواهد : قطر الندى ٢٧٤ ، وأوضاع المسالك رقم ٢٤٣ ،
والأشموني ١٠٤ / ٢ ، وهمع الهوامع والدرر رقم ١٨٠ ، ١٥٢١ .

الثالث : ان يكون مخبراً عنه فيفسّره خبره نحو : « إن هي إلا حياتنا الدنيا »^(١) قال الزمخشري : هذا ضمير لا يعلم ما يعني به إلا بما يتلوه . وأصله إن الحياة إلا حياتنا الدنيا ، ثم وضع « هي » موضع الحياة ، لأن الخبر يدل عليها ويبينها . قال ابن مالك : وهذا من جيد كلامه .

الرابع : ضمير الشأن والقصة نحو : « قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ »^(٢) ، « إِذَا هِيَ شَاهِدٌ أَبْصَارُ الظَّاهِرِ كَفَرُوا »^(٣) .

الخامس : أن يجرّ برب ، ويفسّره التمييز نحو : ربه رجلاً .

السادس : أن يكون مبدلًا منه الظاهر المفسر له : كضربته زيداً .

السابع : أن يكون متصلًا بفاعل مقدم ، ومفسّره مفعول مؤخر : كضرب غلامه زيداً .

قاعدة [في أن الفاعل والمفعول لا يجوز أن يكونا ضميرين متصلين لشيء واحد]

لا يجوز أن يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لشيء

(١) الأنعام / ٢٩ .

(٢) الإخلاص / ١ .

(٣) الأنبياء / ٩٧ .

واحد في فعل من الأفعال إلا في : ظنت وأخواتها وفي : فقدت وعدمت . قاله البهاء بن النحاس في تعليقه على (المقرب) .

باب العلم

ضابط [في الأنواع التي ينحصر فيها العلم]

قال في (البسيط) : العلم المنقول ينحصر في ثلاثة عشر نوعاً ، قال : ولا دليل على حصره سوى استقراء^(١) كلام العرب . المنقول عن المركب كتائب شرّا ، وشاب قرنها ، أو عن الجمع نحو : كلاب وأنمار ، وعن الثنوية نحو : ظبيان ، وعن مصغر كعمير وسهل وزهير ، وحرث ، وعن منسوب كرباعي ، وصيفي ، وعن اسم عين كثور ، وأسد لحيوانين ، وجعفر لنهر ، وعمرو لواحد عمور^(٢) الأسنان ، فإنه نقل من حقيقة عامة إلى حقيقة خاصة ، وعن اسم معنى كزيد وإياس مصدر : زاد ، وأسى إياساً .^(٣) وليس هو مصدر : أيس مقلوب : يئس ، لأن مصدر المقلوب يأتي على / الأصل ، وعن اسم فاعل : كمالك ، وحارث ، وحاتم ، [٣٩ / ٢]

(١) في ط : « اسفراء » تحرير واضح .

(٢) عمرو : لحم ما بين الأسنان أو لحم اللثة ، وجمعه : عمور . انظر القاموس .

(٣) بعدها « أعطى » زيادة في ط فقط .

وفاطمة ، وعائشة ، وعن اسم مفعول : كمسعود ومظفر ، وعن صوت كـ«بَيْهَ»^(١) ، وعن الفعل الماضي كشمر ، وبذر ، وعثر وخضم ، ولا خامس لها على هذا الوزن ، وكعسب . وعن المضارع كيزيد ويشكرون ويعلمون وتغلب . وعن الأمر وقد جاء عنهم في موضعين :

أحدهما : سُمِّيَ^(٢) بفعل الأمر من غير فاعل في قولهما : «اصْمَتْ» لواحد بعينه .

والثاني : مع الفاعل في قولهما : «أَطْرِقاً»^(٣) لموضع معين .

قلت : وينبغي أن يزداد المنقول من صفة مشبهة كخديج وخدية ، وشيخ وغريف ، ومن أ فعل التفضيل كأحمد ، فإنه أولى من نقله من المضارع .

قاعدة [في كثرة شذوذ الأعلام]

قال الشلوبين : الأعلام يكثر الشذوذ فيها لكثر استعمالها ، والشيء إذا كثر استعماله غيره .

(١) في القاموس : بَيْهَ : حكاية صوت صبي ، ولقب قرشى والشاب الممتلىء البدن نعمة ، وصفة للأحمق .

(٢) في ط : «يسمي» بالباء في أوله

(٣) في القاموس : «أطروا» كامر الاثنين : بلد .

قاعدة [في أن الأعلام لا تفيد معنى]

الأعلام لا تُفيد معنى ، لأنها تقع على الشيء ومخالفه وقوعاً واحداً ، نحو : زيد ، فإنه يقع على الأسود كما يقع على الأبيض ، وعلى القصیر كما يقع على الطويل .

وليست أسماء الأجناس كذلك ، لأنها مفيدة ، ألا ترى أن رجلاً يفيد صفة مخصوصة ، ولا يقع على المرأة من حيث كان مفيدةً . وزيد يصلح أن يكون علماً على الرجل والمرأة ، ولذلك قال النحويون : العلم ما يجوز تبديله وتغييره ، ولا يلزم من ذلك تغيير اللغة ، فإنه يجوز أن تنقل اسم ولدك أو عبدك من خالد إلى جعفر ، ومن بكر إلى محمد ، ولا يلزم من ذلك تغيير اللغة . وليس كذلك اسم الجنس ، فإنك لو سميـت الرجل فرساً أو الفرس جملاً كان تغيير اللغة . ذكر ذلك ابن عيـش في (شرح المفصل) .

وفي (البسيط) : يطلق لفظ العلم على الشيء وضده كإطلاق زيد على الأسود والأبيض . ويجوز نقله من لفظ إلى لفظ كنقل اسم ولدك من جعفر إلى محمد ، لكونه لم يوجد لمعني في المسمى بدليل تسمية القبيح بحسن ، والجبان بأسد ، والأسود بكافور بخلاف أسماء الأجناس ، فإنها وضعت لمعنى عام ، فيلزم من نقلها تغيير / اللغة كنقل [٤٠ / ٢] رجل إلى فرس أو جمل بخلاف نقل العلم .

قاعدة [تعليق الأعلام على المعاني أقل من تعليقها على الأعيان]

قال ابن جنّي في (الخصائص) ، ثُمَّ ابن يعيش : تعليق الأعلام على المعاني أقل من تعليقها على الأعيان، وذلك؛ لأن الغرض منها التّعرِيف ، والأعيان أقْدَع في التّعرِيف من المعاني ، وذلك لأن الأعيان يتناولها لظهورها له ، وليس كذلك المعاني ، لأنها تثبت بالنظر والاستدلال ، وفَرْقٌ بين عِلْمِ الضرورة بالمشاهدة وبين عِلْمِ الاستدلال .

[ورود العلم جنساً معرفاً باللام]

(فائدة) في (تذكرة ابن الصائغ) : قال : نقلت من مجموع بخط ابن الرّماح : قد يرد العلم جنساً معرفاً باللام التي لتعريف الجنس ، وذلك بعد : نَعَمْ ، وبئس ، فتقول : نعم العمرُ عمرُ بن الخطاب ، وبئس الحجاج حَجَّاجُ بْنُ يُوسُف ، لأن نَعَمْ لا تدخل إلا على جِنْس معرف .

وقد يُجعل العلم جِنْساً منكراً ، وذلك بعد « لا » نحو :

* = ٣٠٣ * لا هَيْشَ اللَّيْلَةِ لِلْمَطْيِّ (١)

(١) بعض بنى دبیر ، وبعده :

* ولا فَتَىٰ مِثْلُ آبَنْ خَيْرِي *

« ولا بَصْرَةً لَكُمْ وَلَا بَصَرٌ »^(١) « وَلَا أَبَا حَسَنٍ لَهَا » .

باب الإشارة

قال ابن هشام في (تذكرته) : من أسماء الإشارة ما لا يُستعمل إلّا بـ « ها » أو بالكاف وهو : « تي » :

ومنها ما لا يستعمل بشيء منها^(٢) وهو : « ثمّ » .

ومنها ما لا يستعمل بالكاف ، وهو « ذي ». قال أحمد بن يحيى : لا يقال : ذيك . ولا أعلم منها ما يستعمل بالكاف ويُمتنع من « ها » . فهذا قسم ساقطٌ . والباقي يستعمل تارةً بهذا ، وتارةً بهذا بحسب ما يرد من المعنى .

= من شواهد : سيبويه ٣٥٤/١ ، وابن الشجري ٢٣٩/١ ، وابن يعيش ١٠٢/٢ ، والخزانة ٩٨/٢ ، والأشموني ٤/٢ . والهمع والدرر رقم ٥٤٧ .

(١) نسب هذا القول في الهمع ١/٢٥٢ لبعض العرب ، وأورده شاهداً على أن العلم قد ينكر تحقيقاً نحو : رأيت زيداً من الزيدين أو تقديرأً لقول بعض العرب : « لا بصرة لكم » وحيثند يثنى ويجمع وتدخله « ألل » ويضاف .

(٢) في ط : « منها » تحرير .

باب الموصول

(فائدة) : قال ابن عييش : أكثر النحويين سمي صلة الموصول صلة . وسيبويه يسمّيها حشوأ أي أنها ليست أصلًا ، وإنما هي زيادة يتم بها الاسم وتوضح معناه .

وقال الأندلسي : الصلة تقال بالاشتراك عندهم على ثلاثة [٤١/٢] أشياء ، صلة الموصول / وهذا الحرف صلة أي زائد ، وحرف الجرّ صلة بمعنى وصلة ، كقولك : مررت بزيد فالباء صلة أي وصلة .

[تعريف الموصولات بالألف واللام ظاهر ومنوي]

(فائدة) : ذهب قوم إلى أن تعريف الموصولات بالألف واللام ظاهرة في : الذي والتي ، وتشتيتها ، وجمعهما ، ومنوّية في : « مَنْ » و « مَا » و نحوهما .

والصحيح أن تعريف الجميع بالصلة . ونظير ذلك المنادى نحو يا رجل . قيل يعرف بالخطاب . وقيل : باللام المحذوفة ^(١) وكأنّ « يا » أنيبت متابها .

قال الأبندي في (شرح الجُزُولية) : وهو الصحيح ألا ترى أنك تقول : أنت رجل قائم ولا يتعرّف رجل بالخطاب ، فكأنّ يا رجل في الأصل يجتلب له « أَلْ » التي للحضور ثم اختصرت ، ولذا ألمت

(١) المراد: ألل التعريفية

« يا » ، ولم تمحف لثلاً يتولى الحذف ، ولأنها صارت عوضاً .
انتهى .

ضابط [في حذف العائد]

قال ابن الصائغ^(١) في (شرح الألفية) : تلخيص القول في حذف العائد أن يقال : إما أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً .

إن كان مرفوعاً فإما أن يكون مبتدأً أو غيره .

إن كان غير مبتدأ لم يجز الحذف .

وإن كان مبتدأ ، فاما أن يعطف عليه أو يعطف على غيره ، وأما لا .
في الأول لا يحذف .

والثاني إما أن يصلح ما بعده للصلة أو لا .

في الأول لا حذف .

والثاني : إما أن يقع صدرأً وإما لا ، بأن تسبقه « لولا » أو « ما » .
في الثاني لا حذف .
والأول إما أن تطول الصلة أو لا .

الثاني يجوز في « أي » لا في غيرها .

(١) في ط : ابن الصائغ « تحرير ». وابن الصائغ محمد ابن عبد الرحمن بن علي الشيخ شمس الدين ، له شرح ألفية ابن مالك في غاية الحسن والجمع والاختصار . انظر البغية ١/١٥٥ .

والأول يجوز مطلقاً .

وإن كان منصوباً، فإما يُفعّل أو وَصْفٌ، وإنما بغيرهما .

إن كان بغيرهما لم يَجُز الحذف .

وإن كان بهما فِيما مُتَصل أو^(١) منفصل .

المنفصل لا يحذف .

ولمتصل إما أن يكون في الصلة ضمير غيره أولاً .

إن كان ضمير غيره لم يحذف .

وإلا فإن كان من باب كان لم يحذف وإلا حذف .

وإن كان مجروراً فإما باسم أو بـحـرـفٍ .

إن كان باسم فإما وصف أو غيره .

إن كان غير وصف لم يحذف .

وإن كان وصفاً فإما عامل أولاً .

إن لم يكن عاملًا فلا حذف ، وإلا جاز الحذف .

وإن كان بحرف فإما أن يكون الموصول مجروراً أولاً

إن لم يكن فلا حذف .

وإن كان فإما بحرف أو غيره . إن كان بغيره فلا حذف .

(١) في ط : « ومنفصل » بالواو

وإن كان بحرف / فإنما أن يماثل جار الضمير لفظاً ومعنى وعاملأ [٤٢/٢] أو لا .

إن لم يماثله لا يحذف .

وإن ماثله في ذلك كله جاز الحذف . انتهى .

وكتب بعض الفضلاء إلى الشيخ تاج الدين بن مكتوم :

أيا تاج دين الله والأوحد الذي
تسنم مَجَداً قَدْرُه ذِرْوة الْعُلا
وجامع أشتات الفضائل حاوياً
مَدِي السُّبُق حلالاً لما قد تَشَكَّلا
ويبحِر علوم في رياض مَكَارِمِ
أبِي حَالَة التسَّال إلَّا تَسْلُسْلا
لعلك والإحسان منك سجيّة . وأوصافك الأعلام طاولن يَذْبُلا
تعده لي نَظِمَاً مواضع حَذْف ما
يعود على الموصول نَظِمَاً مُسْهَلا
وأكثر من الإيضاح واعذر مُقَصِّراً
وعِشْ دائم الإقبال تَرْفُل في الْحُلا
فأجابه :

إلا أيها المولى المجلّى قَرِيبُهُ
إذارَح شعر النَّاس في البَيْد فَسَكَلا
عليها من التنميق ما سَمَحَ^(١) الْحَلِي
وَمُسْتَتِّجَ الأفكار تُشَرِّق كالضَّحْيَى
وَغَارِسٌ مِنْ عَرْسِ المَكَارِمِ مُثْمِراً

(١) في ط فقط : « المعاني » باللام

(٢) في القاموس: « سمج »: سَمَحَ كـ« كَرْم » سماحة قَبْح . وسمجه تسميجاً .

كتبت إلى المملوك نظماً ب مدحه
 وأرسلت تبغي نظمه لمسائلِ
 فم يَسَعُ المملوك إلَّا امثاليه
 ولم يَأْلُ جُهداً في اجتلاب شديدةٍ
 فقلت وقد أهديت فجراً إلى ضحيه
 إذا عائد الموصول حاولت حذفه
 فما كان مرفوعاً ولم يك مبتدأ
 وإن كان مرفوعاً ومبتدأ غداً
 بشرط بناء أي وأما إن أعربت
 [٤٣/٢] وإن يك ذا صدر لوصلة غيرها
 فدونك فاحذفه وإن لم تطل فقد
 وشاهد ذا فاقرأ تماماً على الذي
 وأبته محصوراً كذا أن نفيت ما
 وفي حذفه خلفُ لَدَى عطف غيره
 وما كان مفعولاً لغير ظنت وف---
 و متصل فاحذفه تظفر بالاعتلا
 ويُشرط في ذا عوده وحده فإن
 وهذا إذا الموصول لم يَكْ إلَّا فإن
 ووصفك في الآفاق ما زال أفضلا
 ومن عجب أن يسأل البحر جَدْوَلَا
 و تمثيل ما ألوى وإياضاح ما جَلَا
 ومن بذل المجهود جُهداً فما ألا^(١)
 و سؤلاً إلى بحر وسحقاً لذي ملا
 فطالع تجد ما قد نَظَمْتُ مفصلا
 فأثبِت وأما الحذف فاتركه واحظلا
 وفي وصل أي صدراً احذف مسهلاً
 فقيل بتجويز لحذف وقيل لا
 و طالت فإن لم يصلح العجز موصلاً
 أجيزة على قول ضعيفٍ واملا
 وأحسن^(٢) مرفوعاً لذا نقل من تلا
 تميم ك جاء اللذ ما هو ذو ولا^(٣)
 عليه ومنع الحذف في عكسه انجلاء
 وهذا إذا الموصول لم يَكْ إلَّا فإن
 يكنها فلا تحذف وقد جا مقللا

(١) ما ألا : أي ما قصر .

(٢) يشير إلى قوله تعالى : « تمامًا على الذي أحسن » الأنعام / ١٥٤ .

(٣) أي جاء الذي ما هو ذو ولاء .

ومعناه نصبٌ كان بالحذف أُسهلاً
وَخَفْضًا بِالإِضافة لفظه
وفعل فلم يحذفه أعني السموء لا
كقولك تتلو فاقض ما أنت قاضٌ^(١) أو
فإن كان مجروراً بحرف قد أعملا
إذا ما استوى الحرفان ياحاوي العلا
وموصوله أحجى لذلك فاحذف
واعني به لفظاً ومعنى ولم يكن
فديتك حرف العائد الحصر قد تلا
ولم يك أيضاً قد أقيم مقام ما
غدا فاعلاً فاسمع مقالي ممثلاً
ويشرب مما يُشربون^(٢) وإن غدا
تساويهما في اللفظ مُنفرداً حلاً

باب المعرف بالأدلة

ضابط [في تقسيم اللام]

قال في (البسيط) : تنقسم اللام إلى تسعه أقسام :

أحدها : لتعريف الجنس نحو قولهم : الرجل خير من المرأة إذا
قوبل جنس الرجال بجنس النساء ، كان جنس الرجال أفضل ، وإلا
فكم من امرأة خير من رجل .

الثاني : لتعريف عهد وجودي بين المتكلّم والمخاطب

(١) يشير إلى قوله تعالى : « فاقض ما أنت قاض » ط / ٧٢ .

(٢) يشير إلى قوله تعالى : « ويشرب مما تشربون » ، المؤمنون / ٣٣ .

كقولك : قدم الرجل ، وأنفقتُ الدِّينار لمعهود بينك وبين المخاطب .
وفي التنزيل : « كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا ، فَعَصَى فَرْعَوْنُ
الرَّسُولَ »^(١) ، قوله : « إِنَّ جَاءَهُ الْأَعْمَى »^(٢) ، لأن المراد به
[٤٤/٢] عبد الله بن أم مكتوم . / .

الثالث : لتعريف عهد ذهني كقولك : أكلت الخبز ، وشربتُ
الماء ، ودخلت السوق ، فإنه لا يمكن حمله على إرادة الجنس ، ولا
على المعهود في الوجود لعدم العهد بين المتكلّم والمخاطب ، فلم
يبق إلا حمله على الإشارة إلى الحقيقة باعتبار قيامها بوحدة في الذهن ،
إلا أن هذا التعريف قريب من النكرة ، لأن حقيقة التعريف ، إنما
يكون باعتبار الوجود ، وهو باعتبار الوجود نكرة ، لأنه لم يقصد مسمى
معهوداً^(٣) في الوجود ، ولهذا قال المحققون : إن نحو قوله :

* ٤ = * ولقد أمرَ على اللئيم يسبني^(٤)

(١) المزمول / ١٥ ، ١٦ .

(٢) عبس / ٢ .

(٣) في ط فقط : « معهود » تحريف .

(٤) لرجل منبني سلول . وتمامه :

* فمضيت ثُمَّ قلت لا يعنيني *

من شواهد : سيبويه ٤٦/١ ، وشرح شواهد المغني للسيوطى
١/٣١٠ ، والخزانة ١٧٣/١ ، ٥٢٨ ، ١٦١/٢ ، ١٦٦ ، ٢٩٣ ،
٤٩٧ ، ٢٣٢/٣ ، ١٠٤/٤ ، والخصائص ٣٣٠/٣ ، ٣٣٢ ، والتصریح
٢١١/٢ ، وهم مع الهوامع والدرر رقم ١٠ ، ١٦٢٢ ، والأشموني ١/١٨٠ ،
٦٣ ، ٦٠/٣ .

صفة لكونه لم يقصد مسمى معهود في الوجود .

الرابع : لتعريف الحضور كقولك : هذا الرجل ، وهو يصحب
اسم الإشارة .

وقياس يأيّها الرجل وما شاكله أن يكون من تعريف الحضور
لوجود القصد إليه بالنداء .

الخامس : أن تكون بمعنى الذي إذا اتصلت باسم فاعل أو اسم
مفعول :

السادس : أن تكون عوضاً عن تعريف الإضافة نحو: مررت
بالرجل الحسن الوجه ، فالقياس أن لا تجتمع الألف واللام والإضافة
إلا أن الإضافة لَمَا لَمْ تُعرَف احتج إلى الألف واللام ليجري صفة
للمعرفه السابقة .

السابع : أن تكون زائدة في الاعلام ،

الثامن : ان تكون تحسينية والتعریف بغيرها كلام^(١) الذي
والتي .

التاسع : أن تكون للّمح .

قال واعلم أن أقوى تعريف اللام الحضور ، ثم العهد ، ثم
الجنس .

(١) في ط : « كلام والذي والتي » بزيادة اللام قيل الذي ، تحرير واضح .

وقال المهلبي :

تعلم فلتتعريف ستة أوجه إذا لامه زيدت إلى أول الإسم
حضور وتفخيم وجنس ومعهد ومعنى الذي ثم الزيادة في الرسم

[فائدة في فينة]

(فائدة) : فينة اسم من أسماء الزمان معرفة .

قال ابن يعيش وهو معرفة عالم ، فلذلك لا ينصرف تقول : لقيته
فينة بعد فينة أي الحين بعد الحين .

وحكي أبو زيد : الفينة بعد الفينة بالألف واللام ، فهذا يكون
[٤٥ / ٢] مما اعتقب عليه تعريفان : أحدهما / بالألف واللام ، والآخر بالوضع
والعلمية . وليس كالحسن والعباس ، لأنه ليس بصفة في الأصل . ومثله
قولهم للشمس : إلهة ، وإلهة في اعتقاد تعريفين عليه .

وأسماء العدد معارف أعلام . وقد يدخلها الألف واللام فيقال
الثلاثة نصف الستة فيكون مما اعتقب عليه تعريفان .

وذكر ابن جنني في « الخصائص » الأول ، وقال : وهو
قولك : شعوب ، والشعوب للمنية ، وندري والندرى ^(١) .

وذكر المهلبي من ذلك : غدوة والعدوة ، ونصر والنصر .

(١) في القاموس : « ندر » : « ولقيته ندرة وفي الندرتين مفتوحتين ، وندري ،
وفي ندرى والندرى محرّكات .

باب المبتدأ والخبر

قال ابن عييش : ذهب سيبويه وابن السراج : إلى أن المبتدأ والخبر هما الأصل . والأول في استحقاق الرفع وغيرهما من المرفوعات محمول عليهم ، وذلك لأن المبتدأ يكون معروفاً من العوامل اللفظية ، وتعرّي الاسم من غيره في التقدير قبل أن يقترن به غيره .

قال : والذي عليه حذاق أصحابنا اليوم أن الفاعل هو الأصل ، لأنّه يظهر برفعه فائدة دخول الإعراب للكلام من حيث كان تكليف زيادة الإعراب إنما احتمل لفرق بين المعاني التي لولاها وقع لبسٌ ، فالرفع إنما هو لفرق بين الفاعل والمفعول اللذين يجوز أن يكون كُلُّ واحدٍ منهم فاعلاً ومفعولاً .

ورفع المبتدأ والخبر لم يكن لأمرٍ يخشى التباسه ، بل لضررٍ من الاستحسان ، وتشبيه بالفاعل من حيث كان كُلُّ واحدٍ منهما مخبراً عنه ، وافتقار المبتدأ إلى الخبر الذي بعده كافتقار الفاعل إلى الخبر الذي قبله ، ولذلك رفع المبتدأ الخبر .

[المبتدأ الذي ليس له خبر]

(فائدة) : قال ابن النحاس في (التعليقة) : قولنا : أقائم الزيدان ، وما ذا هب أخواك مبتدأ ، ليس له خبر لا ملفوظ به ولا مُقدَّر .

قال ومن المبتدآت التي لا خبر لها أيضاً قولهم : أقل رجُل يقول ذلك ، فأقل مبتدأ لا خبر له ، لأنه بمعنى الفعل في قولهم : قل رجل يقول ذاك . ويقول ذاك صفة لرجل وليس بخبر بدليل جريه على رجُل في تثنية وجمعه .

وكذلك قولهم : كل رجل وضياعه ، فإنه لا خبر له على أحد [٤٦/٢] الوجهين وكذلك قولهم : حسبك / مبتدأ لا خبر له على أحد الوجهين لكونه في معنى : اكتف . وكذلك قول الشاعر :

٣٠٥ = غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمِنٍ يَنْقُضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ^(١)
ومثله قول الآخر :

٣٠٦ = غَيْرُ لَاهٍ عِدَاكَ فَأَطْرِحْ اللَّهُوَ وَلَا تَغْتَرِرْ بِعَارِضٍ سِلْمٍ^(٢)

(١) لأبي نواس . وبعده :

إنما يرجو الحياة فتى عاش في أمن من المحن
من شواهد : ابن عقيل ٨٩ / ١ ، والخزانة ١٦٧ / ١ ، والأشموني
١٩١ ، والهمع والدرر رقم ٣١٢ .

(٢) من شواهد : المغني ٧٥٣ / ٢ ، والأشموني ١٩١ / ١ .

فِغَيْرِ فِي الْبَيْتَيْنِ مُبْتَدًأ لَا خَبْرَ لَهُ عَلَى أَحَدِ الْوَجَهَيْنِ ، لَأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى «مَا» ، كَأَنَّهُ قِيلَ : مَا يُؤْسَفُ عَلَى زَمَنٍ ، كَمَا فِي قَوْلِهِمْ : مَا قَائِمٌ أَخْوَاكَ .

قاعدة [في أن أصل المبتدأ التعريف ، والخبر

التنكير [

أصل المبتدأ أن يكون معرفةً ، وأصل الخبر أن يكون نكرةً ، وذلك لأن الغرض من الإخبارات إفاده المخاطب ما ليس عنده ، وتنزيله منزلتك في علم ذلك الخبر ، والإخبار عن النكرة لا فائدة فيه ، فإن أفاد جاز .

مسوّغات الابتداء بالنكرة

قال الشيخ جمال الدين بن هشام في (المغني) ^(١) : لم يعوّل المتقدّمون في ضابط ذلك إلا على حصول الفائدة .

ورأى المتأخرون : أنه ليس كُلُّ أحد يهتدي إلى مواطن الفائدة فتتبعوها ، فمن مُقْلٌ مُخْلٌ ، ومن مُكْثِرٌ مُورِّدٌ ما لا يصح ، أو معدّد لأمور متداخلة .

قال والذي يظهر لي أنها منحصرة في عشرة أمور :
أحدها : أن تكون موصوفة لفظاً نحو : «وَأَجْلٌ مُسْمَى

(١) انظر المغني ٢٥٠ - ٥٢٥ .

عنه)^(١) ، ﴿ وَلَعِبْدُ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُشْرِكٍ ﴾)^(٢) وقديراً نحو : السَّمْنُ منوان بدرهم ، أي منه ، أو معنى نحو : رُجُيلٌ جائعٍ ، لأنَّه في معنى رجل صغيرٌ .

الثاني : أن تكون عاملة إِمَّا رَفْعاً نحو : « قائم الزيدان » عند من أجازه ، أو نصباً نحو : « أمر بمعرف صدقة » ، أو جراً نحو : « غلام رجل جائعٍ » .

الثالث : العطف بشرط كون المعطوف والمعطوف عليه مِمَّا يسوغ الابتداء به نحو ﴿ طَاعَةً وَقُولُ مَعْرُوفٍ ﴾)^(٣) ، أي أمثل من غيرهما نحو : ﴿ قَوْلٌ / مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّنْ صَدَقَةٍ يَتَّبعُهَا أَذَى ﴾)^(٤) .

الرابع : أن يكون خبرها ظرفاً أو مجروراً . قال ابن مالك : أو جملة نحو : « وَلَدُنَا مُزِيدٌ ﴾)^(٥) ، ﴿ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ ﴾)^(٦) ، فَصَدَكَ غُلَامٌ رَجُلٌ .

الخامس : أن تكون عامّة ، إما بذاتها كأسماء الشرط

(١) الأنعام / ٢ .

(٢) البقرة / ٢٢١ .

(٣) محمد / ٢١ .

(٤) البقرة / ٢٦٣ .

(٥) ق / ٣٥ .

(٦) الرعد / ٣٨ .

والاستفهام ، أو بغيرها نحو : « مَارْجُلٌ فِي الدَّارِ » ، « هَلْ رَجُلٌ فِي الدَّارِ » ؟ و « إِلَهٌ مَعَ اللَّهِ » ؟^(١) .

وفي « شرح منظومة ابن الحاجب » له : أن الاستفهام المسوغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بأم نحو : « أَرَجُلٌ فِي الدَّارِ أَمْ امْرَأَةٌ ؟ » كما مثل في (الكافية) وليس كما قال .

السادس : أن يكون مراداً بها الحقيقة^(٢) من حيث هي نحو :
رَجُلٌ خَيْرٌ مِنْ امْرَأَةٍ ، وَتَمَرَّةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ .

السابع : أن تكون في معنى الفعل ، وهو^(٣) شامل نحو : عجب لزيد . وضبوطه بأن يراد بها التعجب ، ولنحو : ﴿ سَلَامٌ عَلَى إِلَيْكُمْ يَاسِينٍ ﴾^(٤) ، و ﴿ وَيْلٌ لِلْمُطَفَّفِينَ ﴾^(٥) . . وضبوطه بأن يراد بها الدعاء .

الثامن : أن يكون ثبوت ذلك الخبر للنكرة من خوارق العادة نحو : شجرة سجدت ، وبقرة تكلمت .

التاسع : أن تقع بعد « إذا » الفجائية نحو : خرجت فإذا رَجُلٌ

(١) النمل ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤ .

(٢) في المغني ٥٢٢/٢ : « صاحب الحقيقة » .

(٣) في المغني ٥٢٢/٢ . و « هذا » مكان : « وهو » .

(٤) الصافات / ١٣٠ . وفي ط « آل » .

(٥) المطففين ١/١ .

بالباب .

العاشر : أن تقع في أول جملة حالية نحو :

* = ٣٠٧ سرينا ونجم قد أضاء^(١)

* = ٣٠٨ وكل يوم تراني مُدَيْه بيدي^(٢)

وبهذا يعلم أن اشتراط النحوين وقوع النكارة بعد واو الحال ليس

بلازم .

ونظير هذا الموضوع قول ابن عصفور في « شرح الجمل » :

تكسر إنّ إذا وقعت بعد واو الحال ، وإنّما الضابط أن تقع في أول جملة حالية بدليل قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لِيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ ﴾^(٣) . انتهى .

وقد ذكر أبو حيّان في أرجوزته المسماة (بنهاية الإعراب في علمي التصريف والإعراب) جملة من المسوّغات ثم قال :

(١) قطعة من بيت لقائل مجهول ، وهو بتمامه :
سَرَيْنَا وَنَجْمٌ قد أضاء فَمَدْ بَدَا مُحِيَّكَ أَخْفَى ضَوْءُهُ كُلَّ شَارِقٍ
وفي ط : « شربنا » بالشين ، تحريف .

وهو من شواهد : ابن عقيل ١/٩٩ ، والمغني ٢/٥٢٣ ، والأشموني
١/٢٠٦ ، والهمع والدرر رقم ٣٢٦ .

(٢) قائله مجهول ، وصدره :
* الذئب يطرقها في الدهر واحدة *

من شواهد : المغني ٢/٥٢٣ .

(٣) الفرقان / ٢٠ .

وكلّ ما ذكرت في التّتميم يرجع للتخصيص والتعميم / [٤٨/٢]
 وقال المهلي في (نظم الفرائد) :

وقع الإبتداء بالتنكير في ثمان وأربع لِلْخَبِيرِ
بعد نفي أو جواب لِنَفْيِ أو لمعناه موجباً كالناظيرِ
ثم إن كنت سائلاً أو مجيباً لسؤال وسابق مجرورِ
ثم موصولة بمن وإذا ما رفت ظاهراً لدى مستخيسرِ
ولمعنى تعجب أو دعاء أو عموم ونعتها لل بصيرِ

وقال أيضاً :

قد جاء ما أغني وسدّ عن الخبر في حذفه وزواله في اثنين عشرَ
أو حالف برّ ومعمول الخبرُ حالٌ وشرطُ أو جوابُ مسائلِ
أو فاعل أو نقض نفي في الآخرُ وجواب لولا ثم وصف بعده
أو في سؤال في العموم وواو مع وحديث معطوف كفانا منْ عَبْرَ

مثال الحال : أَكْثَرُ شُرْبِي السَّوِيق ملتوتاً .

والشرط : سروري بزيد إن أطاعني ، أي ثابت إذا أطاعني ،
حذف الخبر فأقيم الشرط مقامه .

والجواب لسؤال : زيد ، لمن قال : مَنْ عندك ؟ .

وجواب القسم : لعمر الله لآفعلنَّ .

ومعمول الخبر : ما أنت إلا سيرًا أي تسير سيراً .

وجواب لولا : لولا زيد لا كرمتك .

والوصف : أقلُّ رجل يقول ذلك ، فـ «يقول» في موضع خفض صفة لرجل ، وقد سدَّ مسد الخبر .

والفاعل : أقائم الزيدان .

ونقض النفي : بلى زيد ، لمن قال ما عندي أحد .

والسؤال في العموم : هل طعام ، أي عندكم .

وواو مع : كلَّ رجل وضيوعه .

والعطف :

..... نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ^(١)

(١) البيت بتمامه :

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ والرأي مختلف
من قصيدة لقيس بن الخطيم ، ديوانه / ١١٥ ، وفي هامشه ذكر محقق
الديوان أن ناسخ الأصل كتب شرحًا في الهاشم يفيد أنه نسب لقيس أبياتاً
سبعة ، وهي ليست له ، ومنها هذا الشاهد . وقد نفأها أيضًا الأغاني
١٩/٣ ، ٢٠ طبع دار الكتب المصرية .

والبيت من شواهد : سيبويه / ٣٨ ، وابن الشجري / ٣١٠ ، والمعنى
٦٨٧ / ٢ ، والعيني / ٥٥٧ ، والخزانة / ٢٨٩ ، ١٩٠ ، والأشموني
١٥٢ / ٣ ، والهمع والدرر رقم ١٥١٨ .

ضابط [في أن المبتدأ لا يعطف عليه خبره إلا بالفاء]

قال ابن الدهان في (الغرّة) : المبتدأ لا يعطف عليه خبره بحرف الباء إلا بالفاء في موضعين : أحدهما يلزم الفاء ، والآخر لا يلزم الفاء .

فاما الذي يلزم الفاء ففي موضعين :

أحدهما : في بعض الخبر ، وهو أن يكون المبتدأ شرطاً جازماً بالنيابة ، وجزاؤه جملة اسمية أو أمرية أو نهائية نحو : « من يأتي فله درهم » / ، « ومن عاد فيتقى الله منه » ^(١) ، « ومن يتوكّل على الله [٤٩ / ٢] فهو حسبي » ^(٢) .

والثاني : قولهم : أما زيد فقائم .

فاما الذي يجوز دخول الفاء في خبره ، ولا يلزم فالموصول والنكرة الموصوفة إذا كانت الصلة أو الصفة فعلًا أو ظرفًا نحو : « وما بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فِيمَنِ اللَّهُ » ^(٣) والذى يأتيني فله درهم ، « والله يأتينها منكم فاذوهما » ^(٤) ، وكل رجل يأتيني فله درهم .

(١) المائدة / ٩٥.

(٢) الطلاق / ٣.

(٣) النحل / ٥٣.

(٤) النساء / ١٦.

[وقوع ظرف الزمان خبراً عن الجنة]

(فائدة) : قال ابن مكتوم في (تذكرةه) : قال أبو الخصيب الفارسي نحوٌ من أصحاب المبرد في (كتاب النوادر) له : الليلة الهمالل» ليس في الكلام شخصٌ خبره ظرفٌ من الزمان إلّا هذا ومثله قوله :

* = أكل عام نعم يحونه^(١)

ضابط [في روابط الجملة بما هي خبر عنه]

روابط الجملة بما هي خبر عنه عشرة :

الأول : الضمير وهو الأصل .

الثاني : الإشارة نحو : « ولباس التقوى ذلك خير »^(٢) .

الثالث : إعادة المبتدأ بلفظة نحو : « الحالة ما

: (۱) بعده

* يُلْقِمُهُ قَوْمٌ وَيَنْتَجُونَهُ *

وفي ط : « تحونه » بالباء .

وقد استشهد به في اللسان : « نعم » على أن « النَّعْمَ » إذا أفردت لم يريدوا بها إلا الإبل ، فإذا قالوا : الأنعام أرادوا بها الإبل والبقر ، والغنم ، واستدل بهذا الشاهد أيضاً على أن النعم يذكر .

الأعراف / ٢٦

الحالة ^(١).

الرابع : إعادته بمعناه نحو : زيد جاءني أبو عبد الله ، إذا كان كُنيةً له .

الخامس : عموم يشمل المبتدأ نحو : ﴿وَالَّذِينَ يُمْسِكُونَ بالكتاب وأقاموا الصلوة ، إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾ ^(٢) .

السادس : أن يعطف ببناء السبيبة جملة ذات ضمير على جملة حالية منه أو بالعكس نحو : ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتَصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَةً﴾ ^(٣) .

٣١١ = وإنسان عيني يحسُّ الماء تارةً فيبدو وتأراتٍ، يجمّ فيغرق ^(٤)

(١) الحالة / ١ .

(٢) الأعراف / ١٧٠ .

(٣) الحج / ٦٣ .

(٤) من قصيدة لذى الرمة يتغزل بها على محبوته مي . انظر ديوانه / ٤٧٩ وهو من شواهد : المقرب لابن عصفور / ١ ، ٨٣ ، والمغني / ٢ ، ٥٥٤ ، والعيني هامش الخزانة / ١ ، ٥٧٨ / ١ ، ١٧٨ / ٤ ، ٤٤٩ ، والأشموني / ١ ، ١٦ / ٣ ، والهمع والدرر رقم ٣٢٠ .

وحسر الماء من باب ضرب ونصر : نصب عن موضعه وغار .

ويجم بكسر الجيم وضمها : يكثر .

ويغرق بفتح الراء مضارع غرق بكسره .

السابع : العطف بالواو عند هشام وحده نحو : زيد قاتل هند وأكرمه .

الثامن : شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمرو إن قام .

التاسع : ألل النائبة عن الضمير في قول طائفة نحو : « فإن [٥٠/٢] الجنة هي المأوى »^(١) / أي مأواه .

العاشر : كون الجملة نفس المبتدأ في المعنى نحو : « هَجِيرَى أبي بكر » : « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ »^(٢) .

قاعدة [في عدم جواز تقديم الخبر]

إذا كان الخبر معرفة كالمبتدأ لم يجُر تقديم الخبر ، لأنه يُشْكِل ويلُسْ ، إذ كُلَّ واحدٍ منهما يجوز أن يكون خبراً ومحيراً عنه .

قال ابن عيُش : ونظير ذلك الفاعل والمفعول إذا كانا ممّا لا يظهر فيهما الإعراب ، فإنه لا يجوز نحو ؛ ضرب مُوسى عَيْسَى .

(١) النازعات / ٤١ .

(٢) انظر المغني ٥٥٥ / ٢ ، وهجيري : أي دأبه وشأنه ، وعادته ومعنى الجملة أن عادة أبي بكر وشأنه : وذكره : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ .

قاعدة

[في الأولى بالحذف : المبتدأ أو الخبر ؟]

قال ابن إياز : إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه

خبرًا فما هي الأولى ؟

قال الواسطي : الأولى كون المحذوف المبتدأ ، لأن الخبر
محظوظ الفائدة ومعتمدتها .

وقال العبدى في (البرهان) : الأولى كونه الخبر ، لأن الحذف
اتساع وتصريف ، وذلك في الخبر دون المبتدأ ، إذ الخبر يكون مفرداً
جامداً ، ومشتقاً ، وجملة على تشعب أقسامها ، والمبتدأ لا يكون إلا اسمًا
مفرداً .

وقال شيخنا : الحذف بالأعجاز والأواخر أليق منه بالصدر
والأوائل ، مثاله : « فَصَبَرْ جَمِيلٌ »^(١) ، أي شأنى صبر جميل ، أو
صبر جميل أمثل من غيره . ومثله : « طَاعَةُ وَقُولُ مَعْرُوفٌ »^(٢) أي
المطلوب منكم طاعة ، أو طاعة أمثل لكم .

قال ابن هشام في (المغني) : ولو عرض ما يوجب التعيين
عمل به كما في : نِعْمَ الرَّجُل زِيدٌ ، إذ لا يحذف الخبر إلا إذا سدّ شيء
مسدّه .

(١) يوسف / ١٨ .

(٢) محمد / ٢١ .

وجزم كثيرون من النحويين في نحو : عَمْرُكَ لَأَفْعَلَنْ ، وأيمن الله
لأَفْعَلَنْ بِأَنَّ الْمَحْذُوفَ الْخَبْرُ .
وحوْز ابن عصفور كونه المبتدأ .

قاعدة

[في الأولى بالحذف الأول من الجملة أم الثاني ؟]

قال ابن هشام في (المغني) : إذا دار الأمر بين كون المبتدأ فِعْلًا والباقي فاعلاً ، وكونه مبتدأ والباقي خبراً ، فالثاني أولى ، لأن المبتدأ عَيْنُ الخبر / ، فالمحذوف عين الثابت ، فيكون حذفًا كلاماً حذف ، فاما الفعل فإنه غير الفاعل اللهم إلا أن يعتمد الأول برواية أخرى القراءة شُعبة : ﴿ يُسَيَّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغَدُوِّ وَالآصَالِ رِجَالٌ ﴾^(١) بفتح الباء ، فإنه يقدر الفعل ، والموجود فاعل لا مبتدأ لوقوعه فاعلاً في قراءة من كسر الباء ، أو بموضع آخر يُشَبِّهُ نحو : ﴿ لَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقُوهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾^(٢) . فلا يقدر : لَيَقُولُنَّ اللَّهُ خلقهم ، بل خلقهم الله ؛ لمجيء ذلك في شبيه هذا الموضع وهو : ﴿ لَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لِيَقُولُنَّ خَلَقُهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ ﴾^(٣) .

(١) النور / ٣٦ هي قراءة شعبية ، وابن عامر ، و العاصم وأبي عمرو وآخرين ، انظر معجم القراءات قراءة رقم ٥٨٩٠

(٢) الزخرف / ٨٧.

(٣) الزخرف / ٩.

وقال ابن النحاس في (التعليق) ؛ إذا تردد الإضمار بين أن تكون قد أضمننا خبراً ، وأضمننا فعلاً كان إضمار الخبر وحذفه أولى بالحذف من أولها ، لأن أولها موضع استجمام وراحة ، وآخرها موضع تعب ، وطلب استراحة .

[الاختلاف في تنكير المبتدأ]

(فائدة) : قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في تعليقه على (المقرب) : اعلم أن تنكير المبتدأ اختلفت فيه عبارات التحاه ، فقال ابن السراج : المعتبر في الابتداء بالنكرة حصول الفائدة ، فمتي حصلت الفائدة ، في الكلام جاز الابتداء ، وُجد شيء من الشرائط أو لم يوجد .

وقال الجرجاني : يجوز الإخبار عن النكرة بكل أمر لا تشترك النفوس في معرفته نحو : « رجلٌ من تميم شاعر أو فارس » فالمحظى عنده شيء واحد ، وهو جهالة بعض النفوس ذلك ، وما ذكره لا يحصر الموضع .

وقال شيخنا جمال الدين محمد بن عمرون : الضابط في جواز الابتداء بالنكرة قربها من المعرفة لا غير . وفسر قربها من المعرفة بأحد شيئين : إما باختصاصها بالنكرة الموصوفة ، أو بكونها في غاية العموم كقولنا « تمرة خيرٌ من جرادة » .

فعلى هذه الضوابط لا حاجة لنا بتعداد الأماكن ، بل نعتبر كلّ ما يرد ، فإن كان جارياً على الضابط أجزناه ، وإلا منعنه .

وإن سلكنا مسلك تعداد الأماكن التي يجوز فيها الابتداء بالنكرة كما فعل جماعة كثيرة فنقول : الأماكن التي يجوز فيها الابتداء بالنكرة تنفي على الثلاثين ، وإن لم أجده أحداً من النحاة بلغ بها زائداً على [٥٢/٢] أربعة وعشرين فيما علِمْتُه / :

أحدها : أن تكون موصوفة . وهذا تحته نوعان : موصوف بصفة ظاهرة كقوله تعالى : ﴿ وَلَعِبْدُ مُؤْمنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُشْرِكٍ ﴾^(١) ، وموصوف بصفة مقدرة كمسألة : السمن منوان بدرهم ، فإن تقديره : منوان منه منه بدرهم ، « ومنه » في موضع الصفة لـ« المئويين » .

الثالث : أن تكون خلفاً من موصوف كقولهم : « ضعيف عاذ بقرمه » أي إنسان ضعيف أو حيوان التجأ إلى ضعيف .

الرابع : مقاربة المعرفة في عدم قبول الألف واللام كقولك : أفضل من زيد صاحبك .

الخامس : أن تكون اسم استفهام نحو : من جاءك ؟ .

السادس : اسم شرط نحو : من يأتي أكرمه ؟ .

السابع : كم الخبرية نحو : كم غلام لي .

(١) البقرة / ٢٢١.

الثامن : أن يكون معنى الكلام التعجب كقولهم : عجب لك .

التاسع : أن يتقدّمها أداة نفيٍ نحو : ما رجل قائم .

العاشر : أن يتقدّمها أداة استفهام نحو : أرجل قائم ؟

الحادي عشر : أن يتقدّمها خبرها ظرفاً نحو : عندي رجل .

الثاني عشر : أن يتقدّمها خبرها جاراً و مجروراً نحو : في الدار

رجل .

وبنّيغي أن يشترط في هذين القسمين أن يكون مع المجرور أو الظرف معرفةً ، وإلا فلو قيل : «في دارِ رجل » لم يجز ، وإن كان الخبر مجروراً . وقد تقدّم .

وأجاز الجُزولي والواحدِي في كتابه في (النحو) : تأخير الخبر في الظرف والمجرور على ضعف . نقله عنهما شيخنا .

الثالث عشر : أن يكون فيها معنى الدّعاء نحو : سلام عليكم ، وويل له .

الرابع عشر : أن يكون الكلام بها في معنى كلام آخر كقولهم : «شيء ما جاء بك» ، وقولهم : «شراً أهر ذا ناب» ؛ لأنّه في معنى النفي أي ما أهر ذا ناب إلا شرًّا .

الخامس عشر : أن تكون النّكرة عامّةً نحو قول عمر : «تمرة

[٥٣/٢] خَيْرٌ مِنْ جَرَادٍ / وَنَحْوُ : « مَسَأَلَةُ خَيْرٌ مِنْ بَطَالَةٍ » .

السادس عشر : أن تكون في جواب من يسأل بالهمزة وأم نحو :
« رجل قائم » في جواب من قال : أرجل قائم أم امرأة ؟

السابع عشر : أن يكون الموضع موضع تفصيل نحو قولنا :
الناس رجالان ، رجل أكرمه ، ورجل أهنته ، وقول امرئ القيس :

٣١٢ = فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فَثُوبَ عَلَيَّ وَثُوبَ أَجْرٌ^(١)

التاسع عشر : أن تكون معتمدة على لام الابتداء نحو : لَرَجُلٌ
قائم .

التاسع عشر : أن تكون عاملة نحو : « أمر بمعرف صدقة » .

العشرون : أن تكون ما التعجبية نحو : « ما أحسن زيداً » ،
على رأي سيبويه .

الحادي والعشرون : أن تكون مضافة إضافة محضة نحو :
« غلام امرأة خارج » .

(١) لامرئ القيس ، ديوانه / ١١٠ ، وروايته .
فَلَمَا دَنَوْتُ تَسْدِيْتَهَا فَثُوبَأَ نَسِيتُ وَثُوبَأَ أَجْرٌ
وَتَسْدِيْتَهَا : عَلَوْتَهَا .

من شواهد : سيبويه ٤٤/١ ، والمحتسب ١٢٤/٢ ، وابن الشجري
٩٣/١ ، ٣٢٦ ، والخزانة ١٨٠/١ ، والمغني ٥٢٤/٢ ، ٧٠٤ ، والعيبي
. ٥٤٥/١

الثاني والعشرون : أن تكون مضافة إضافة غير ممحضة نحو : « مِثْلُك لا يَفْعَلُ كذا ». .

الثالث والعشرون : أن تكون في معنى الموصوفة ، وهو أن تكون مصغّرة نحو : رُجَيل قائم ، فالتصغير وصفٌ في المعنى بالصغر .

الرابع والعشرون : أن تكون النكرة يراد بها واحدٌ مخصوص نحو : ما حُكِيَ أنه لما أسلم عمر بن الخطاب ، قالت قريش صبأ عمر ، فقال أبو جهل : مَهْ رَجُلٌ اختار لنفسه أمرًاً فما تريدون . ذكره الجُرجاني في مسائله .

الخامس والعشرون : أن يتقدّم خبرها غير ظرف ولا مجرور ، بل جملة نحو : قام أبوه رجل بشرط أن تكون فيه معرفة أيضًا .

السادس والعشرون : ما دخل عليها إنَّ في جواب النفي نحو قوله : إِنَّ رَجُلًا في الدار ، في جواب من قال : ما رجل في الدار .

السابع والعشرون : أن تكون في معنى الفعل من غير اعتماد نحو : قائم الزيدان على رأي الكوفيين والأخفش .

الثامن والعشرون : أن تكون معتمدة على واو الحال كقوله / [٥٤/٢] تعالى ﴿ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴾^(١) .

(١) آل عمران / ٥٤

التدريب

التاسع والعشرون : أن تكون معطوفة على نكرة قد وجد فيها شيء من شروط الابتداء بالنكرة ، فصيّرت مبتدأة كقول الشاعر :

* ٣١٣ = * عِنْدِي اصْطَبَارٌ وَشَكْوَى عِنْدَ قَاتِلِيٍ^(١)

الثلاثون : أن يعطف عليها نكرة موصوفة كقوله تعالى : « طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ »^(٢) على أحد الوجهين .

الحادي والثلاثون : أن تلي « لولا » كقول الشاعر :

* ٣١٤ * لَوْلَا اصْطَبَارُ لَأُودِي كُلُّ ذِي مِيقَةٍ^(٣)

الثاني والثلاثون : أن تلي فاء الجزاء نحو قوله في المثل :

« إِنْ مَضَى عَيْرٌ فَعَيْرٌ فِي الرِّبَاطِ »

قال : فهذا ما حصل لي من تعداد الأماكن التي يجوز فيها الابتداء بالنكرة ، ولا أدعى الإحاطة فلعل غيري يقف على ما لم أقف

(١) تمامه :

* فهل بأعجَبَ من هذا امْرُؤُ سَمِيعًا *

قائله مجهول . من شواهد المغني ٥٢١/٢ .

(٢) محمد / ٢١ .

(٣) تمامه :

* لَمَا اسْتَقَلَّ مَطَايِاهُنَّ بِالظَّعَنِ *

قائله مجهول .

وهو من شواهد : أوضح المسالك رقم ٧٠ ، وابن عقيل ٩٩/١ والهمع والدرر رقم ٣٢٥ .

عليه، ويهتدى إلى ما لم أهتدى إليه . فمن كانت عنده زيادة فليضفها إلى ما ذكرته راجياً ثواب الله عز وجل إن شاء الله تعالى . انتهى كلام ابن النحاس .

ثم رأى بعد ذلك مؤلفاً لبعض المتأخرین ، قال فيه : قد تبيع النّحاة مسوّغات الابداء بالنّكارة . وأنهاها بعض المتأخرین إلى اثنين وثلاثين قال : وقد أنهيتها بعون الله إلى نيف وأربعين ، فذكر الاثنين والثلاثين التي ذكرها ابن النّحاس ، وزاد .

أن تكون معطوفةً على معرفة كقولك : زيدٌ ورجلٌ قائمان فرجل نكرة جاز الابداء بها لعطفها على معرفة .

وأن تلي إذا الفجائية .

وأن تقع جواباً كقولك : درهم ، في جواب : ما عندك ؟ أي درهم عندى .

وأن تكون محصوراً نحو : إنما في الدار رجل .

وان تكون للمفاجأة ، . قاله ابن الطراوة ، ومثله بقولهم : « شيءٌ ما جاء بك » . وجعل منه المثل : « ليس عبد بآخ لك » . وهذه زيادة غريبة .

وأن يؤتى بها للمناقضة كقولك : رجل قام لمن زعم أنّ امرأة قامت .

وأن يقصد بها الأمر كقوله تعالى : «وصيَّةُ لِأَزْوَاجِهِمْ»^(١) على قراءة الرفع .

[٥٥/٢] وأن يُفيد خبرُها / نحو : ديناران أخذَا من المأْخوذ منه درهمان «^(٢)» ، و «إنسان صبر على الجوع عشرين يوماً ثم سار أربعة برد^(٣) في يومه ».

وأن يتقدم معمول خبرها نحو: في دراهمك ألف بيض ، على أن يكون «بيض» خبراً .

وأن تكون النكارة لا تراد لعينها كقول أمرىء القيس :

* = مُرْسَعَةٌ بَيْنَ أَرْسَاغَهُ (٤)

(١) البقرة / ٢٤٠ : وهي قراءة نافع ، وابن كثير ، والنسائي ، وأبي جعفر .
وآخرين . انظر مراجع هذه القراءة في معجم القراءات قراءة رقم ٧٢٥ .

(٢) في ط فقط : ديناران أخذنا من المأْخوذ منه درهمان « بزيادة : « منه » وفي نسخة المتحف البريطاني : « أخذ » بدون ألف . وفي بقية النسخ : « ديناران أخذنا من المأْخوذ درهمان ، وعيادة ط أو ضهر .

(٣) جمع بريد ، وهو اثنا عشر ميلاً .

* بِهِ عَسَمٌ يَسْتَغْفِرُ أَرْنَانَا *

من قصيدة مطلعها في الديوان / ٧٤ :

*أيا هنْدُ لا تنكِحِي بُوهَةً عَلَيْهِ عَقِيقَتُهُ أَحْسَبَاً
والبُوهَةُ: الْبُوْمَةُ الْعَظِيمَةُ . وَتَضَرُّبُ مُثَلًا لِلرَّجُلِ الْمُبْعِيْفِ الَّذِي لَا عَقْلَ لَهُ .
وَالْأَحْسَبُ : الَّذِي أَبْيَضَ جَلْدَهُ مِنْ مَرْضِ أَلَمَ بِهِ وَالْمَرْسَعَةُ كَمَا فِي
اللِّسَانِ : الْمَعَاذَةُ (أَيِ التَّمِيمَةُ) وَهُوَ أَنْ يَؤْخُذْ سَيِّرَ فِي خَرْقٍ فَيُدْخِلُ فِيهِ
سَيِّرَ ، فَيَجْعَلُ فِي ارْسَاغِهِ دَفْعَاهُ لِلْعَيْنِ . وَكَانَ حَمْقِيُ الْعَرَبِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ

لأنه لا يريد مرسّعة دون مرسّعة . وهذا علوم البدل ، وقد تقدّم علوم الشمول . انتهى .

وقال الشيخ تاج الدين بن مكتوم - رحمه الله تعالى :

اذا ما جعلت الاسم مبتدأً فَقُلْ بتعريفه إِلَّا مواضع نُكْرًا
بها وهي إن عُدّت ثلاثة فأحفظ لكي تتمّهرا
خاصّوص وعمّيّم أفاد وأثرا
ومرجعها لاثنين منها فَقُلْ هما
فأولها الموصوف والوصفُ والذى
عن النفي واستفهماه^(١) قد تأخّرا
كذاك اسم الاستفهام والشرط والذى أضيف وما قد عَمَ أو جا منكرا
كقولك دينار لدى لقائل
أعندك دينار فكن متّبصرا
لأنّ وكذا ما كان في الحصر قد جرى
له سوغ التفصيل أن ينكرها
ولولا وما كال فعل أو جا مُصغرها
وما كان معطوفاً على ما تأكرا
وما إن يتلو في جواب الذي نفي
واساغ ومخصوصاً غداً وجواب ذي سُؤالٍ بِأَمْ والهمزة فاخبر لتخبرا

يعلقون كعب الأرب في الرجل كالمعادة ، ويزعمون أنّ من علقه لم تضره عين ولا سحر ، ولا آفة ، لأن الجن تمتّى الشالب والظباء والقنافذ ، وتجتنب الأرانب لمكان الحيس .

ورواية اللسان : « رسع » : * مرسّعة وسط أرفاغه *
والعسم : يبس في مفصل الرسغ تعرّج منه اليد أو القدم . وهو من شواهد : العيني ١/٥٤٦ ، والأشموني ١/٢٠٨ .

(١) في نسخة المتحف البريطاني : « واستفهمها » بدل : « استفهمه » .

وَمَا قَدِمْتُ أَخْبَارَهُ وَهِيَ جَمْلَةٌ
كَذَا مَا وَلِي لَامٌ ابْتِدَاءٌ وَمَا غَدَّا
عَنِ الظَّرْفِ وَالْمَجْرُورِ أَيْضًا مُؤْخَرًا
وَمَا كَانَ فِي مَعْنَى التَّعْجِبِ أَوْ تَلَاقِ
إِذَا بُشِّجَّعَةٌ فَأَحْوَاهَا تَحْوِي جَوْهَرًا

[فائدة في : راكب الناقة طليحان]

(فائدة) : في (تذكرة) التاج بن مكتوم قالوا : «راكب الناقة طليحان» وفيه ثلاثة أقوال : قيل : تقديره : أحد طليحين ، حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقام المحذوف .

وقيل التقدير : راكب الناقة والناقة طليحان .

وقيل : التقدير راكب الناقة طليح وهذا طليحان ، وفيه حذف [٥٦/٢] خبر ، وحذف مبتدأ . انتهى / .

پاں کان و اخواتہا

قال ابن باشاذ : « كان أَمَّ الأفعال ، لأن كُلَّ شيءٍ داخل تحت الكون لا ينفك شيءٌ من معناها ، ومن ثَمَّ صرفوها تصريفاً ليس لغيرها .

وأصبح وأمسى أختان ، لأنهما طرفا الزمان .

ظلّ ، وأضحى أختان ، لأنهما لصدر النّهار .

ويات وصار أختان ، لاعتلال عَيْنِهِما .

وزال وفتىء وانفك وبرح ودام أخوات للزوم أولها (ما).

وليس منفردة لأنها لا تصرف .

قال ابن هشام في (تذكرته) : الصواب أن يقال : إن ما قبل دام
أخوات ، لأنهن لا يعملن إلا في النفي وشبهه .

وليس وما دام أختان ، لعدم تصرفهما ، وإنما «ما» غير لازمة في الأربعه ، وإنما بلزم قبلها نفي أو شبهة أعم من أن يكون النفي بـ (ما) أو غيرها ، فإن اعتبر أنها قد تنفي بـ «ما» فليُعَدْ كان وأمسى ونحو ذلك .

التدريب

ثم إنَّ ما الداخلة على دام غير (ما) الداخلة عليهن ، قال: فالذِي
قاله خطأ ، والذِي قلناه هو الصواب .

قال أبو البقاء في (اللباب) : إنما كانت كان أم هذه الأفعال
لخمسة أوجه :

أحدها : سعة أقسامها .

والثاني : أن كان التامة دالة على الكون ، وكل شيء داخل
تحت الكون .

والثالث : أن « كان » دالة على مطلق الزَّمان الماضي ، و
« يكون » دالة على مطلق الزَّمان المستقبل بخلاف غيرها ، فإنها تدلُّ
على زمان مخصوص كالصباح والمساء .

والرابع : أنها أكثر في كلامهم ، ولهذا حذفوا منها النُّون في
قولهم : لم يَك .

والخامس : أن بقية أخواتها تصلح أن تقع أخباراً لها كقولك :
كان زيد أَصْبَحَ منظلقاً ، ولا يحسن أَصْبَحَ زيداً كان منظلقاً .

[تقديم معمول خبر كان]

مسألة : قال الزجاجي في (أماليه) : قال أبو بكر أحمد بن
الحسين النحوي المعروف بابن شقيقير : كان زيداً آكلاً طعامك جائزٌ من
كل قول .

كان آكلاً طعامك زيد جائز من كل قول .

[٥٧/٢] كان زيد طعامك آكلاً جائز من كل / قول .

كان طعامك آكلاً زيد جائز من قول الكوفيين ، وخطأ من قول البصريين .

طعامك آكلاً كان زيد جائز من قول البصريين والكسائي ، وخطأ من قول الفراء .

طعامك كان زيد آكلاً جائز من كل قول .

كان طعامك زيد آكلاً جائز من قول الكوفيين ، وخطأ من قول البصريين .

آكلاً كان زيد طعامك جائز من قول البصريين ، وخطأ من قول الكوفيين إلا على كلامين من قول الكسائي .

آكلاً كان طعامك زيد خطأ من كل قول .

طعامك كان آكلاً زيد جائز من كل قول .

كان آكلاً زيد طعامك جائز من كل قول . وفي هاتين قبح من قول الكوفيين .

وإذا قدمت زيداً فقلت : زيد كان آكلاً طعامك ، وزيد آكلاً طعامك كان . وآكلاً طعامك زيد كان . وزيد طعامك كان آكلاً فهذه

كلها جازمة من كل قول .

فإذا قلت : زيد طعامك آكلًا كان ، أو طعامك آكلًا زيد كان جاز من قول البصريين والكسائي ، وكانت خطأ من قول الفراء ، لأنه لا يقدم مفعول خبر كان عليه، إذا كان خبر كان مقدمًا من قبل إنه لو أراد رده إلى فعل ويفعل لم يجُز عنده . والكسائي يجيز تقديمها كما يجيز تقديم الحال ، فذا قلت : طعامك زيد كان آكلًا جازت من من كل قول ، وإن قلت : زيد طعامك كان آكلًا جازت من كل قول .

وقولك : آكلًا زيد طعامك جائزة من قول البصريين ، وخطأ من قول الكوفيين إلا الكسائي على كلامين .

فإن قلت : طعامك زيد آكلًا كان جازت من قول البصريين ، وخطأ من قول الكوفيين إلا الكسائي على كلامين . انتهى .

ضابط

[في تقديم أخبار كان وأخواتها عليهم]

قال أبو الحسين بن أبي الربيع في (شرح الإيضاح) : كان وأخواتها في تقديم أخبارها عليها على أربعة أقسام :

قسم لا يتقدم خبرها عليها باتفاق ، وهو ما دام .

وقسم : يتقدم عند الجمهور إلا المبرد ، وذلك ليس .

وقسمٌ : لا يتقدّم خبرها عليها عند الجمهور إلا ابن كيسان وهي
ما زال / وما انفكَ وما فتىء وما برح . [٥٨/٢]

وقسمٌ : يتقدّم الخبر عليه باتفاق ما لم يعرض عارض وهي كان
وبقية أفعال الباب .

باب « ما » وأخواتها

قاعدة

[في أنّ (ما) النافية هي الأصل]

قال أبو البقاء في (التبيين) : « ما » هي الأصل في النفي
وهي أم بابه ، والنفي فيها آكد .

[« ما » في القرآن الكريم]

(فائدة) : قال الشيخ تاج الدين بن مكتوم في تذكرةه : لم
تقع « ما » في القرآن إلا على لغة الحجاز خلا^(١) حرفاً واحداً وهو:
﴿ وَمَا أَنْتَ بِهَادِي الْعُمَىٰ عَنْ ضَلَالِهِمْ ﴾^(٢) على قراءة حمزة^(٣) ،

(١) في ط : « أخلا » مكان : « خلا » ، تحريف .

(٢) النمل / ٨١ .

(٣) ما ذكره قراءة حفص عن عاصم ، وقراءة حمزة : « وما أنت تهدي العمى »
وتهدي مضارع هدى ، والعمى بالنصب .

وقرأ يحيى بن الحوش ، وأبو حبيبة : « بهاد » بالتنوين ، والعمى بالنصب
انظر تفسير الألوسي ١٩ / ٢٠ ، وانظر قراءة رقم ٦٣٧٩ في معجم القراءات .

فإنها هنا على لغة تميم .

وزعم الأصممي أن «ما» لم تقع في الشعر إلا على لغة تميم .
قال بعض النحويين : فتصفحت ذلك فوجدته كما ذكر ما خلا ثلاثة أبيات ، منها اثنان فيهما خلاف ، قول الفرزدق :

* = ٣١٦ * وإذ ما مثلهم بشر^(١)

وقول الآخر :

٣١٧ = رؤءُهُ والعَجَاجُ أورثاني نَجْرِينَ مَا مِثْلَهُمَا نَجْرَانِ^(٢)
كذا روی بنصب «مِثْلَهُمَا» . وهو مثل قول الفرزدق :
والثالث :

٣١٨ = وَأَنَا النَّذِيرُ بِحَرَّةٍ مَسُودَةٍ تصل الأعم إليكم أقوادها

(١) قطعة من بيت ، وهو بتمامه :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر
وهو من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز . انظر ديوانه / ٢٢٣
من شواهد : سبيويه / ٢٩ ، والمقرب / ١٠٢ ، والخزانة / ١٣ / ٢ ، والمغني
١ / ٨٧ ، ٤٠٢ ، ٥٧١ / ٢ ، والعيسي / ٩٦ ، والتصريح / ١٩٨ ، والهمع
والدرر رقم ٤٢٤ ، ٨٦٩ ، والأشموني / ١ / ٢٣٠ ، ٢٤٨ .

(٢) في اللسان : «نَجْر» : النَّجْرُ والنَّجَارُ والنَّجَارَ : الأصل والحسب .

أَبْناؤهَا مُتَكَنِّفُونَ أَبْسَاهُمْ حَنِقُوا الصُّدُورِ وَمَا هُمْ أُولَادَهَا^(١)

قاعدة

[في أن التصرف في « لا » النافية أكثر من التصرف في « ما » النافية]

التصرف في « لا » النافية أكثر من التصرف في « ما » النافية ، ومن ثم جاز حذف لا في جواب القسم نحو : « تَالَّهُ تَفْتَأِ »^(٢) أي لا تفتؤ . ولم يجز حذف ما ، كذا نقله ابن الْخَبَازُ عن شِيخِه مُعْتَرِضًا به على ابن معطٍ إذ قال في ألفيته :

(١) هذان البيتان أوردهما العيني في شواهده ١٣٩/٢ ، وعلق عليهما بقوله : « النذير من الإنذار ، وهو الإعلام . والحرّة : أرض ذات حجارة سود ، والمراد بها هنا : الكتبة المسودة بكثرة حديدها .

وقوله : تصل الجوش إلَيْكُم ، وفي رواية أبي علي : يصل الأعم اليكم والأعم : الكلأُ الكثير ، وكذلك العميم .

والأقواد : جمع قَوْد بفتح القاف والواو ، وهي الجماعة من الخيل .

وأراد بالأبناء : أبناء الكتبة ، وبالأباء : الرؤساء .

وقوله : مت肯فون : يربى قد صاروا حوله على أكتافه ، فجعل رئيس الكتبة لهم بمنزلة الأب .

وقوله : حَنِقُونَ : جمع حَنْق بفتح الحاء وكسر النون ، وهو صفة مشبهة من الحنق بفتحتين وهو الغيط .

وقوله : وما هم أولادها : أي ليسوا بأولاد الكتبة على الحقيقة ، وإنما هم أبناؤها على مجاز قول العرب : بنو فلان بنو الحرب .

وإنْ أتَى الجوابُ مِنْفِيًّا بلا أو ما كقولي والسِّما ما فعل
فإنَّه يجوز حذف الحَرْفِ إِذَا أَمِنُوا الإِلَبَاسَ حَالَ الحَدْفِ

قال ابن البارز : وما رأيت في كتب النحو إلا حذف (لا) .

[أقسام زيادة الباء في الخبر]

(فائدة) : قال ابن هشام في (تذكربه) : زيادة الباء في [٥٩/٢] الخبر على ثلاثة / أقسام : كثير ، قليل ، وأقل .

فالكثير في ثلاثة مواضع: وذلك بعد «ليس» و «ما» «نحو» أليس الله بكاف عَبْدَه ﴿١﴾ ، «وما رَبَّك بغاْفِلٍ﴾ ﴿٢﴾ وبعد أولم «أولم يَرُوا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْلَمْ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ﴾ ﴿٣﴾ ، وذلك ، لأنَّه في معنى : أليس الله بقادِر؟ فهو راجع إلى المسألة الأولى في المعنى .

والقليل في ثلاثة مواضع : بعد كان وأخواتها منفيَّة كقوله :

٣١٩ = وَإِنْ مُدْتَ الأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ

بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعَ الْقَوْمَ أَعْجَلُ ﴿٤﴾

وبعد ظَنَّ وأخواتها منفيَّة كقوله :

(١) الزمر / ٣٦ .

(٢) الأنعام / ١٣٢ .

(٣) الأحقاف / ٣٣ .

(٤) من قصيدة لِشِنْفَرِي الأَزْدِي ، المشهورة بلامية العرب . انظر اللامية / ٣١ =

٣٢٠ = دَعَانِي أَخِي وَالْخَيْلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ
فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي بِقُعْدَدٍ^(١)
وَبَعْدَ لَا الْعَامِلَةَ عَمِلَ لِيْسَ كَوْلَهُ :

٣٢١ = فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ بِمُمْغِنٍ فِي تَلَاقِهِ عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ^(٢)
وَالْأَقْلَلُ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعٍ : بَعْدَ أَنْ، وَلَكِنْ، وَهُلْ، فَالْأُولَى
كَوْلَهُ :

٣٢٢ = فَإِنْ تَنَأَ عَنْهَا حِقْبَةً لَا تُلَاقِهَا فَإِنَّكَ مِمَّا أَحْدَثَتْ بِالْمُجَرَّبِ^(٣)

= وهو من شواهد : أوضح المسالك رقم ١١٣ ، وابن عقيل ١٢١ / ١ ، والعيني ١١٧ / ٢ ، ٥١ / ٤ ، وشرح شواهد المغني للسيوطى ٨٩٩ / ، والتصریح ٢٠٢ / ١ ، والأشموني ٢٥١ / ١ ، ٥١ / ٣ ، والهمم والدرر رقم ٤٤٨ .

(١) من شواهد : أوضح المسالك رقم ١١٤ ، والأشموني ٢٥١ / ١ ، والهمم والدرر رقم ٤٤٩ .

والبيت من قصيدة مشهورة للدرید بن الصمة . والعدد : الجبان اللئيم .

(٢) من قصيدة لسواد بن قارب الدوسي الصحابي ، وكان كاهناً في الجاهلية يذكر قصة ربى له من الجن ، ويخاطب فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم .

من شواهد : ابن عقيل ١٢١ / ١ ، والمغني ٦٧ / ٢ ، والأشموني ٢٥١ / ١ ، والهمم والدرر رقم ٤٥٠ .

(٣) لامریء القيس دیوانه / ٤٢ . من قصيدة مطلعها :
خليلیت مُرا بی علی ام جندب نقض لُبَانَاتِ الفَؤَادِ المَعْذَب
في قصة مشهورة . وقد فضلت ام جندب علقة على امریء القيس

والثاني كقوله :

* = ٣٢٣ * ولَكِنْ أَجْرًا لَوْ عَلِمْتَ بِهَيْنِ^(١)

والثالث كقوله :

* = ٣٢٤ * أَلَا هَلْ أَخُو عَيْشٍ لَذِيْدٍ بِدَائِمٍ^(٢)

[مشابهة « لات » بـ « ليس »]

(فائدة) : قال ابن هشام في تذكرته : نظر سيبويه لات بليس ولا يكون في الاستثناء من حيث أنه لا يستعمل معهما إلا أحد الأسمين والأخر مضمر دائمًا .

فتزوجته . انظر هذه القصة في الدرر اللوامع ١/٢٩٤ .

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١١٥ ، والتصريح ١/٢٠٢
والأشموني ١/١٥٢ ، والهمع والدرر رقم ٢٨٧ ، ٤٥٤ .

(١) تماماً :

* وهل ينكر المعروف في الناس والأجر *

قائله مجهول .

من شواهد : ابن يعيش ٨/١٣٩ ، وأوضح المسالك رقم ١١٦ ، والخزانة ٤/١٦٠ ، والعيني ٣/١٣٤ ، والتصريح ١/٢٠٢ ، والأشموني ١/٢٥٢
واللسان : « كفى » ، والهمع والدرر رقم ٤٥٢ .

(٢) للفرزدق ديوانه ٨٦٣ يهجو جريأً . صدره :

* يقول إذا أقلوا عليها وأفردت *

وأقلولي : ارفع ، والضمير في عليها للأثان ، يرمي كل فرد من كلب بعشيان الأتن . وأفردت : سكت .

من شواهد : ابن الشجري ١/٢٦٧ ، والمغني ١/٣٨٨ ، والعيني ١/١٤٩ ، والتصريح ١/٢٠٢ ، والهمع والدرر رقم ٤٥١
والأشموني ١/٢٥١ ، ٢٥٢ ، واللسان : « قرد » .

باب إن وأخواتها

ضابط

[في المشابهة بين خبر المبتدأ وخبر إن]

قال في (المفصل) : جميع ما ذُكِرَ في خبر المبتدأ من أصنافه وأحواله وشرائطه قائمٌ في خبر إن ما خلا جواز تقديمِه إلا إذا وقع ظرفاً كقولك : إن في الدار زيداً .

وقال ابن يعيش في الشرح : كلّ ما جاز في المبتدأ والخبر جاز مع إن وأخواتها لا فرق بينهما ، ولا يجوز تقديم خبرها ولا اسمها عليها ولا تقدّم الخبر فيها على الاسم . ويجوز ذلك في المبتدأ وذلك لعدم تصرّف هذه الحروف / وكونها فروعاً على الأفعال في العمل فانحطت [٦٠/٢] عن درجة الأفعال، فجاز التّقديم في الأفعال نحو: قائماً كان زيدُ ، وكان قائماً زيدُ . ولم يجز ذلك في هذه الحروف اللهم إلا أن يكون الخبر ظرفاً أو جاراً أو مجروراً ، وذلك أنهم توسعوا في الظّروف وخصّوها بذلك؛ لكثرتها في الاستعمال .

قاعدة

[في أنّ أصل الباب إنّ]

قال أبو البقاء في (التبيين) : أصل الباب إنّ .

ضابط

[في مواضع كسر إنّ]

قال ابن هشام في (شرح الشذور) : تكسر إنّ في تسعة مواضع :

أحدها : في ابتداء الكلام نحو : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ ﴾^(١) .

الثاني : أن تقع في أول الصلة نحو : ﴿ وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَسْنُو ﴾^(٢) .

الثالث في أول الصفة : كمررت برجل إنّه فاضل .

الرابع : في أول الجملة الحالية نحو : ﴿ كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ ﴾^(٣) .

الخامس : في أول الجملة المضاف إليها ما يختص بالجملَ ،

(١) القدر / ١.

(٢) القصص / ٧٦.

(٣) الأنفال / ٥.

وهو : إِذْ ، وَإِذَا ، وَحِيثُ ، نَحْوُ : جَلَسْتَ حَيْثُ إِنْ زَيْدًا جَالَسْ .
 السادس : أَنْ تَقْعُدُ قَبْلَ الْأَلْمَ الْمَعْلَقَةُ نَحْوُ : ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ رَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهِدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴾^(١) .
 السابع : أَنْ تَقْعُدُ مَحْكِيَّةً بِالْقَوْلِ نَحْوُ : ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ﴾^(٢) .

الثامن : أَنْ تَقْعُدُ جَوَابًا لِلْقَسْمِ : ﴿ حَمَّ وَالْكِتَابُ الْمُبِينُ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ ﴾^(٣) .

التاسع : أَنْ تَقْعُدُ خَبْرًا عَنْ اسْمِ عَيْنِ نَحْوُ : زَيْدٌ إِنَّهُ فَاضِلٌ .

[مواضع فتح آن]

وتفتح في ثمانية مواضع :

أحدها : أَنْ تَقْعُدُ فَاعِلًا نَحْوُ : ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَاهُ ﴾^(٤) .

الثاني : أَنْ تَقْعُدُ نَائِبًا عَنِ الْفَاعِلِ نَحْوُ : ﴿ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ أَسْتَمَعَ ﴾^(٥) .

[٦١/٢]

(١) المنافقون / ١.

(٢) مريم / ٣١.

(٣) الدخان / ٢/١.

(٤) العنكبوت / ٥١.

(٥) الجن / ١.

الثالث : أن تقع مفعولاً لغير القول نحو : ﴿ وَلَا تَخَافُونَ أَنْكُمْ أَشْرَكْتُمْ ﴾^(١).

الرابع : أن تقع في موضع رفع بالابتداء نحو : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْكُمْ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً ﴾^(٢).

الخامس : أن تقع في موضع خبر اسم معنى نحو : اعتقادي
أنك فاضل .

السادس : أن تقع مجرورةً بالحرف نحو : ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ ﴾^(٣).

السابع : أن تقع مجرورة بالإضافة نحو : ﴿ مِثْلُ مَا أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ ﴾^(٤).

الثامن : أن تقع تابعةً لشيء مما ذكر نحو : ﴿ اذْكُرُوا نِعْمَتَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ ﴾^(٥) ، ﴿ وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ ﴾^(٦).

(١) الأنعام / ٨١.

(٢) فصلت / ٣٩.

(٣) الحج / ٦٢.

(٤) الذاريات / ٢٣.

(٥) البقرة / ٤٧.

(٦) الأنفال / ٧.

[جواز فتح همزة إن وكسرها]

ويجوز الكسر والفتح في ثلاثة مواضع :

أحدها : بعد إذا الفجائية نحو : خرجت فإذا أن زيداً بالباب .

الثاني : بعد الفاء الجزائية نحو : ﴿ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾^(١) .

الثالث : إذا وقعت خبراً عن قول ، وخبرها قول ، وفاعل القولين واحد نحو : أول قولي إني أحمد الله .

ضباط

[في أن المخففة لا تعمل في الضمير]

قال أبو حيّان : حال إن المخففة إذا عملت كحالها وهي مشددة في جميع الأحكام إلا في شيء واحد وهو أنها لا تعمل في الضمير إلا ضرورة بخلاف المشددة ، تقول : إنك قائم ولا يجوز : إنك قائم .

[أيهما أشد توكيداً اللام أو إن ؟]

(فائدة) : قال السخاوي في (شرح المفصل) : اختلفت النحة في إن واللام أيهما أشد تأكيداً؟ فقال بعضهم : «إن» لتأثيرها في المعنى ، وتغييرها لفظ الابتداء أشد تأكيداً ، وأقعد من اللام .

وقال آخرون: اللام أشد تأكيداً لأنه يتمحض دخوله لذلك، ولا يكون له شَبَهٌ بالفعل .

باب لا

(فائدة) : قال ابن يعيش نظير « لا » في اختصاصها بالنكرة [٦٢/٢] رُبْ وَكُمْ ، لأن / رُبْ للتقليل، وكم للتكتير. وهذه معانٍ للإبهام أولى بها .

[نظير « ما » في كفها : « اللام»]

(فائدة) : في تعاليق ابن هشام : نظير ما في كفها إنَّ وأخواتها عن العمل اللام في : « لا أنا لزيد » ، ولا غلامي لعمرِه ، في أنها هيأت « لا » للعمل في المعرف ولو لا وجودها لم تكن أن تعمل فاما قوله :

٣٢٥ = أبالمَوْتِ الَّذِي لَا بُدَّ أَنَّيْ ملائِقٌ لَا أبَاكِ تُخَوِّفِينِي^(١)
فإنه على نيتها كما أن قوله :

(١) لأبي حية النميري أو للأعشى .

من شواهد : الخصائص ٣٤٥/١ ، وإيضاح الوقف والإبتداء ٦٩٦ ، والعقد الفريد ٤٨٨/٢ ، وابن الشجري ٣٦٢/١ ، وابن يعيش ١٠٥/٢ ، والمقرب ١٩٢/١ ، والخزانة ١١٨/٣ ، وشرح شذور الذهب ٢٩٣ ، والهمع والدرر رقم ٥٥٣ ، والتصريح ٢٦/٢ ، واللسان . « أبي » .

التدريب

- ١٣٣ -

* ٣٢٦ = * إِنَّمَا رأَيْتَ مِلَائِكَةَ الشَّيْمَةِ الْأَدْبُ^(١)

عَلَى نَيَّةِ الْلَّامِ الْمَعْلَقَةِ حُذِفَتْ وَأُبْقِيَ حُكْمُهَا .

ضابط

[في «رُب» و «لا»]

قال سيبويه: كل شيء حَسْنَ أَنْ تَعْمَلْ فِيهِ «رُب» حَسْنَ أَنْ تَعْمَلْ فِيهِ «لا» .

(١) الشاهد أورده أبو تمام مع بيت قبله في الحماسة ونسبة إلى بعض الفزاريين

وصدره :

* كذاك أَدْبُتْ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي *

من شواهد : المقرب ١١٧/١ ، وابن عقيل ١٥٢/١ ، وأوضح المسالك رقم ١٨٩ ، والخزانة ٤/٥ ، والعيني ٤١١/٢ ، والتصريح ٢٥٨/١ والأشموني ٢٩/٢ ، والهمع والدرر رقم ٥٩٤ .

باب ظنٌّ وأخواتها

ضابط

[في التعليق]

قال ابن عصفور: لم يُعْلَق من الأفعال إلا أفعال القلوب ، وهي : ظنت وعلمْت ونحوهما ، ولم يُعْلَق من غير أفعال القلوب إلا انظر ، واسأله ، قالوا : انظر من أبو زيد ، واسأله أبو منْ عمرو . وكأنَّ الذي سوَّغ ذلك فيهما كونهما سببين لِلعلْم ، والعلْم من أفعال القلوب ، فأجرى السبب مجرى المسبب .

[خواص ظنٌّ وأخواتها]

(فائدة) : قال ابن القواس في (شرح الدرة) : لهذه الأفعال خواص لا يشاركها فيها غيرها من الأفعال المتقدمة .

منها : أن مفعوليتها مبتدأ وخبر في الأصل .

ومنها : أنه لا يجوز الاقتصار على أحد مفعوليتها غالباً، كما جاز في باب أعطيت .

ومنها : الإلغاء .

ومنها : التعليق .

ومنها : جواز كون ضميري الفاعل والمفعول لِمُسْمَى واحد، نحو

[٦٣/٢] ظنتني قائماً وعلمتني منطلقاً .

والمحاطب : ظنتك منطلقاً أي نفسك .

والغائب : زيد رأه عالماً أي نفسه ، وفي التّنزيل : « أَنْ رَأَه

اسْتَغْنَى »^(١) أي رأى نفسه .

وإنما جاز ذلك فيها دون غيرها لأمرتين :

أحدهما : أنه لما كان المقصود هو الثاني لتعلق العلم أو الظنّ به ، لأنّه محلّهما بقي الأول ، كأنّه غير موجود بخلاف : ضررتني وضررتك ، فإن المفعول محلّ الفعل فلا يتوهم عدمه . ونشأ منها أنّ علم الإنسان وظنه بأمور نفسه أكثر من علمه بأمور غيره . فلما كثُرَ فيها ، وقلَّ في غيرها جمع بينهما حملًا على الأكثـرـ . فإذا قصد الجمع بين المفعولين في غيرها من الأفعال أبدل المفعول بالنفس نحو : ضربت نفسي ، وضررت نفسك .

وقد حملوا : عدمت وفقدت في ذلك على أفعال القلوب ،

فقالوا : عدّمتني وفقدتني ، لأنّه لما كان دعاءً على نفسه كان الفعل

في المعنى لغيره ، فكأنه قال : عدّمني غيري . انتهى .

باب الفاعل

[ألفاظ مترادفة لمعنى واحد]

(فائدة) : وقال أبو الحسين بن أبي الريع في (شرح الإيضاح) : الإسناد والبناء والتفریغ والشغل ألفاظ مترادفة لمعنى واحد . يدلّك على ذلك أن سيبويه قال : « الفاعل شغل به الفعل ». وقال في موضع « فرع له » ، وفي موضع « بني له » ، وفي موضع « أنسد له » ، لأنها كلّها معنى واحد .

قاعدة

[في أنَّ الفاعل جزء من أجزاء الفعل]

الفاعل كجزء من أجزاء الفعل . قال أبو البقاء في (اللباب) : والدليل على ذلك أثنا عشر وَجْهًا :

أحدها : أنَّ آخر الفعل يسكن لضمير الفاعل لثلاً يتواли أربع متحرّكات كضَرِبَتْ وضرَبَنَا ، ولم يسكنوه مع ضمير المفعول نحو : ضَرَبَنَا زيدًا ، لأنَّه في حكم المنفصل .

الثاني : أنهم جعلوا التّون في الأمثلة الخمسة علامه رفع الفعل مع حيلولة الفاعل بينهما ، ولو لا أنه كجزء من الفعل لم يكن كذلك / [٦٤/٢]

الثالث : أنهم لم يعطفوا على الضمير المتصل المرفوع من غير توكيد ، لجريانه مجرّى الجزء من الفعل واحتلاطه به .

الرابع : أنهم وصلوا تاء التأنيث بالفعل دلالةً على تأنيث الفاعل فكان كالجزء منه .

الخامس : أنهم قالوا : ألقوا ، وقفا مكان الق الق ، ولو لا أن ضمير الفاعل كجزء من الفعل لما أنيبت منابه .

السادس : أنهم نسبوا إلى كنت فقالوا : كُتُّي . ولو لا جعلتم التاء كجزء من الفعل لم تبقَ مع النسّب .

السابع : أنهم ألغوا ظننت إذا توسلت أو تأخرت . ولا وجه إلى ذلك إلا جعل الفاعل كجزء من الفعل الذي لا فاعل له ، ومثل ذلك لا يعمل .

الثامن : امتناعهم من تقدّم الفاعل على الفعل كامتناعهم من تقدّم بعض حروفه

التاسع : أنهم جعلوا حبّذا بمنزلة جزء واحد لا يفيد مع أنه فعل وفاعل .

العاشر : أنَّ من النَّحويين من جعل حَبْذا في موضع رفع بالابتداء وأخبر عنه ، والجملة لا يصحُّ فيها ذلك إلَّا إذا سُمِّي بها .

الحادي عشر : أنهم جعلوا « ذَا » في حَبْذا بلفظ واحد في الثنوية والجمع والتأنيث كما يفعل ذلك في الحرف الواحد .

الثاني عشر : أنهم قالوا في تصغير : « حَبْذا » : « مَا أَحَيَّذَهُ » ، فصغّروا الفعل وحذفوا منه إِحْدَى الباءين ، ومن الأسم الألف . ومن العرب من يقول^(١) : لا تجْبَذِه فاشتَقْ منها . انتهى .

وهذه الأوجه مأخوذة من (سِر الصناعة) لابن جَنَّى .

قاعدة

[في تقديم المفعول على الفاعل وتأخيره عنه]

الأصل تقديم الفاعل وتأخير المفعول .

قال ابن النحاس : وإنما كان الأصل في الفاعل التقديم ، لأنَّه يتَنَزَّلُ من الفعل منزلة الجزء ولا كذلك المفعول .

وقال ابن عصفور في (المقرب) : ينقسم الفاعل بالنظر إلى [٦٥/٢] تقديم المفعول عليه / وحده ، وتأخيره عنه ثلاثة أقسام :

(١) انظر سر الصناعة ١/٢٢٥ - ٢٣١ حيث تناول هذا الموضوع في شدة اتصال الفعل بالفاعل .

قسم : لا يجوز فيه تقديم المفعول على الفاعل وحده ، وهو أن يكون الفاعل ضميراً متصلًا ، أو لا يكون في الكلام شيء مبين ، أو يكون الفاعل مضافاً إليه المصدر المقدر بأن الفعل ، أو بأن التي خبرها فعل ، أو اسم مشتق منه .

وقسام : يلزم فيه تقديم الفاعل وهو أن يكون المفعول ضميراً متصلًا والفاعل ظاهراً ، أو يكون متصلة بالفاعل ضمير يعود على المفعول ، أو على ما اتصل بالمفعول ، أو يكون الفاعل ضميراً عائداً على ما اتصل بالمفعول ، أو يكون المفعول مضافاً إليه اسم الفاعل بمعنى الحال ، أو الاستقبال ، أو المصدر المقدر بأن الفعل ، أو بأن التي خبرها فعل ، أو يكون الفاعل مقروناً بإلا ، أو في معنى المقرون بها .

وقسام : يجوز فيه التقديم والتأخير ، وهو ما عدا ذلك .

ضابط

[في حذف الفاعل]

قال ابن النحاس في (التعليقة) : اعلم أن الفاعل يحذف في ثلاثة مواضع :

أحدها : إذا بني الفعل للمفعول نحو: ضرب زيد ، فههنا يحذف الفاعل وهو غير مراد .

الثاني : في المصدر إذا لم يذكر معه الفاعل مُظهراً يكون

محذوفاً، ولا يكون مضمراً، لأن المصدر غير مشتق عند البصريين، فلا يتحمل ضميراً بل يكون الفاعل محذوفاً مراداً إليه نحو : يعجبني ضرب زيداً ، ويعجبني شرب الماء .

والثالث : إذا لاقى الفاعل ساكناً من الكلمة أخرى كقولك للجماعة : اضربوا القوم . وللمخاطبة اضربي القوم . ومنه نوناً التوكيد نحو : هل الزيدون يقونُن ، وهل تضربن يا هند .

ضابط

[في تقسيم المضمر والمظهر من جهة التقديم
والتأخير]

قال ابن النحاس في (التعليقة) : المضمر والمظهر من جهة [٦٦ / ٢] التقديم / والتأخير على أربعة أقسام :

أحدها : أن يكون الظاهر مقدماً على المضمر لفظاً ورتبة ، نحو ضرب زيداً غلامه .

والثاني : أن يكون الظاهر مقدماً على المضمر لفظاً دون رتبة ، نحو : ضرب زيداً غلامه .

والثالث : أن يكون الظاهر مقدماً على المضمر رتبة دون لفظ ، نحو ضرب غلامه زيداً ، فهذه الثلاثة تجوز بالإجماع .

التدريب

- ١٤١ -

والرابع : أن يكون الظاهر مؤخراً لفظاً ورتبة ، نحو ضرب غلامه
زيداً ، فهذا أكثر النحاة لا يجيزه ، لمخالفته باب المُضمر . ومنهم من
أجازه .

باب النائب عن الفاعل

ضابط

[في تقسيم الأفعال]

قال ابن عصفور في (المقرب) : الأفعال ثلاثة أقسام :

قسم : لا يجوز بناؤه للمفعول باتفاق ، وهو الأفعال التي لا تتصرّف ، نحو : نعم وبئس .

وقسم : فيه خلاف وهو كان وأخواتها المتصرفة .

وقسم : لاختلاف في جواز بنائه للمفعول^(١) وهو ما بقي من الأفعال المتصرّفة .

ضابط

[في جواز بناء الفعل لحرروف الجر]

قال ابن الخباز في (شرح الجُزوئيَّة) : حرروف الجر يجوز بناء

(١) في ط : « هو » بإسقاط الواو

ال فعل لها إلّا ما استثنى لك . ولم يتعرض أحد لهذا .

فمن ذلك : لام التّعليل لا يقال : أكرم لزيد ، وكذلك الباء ،
ومن : إذا أفادنا ذلك ، وربّ ، لأن لها صدر الكلام ومذ ، ومنذ ،
لأنهما ضعيفتا التّصرف .

وزاد ابن إياز : الباء الحالية ، نحو خرج زيد بشيابه ، فإنها لا
تقوم مقام الفاعل . وكذلك خلا ، وعدا ، وحاشا ، إذا جرّن ،
والمميّز إذا كان معه نحو : « طبّت مِنْ نَفْسٍ » ، لا يقوم شيء من ذلك
مقام الفاعل / .

[مسألة في امتحان النشأة]

(فائدة) : قال ابن معط في الفيّته :

مسألة بها امتحان النشأة أُعطي بالمعطى به ألف مائة
وكسي المكسو فرّوا جبة ونقص الموزون الفاحبة

قال ابن القوّاس : هذه المسألة تذكر في هذا الباب لامتحان
النشأة بها ، ولإفاده الرياضة والتّدرب . ولها أربع صور :

الأولى : أن يستغل الفعل واسم المفعول بالباء ، نحو : أُعطي
بالمعطى به ألف مائة ، فأُعطي : فِعْلٌ مَا لَمْ يُسَمَّ فاعلُه . ويتعدّى في
الأصل إلى مفعولين . والمعطى : اسم المفعول وهو بمنزلة فعل مالم

يُسمّ فاعله ، ويتعدي أيضًا إلى اثنين ، فلا بدلهما من أربعة مفاعيل : اثنين لـأعطى ، واثنين للـمعطى .

أما أعطى فمفعوله الأول (مائة) والثاني (بـالمـعـطـى) . ويتـعـيـن رـفـعـ « المائة » بـأـعـطـيـ ، لـوجـبـ قـيـامـهاـ مقـامـ الفـاعـلـ ، وـامـتـنـاعـ قـيـامـ الحالـ والمـجـرـورـ مقـامـهـ معـ وجـودـ المـفـعـولـ بـهـ الصـرـيـحـ ، فـالـمـعـطـىـ فيـ محلـ النـصـبـ عـلـىـ ماـ كـانـ أـوـلـاـ .

وـإـمـاـ المـعـطـىـ فـمـفـعـولـهـ الـأـوـلـ أـلـفـ . وـيتـعـيـنـ رـفـعـهـ لـقـيـامـهـ مقـامـ الفـاعـلـ ، والـثـانـيـ فيـ محلـ النـصـبـ وـهـوـ الضـمـيرـ المـجـرـورـ بـالـبـاءـ الـذـيـ هوـ «ـ بـهـ »ـ لـامـتـنـاعـ قـيـامـهـ مقـامـ الفـاعـلـ .

فـإـنـ قـيـلـ : فـهـلـاـ جـعـلـتـ المـائـةـ مـرـتـفـعـةـ بـالـمـعـطـىـ وـالـأـلـفـ بـأـعـطـيـ .
أـجـيـبـ : بـأـنـ الـأـلـفـ وـالـلـامـ لـمـ كـانـتـ فـيـ المـعـطـىـ اسـمـاـ مـوـصـولاـ
بـمـعـنـىـ الـذـيـ ، وـمـاـ بـعـدـهـاـ مـنـ اسـمـ المـفـعـولـ وـمـاـ عـمـلـ فـيـ الـصـلـةـ امـتـنـاعـ رـفـعـ
المـائـةـ ، لـامـتـنـاعـ الـفـصـلـ بـيـنـ الـصـلـةـ وـالـمـوـصـولـ بـأـجـنـبـيـ وـهـوـ الـأـلـفـ .

وـالـضـمـيرـ فـيـ «ـ بـهـ »ـ بـعـودـ عـلـىـ الـأـلـفـ وـالـلـامـ فـيـ المـعـطـىـ ؛ لـأـنـ
الـتـقـدـيرـ أـعـطـيـتـ بـالـثـوـبـ الـمـعـطـىـ بـهـ زـيـدـ أـلـفـ مـائـةـ ، فـلـمـ حـذـفـ الـفـاعـلـ
مـنـهـاـ وـبـيـنـاـ لـمـفـعـولـ أـقـيمـ الـمـائـةـ وـالـأـلـفـ مقـامـهـ .

الـثـانـيـةـ : أـنـ يـجـرـدـ مـنـ حـرـفـ الـجـرـ ، نـحـوـ : كـسـىـ الـمـكـسـوـ فـرـواـ
جـبـهـ ، فـالـمـكـسـوـ مـرـفـوعـ بـالـفـعـلـ الـذـيـ هـوـ كـسـيـ ، وـجـبـهـ مـنـصـوبـةـ لـأـنـهـاـ
مـفـعـولـهـ الـثـانـيـ . وـفـيـ الـمـكـسـوـ ضـمـيرـ يـعـودـ عـلـىـ الـأـلـفـ وـالـلـامـ وـهـوـ قـائـمـ

مقام فاعله ، و « فروأ » منصوب لأنها المفعول الثاني للمكسوّ .

ولا يجوز أن يكون الفرو منصوباً بِكسي ، لامتناع الفصل بين الصلة / والموصول . ويجوز أن يُرْفع ، الفرو والجَبَة ، لقيامهما مقام [٦٨/٢] الفاعل ، وينصب المكسوّ والضمير الذي كان في اسم الفاعل ، فيعود منفصلًا منصوباً ، فيقال : كسي المكسوّ إيه فُرو جَبَة ، لعدم اللبس كما يجوز أعطى زيداً دِرْهَمْ .

الثالثة : أن يستغل الفعل بالباء ، ويُجرّد اسم المفعول فيقال : أعطى بالمُعْطى ألفاً مائةً ، فيتعيّن رفع المائة لقيامهما مقام فاعل أعطى ، لاشتغال الفعل عن المعطى بالباء ، وأما الألف فالأولى نَصْبُه لقيام الضمير المستكنّ مقام الفاعل .

ويجوز رفع الألف وجعل الضمير منصوباً على العكس .

الرابع : أن يُجرّد الفعل ويستغل اسم المفعول بالباء ، فيقال : أعطى المُعْطى به ألف مائة ، فيقام المُعْطى مقام الفاعل ، لعدم اشتغاله بحرف ، وينصب المائة . ويجوز أن يقام المائة مقام الفاعل ، وينصب المُعْطى على العكس .

وأما الألف فيتعيّن رفعه بالمعطى لقيامه مقام الفاعل ، وامتناع قيام الجار وال مجرور مقامه ، وأما * ونقص الموزون ألفا حَبَّة * .

فالأولى أن يحمل نقص على ضده وهو زاد ، وزن على نظيره وهو

التدريب

نَقْدٌ^(١) ، وَإِلَّا لَمْ يُتَصَوَّرْ فِيهَا مَا ذُكِرَ ، لِكُونِهَا لَا يَتَعَدَّيَا نَفْعَوْلَيْنِ .
انتهى .

(١) في ط: «نَقْد» بالقاف. وفي بعض النسخ المخطوطة: «نَفْذ» بالفاء والدال
وبعضها الآخر: «نَفْد» بالفاء والدال، وأرجحها: «نَقْد» بالقاف
والدال، لأنَّه نظير وزن، فوزن لـما يوزن، ونَقْد لـما يعطي دراهم أو
دنانير.

باب المفعول به

ضابط

[فيما يعرف به الفاعل من المفعول]

فيما يعرف به الفاعل من المفعول . قال ابن هشام في (المغني) : وأكثر ما يشتبه ذلك إذا كان أحدهما اسمًا ناقصاً ، والآخر اسمًا تاماً .

وطريق معرفة ذلك : أن تجعل في موضع التام إن كان مرفوعاً ضمير المتكلّم المرفوع ، وإن كان منصوباً ضميره المنصوب ، وتبدل من الناقص اسمًا بمعناه في العقل وعدمه . فإن صحت المسألة بعد ذلك فهي صحيحة^(١) وإلا فهي فاسدة ، فلا يجوز : أَعْجَبْ زِيدَ مَا كَرَهَ عمرو ، إنْ أَوْقَعْتَ « ما » عَلَى مَا لَا يَعْقُلُ ، لأنَّه لَا يَجُوزُ : « أَعْجَبْتَ الثَّوْبَ » . ويجوز النصب ، لأنَّه يَجُوزُ : أَعْجَبْنِي الثَّوْبُ ، فإنْ أَوْقَعْتَ - « ما » - عَلَى أَنْوَاعِ مِنْ يَعْقُلْ جَازَ ، لأنَّه يَجُوزُ : « أَعْجَبْتُ النِّسَاءَ » . وإنَّ كَانَ الاسم الناقص مَنْ أوَّلَ الَّذِي جَازَ الوجهان أَيْضًا .

(١) في المغني ٥٠٦ / ٢ بعد قوله : « صحيحة » كلمة : « قبله » .

[٦٩/٢]

تقول : أمكن / المسافر السَّفَرُ بتنبِّه « المسافر » ، لأنك
 تقول : أمكنتِ السَّفَرُ ، ولا تقول : أَمْكَنْتُ السَّفَرَ ، وتقول : « ما دعا
 زيداً إلى الخروج » ، « وما كره زيد من الخروج » ، تنصب زيداً في
 الأولى مفعولاً ، والفاعل ضمير « ما » مستترأً ، وترفعه في الثانية فاعلاً
 والمفعول ضمير « ما » مَحْذُوفاً ، لأنك تقول : « ما دعاني إلى
 الخروج » ، « وما كرهت منه » . ويُمْتَنَعُ العكس لأنَّه لا يجوز :
 « دعوت الثَّوْبَ إلى الخروج » ، « وكره من الخروج » .

ضابط

[في إذا أطلق المفعول أريد به المفعول به]

قال ابن هشام : جرى اصطلاحهم على أنه إذا قيل : مفعول ،
 وأطلق لم يرد إلَّا المفعول به . لما كان أكثر المفاعيل دُوراً في الكلام
 خففوا اسمه ، وإن كان حقَّ ذلك أن لا يصدق إلَّا على المفعول
 المطلق ، ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول إلَّا مقيداً بقيد
 الإطلاق .

وقال السخاوي : قال التَّحويون : أقوى تعدِّي الفعل إلى
 المصدر ، لأن الفعل صيغَ منه ، فلذلك كان أحق باسم المفعول .

ضابط

[في تقسيم المفعول بالنظر إلى تقديمها على الفعل وتأخيره]

نقلت من خط الشيخ شمس الدين بن الصائغ في (تذكيرته) :
مِمَّا لَحْصَهُ مِنْ (شِرْحِ الإِيْضَاحِ) لِلْخَفَافِ^(١) : المفعول ينقسم بالنظر
إِلَى تقديمه على الفعل والفاعل، وتأخيره عندهما ، وتوسيطه بينهما سبعة
أقسام :

أحدها : أن يكون جائزًا فيه الثلاثة كضرب زيدَ عَمْرًا .

الثاني : أن يلزم واحدًا ، التقدم نحو : مَنْ ضربت ، أو التَّوْسُطُ
نحو : أَعْجَبَنِي إِنْ ضربَ زيدًا أَخْوَهُ ، أو التَّأْخِيرُ نحو : مَا ضربَ زيدَ إِلَّا
عَمْرًا ،

لا يجوز تقديمه على الفاعل ، ولا على الفعل ، لأنك أوجبت
له بِالْأَلْأَى ما نفيت عن الفاعل ، فذُكر الفاعل من تمام النفي ، فكما أنَّ
الإيجاب لا يتقدم على النفي ، فكذا لا يتقدم على ما هو من تمامه .

وإنما « ضرب زيدَ عَمْرًا » مثله ، وكذا نحو : « ضرب موسى
عيسى » ، وأعجبني ضَرْبُ زيدِ عَمْرًا ، يلزم تأخير المفعول فيهما .

(١) هو أبو بكر بن يحيى بن عبد الله الجذامي المالقي النحوي . مات بالقاهرة
سنة ٦٥٧ هـ . انظر البغية ٤٧٣ / ١ .

التدريب

وقد اشتمل هذا القسم الثاني على ثلاثة أقسام من السبعة .

الثالث : أن يجوز فيه وجهان من الثلاثة : إما التقاديم والتأخير

[٧٠/٢] فقط / نحو : « ضربت زيداً » ، وإما التقاديم والتتوسط ، نحو : « ضرب زيداً غلامه » ، وإما التأخير والتتوسط ، نحو أعجبني أن ضرب زيد عمراً .

وقد اشتمل هذا القسم الثالث على ثلاثة أقسام أيضاً، وكمّلت السبعة .

باب التعدّي واللزوم

ضابط

[في تقسيم الفعل بالنظر إلى التعدّي واللزوم]

قال ابن عصفور في (شرح الجُمل) : الأفعال بالنظر إلى التعدّي وعدم التعدّي تنقسم ثمانية أقسام :

فعلٌ لا يتعدّى التعدّي الاصطلاحي .

والمُتَعَدِّي ينقسم سبعة أقسام :

قسمٌ يتعدّى إلى واحدٍ بنفسه ، وهو كل فعلٌ يطلب مفعولاً به واحداً، لا على معنى حرفٍ من حروف الجرّ، نحو: ضرب ، وأكرم .

وقسمٌ : يتعدّى إلى واحدٍ بحرف جرّ نحو: مرّ ، وسار .

وقسمٌ : يتعدّى إلى واحدٍ تارةً بنفسه وتارةً بحرف جرّ ، وهي أفعال مسموعة تحفظ ولا يقاس عليها نحو: نَصَحْ ، وشَكَرْ ، وكَالْ ، وزَوْنْ . تقول : نَصَحْتْ زِيداً ولَزِيدِ ، وشَكَرْتْ زِيداً ولَزِيدِ .

وَقْسَمٌ : يَتَعَدَّ إِلَى اثْنَيْنِ ، أَحَدُهُمَا بِنَفْسِهِ ، وَالْآخَرُ بِحُرْفٍ جَرِّـ
نَحْوٍ : اخْتَارَ ، وَاسْتَغْفَرَ ، وَأَمْرَ ، وَسَمِّـيَ ، وَكَتَـنَ ، وَدَعَا .

وَقْسَمٌ : يَتَعَدَّ إِلَى مَفْعُولَيْنِ بِنَفْسِهِ ، وَلَيْسَ أَصْلَهُمَا الْمُبْتَدَأـ
وَالْخَبْرُ ، وَهُوَ كُلُّ فَعْلٍ يَطْلَبُ مَفْعُولَيْنِ ، يَكُونُ الْأَوَّلُ مِنْهُمَا فَاعِلًا فِي
الْمَعْنَى ، نَحْوٍ : أَعْطَى وَكَسَا .

وَقْسَمٌ : يَتَعَدَّ إِلَى مَفْعُولَيْنِ ، وَأَصْلَهُمَا الْمُبْتَدَأـ وَالْخَبْرُ وَهُوَ :
ظَنَنتُ وَأَخْوَاتِهَا .

وَقْسَمٌ : يَتَعَدَّ إِلَى ثَلَاثَةِ مَفَاعِيلٍ وَهُوَ : أَعْلَمُ ، وَأَرَى ،
وَأَخْوَاتِهِمَا .

ضابط

[في معدّيات الفعل اللازّم]

قال ابن هشام في (المغني) : معدّيات الفعل اللازّم سبعة / :

[٧١/٢]

أَحَدُهَا : هَمْزَةٌ أَفْعَلَ كَذَهْبَ زَيْدَ ، وَأَذْهَبْتُ زَيْدَأً .

الثَّانِي : أَلْفٌ الْمَفَاعِلَةُ كَجَلْسَ زَيْدَ ، وَجَالْسَتَهُ .

الثَّالِثُ : صَوْغَهُ عَلَى فَعَلْتُ بِالْفَتْحِ أَفْعَلَ بِالْفَسْمِ لِإِفَادَةِ الْغَلْبَةِ ،
نَحْوٍ : كَرْمَتُ زَيْدَأً أَيْ غَلْبَتُهُ بِالْكَرْمِ .

الرَّابِعُ : صَوْغَهُ عَلَى اسْتَفْعَلَ لِلْطَّلْبِ وَ النَّسْبَةِ لِلشَّيْءِ

كاستخرجت المال ، واستقبحت^(١) الظلم .

الخامس : تضعيف العين كفَرَحَ زِيدٌ وَفَرَحْتُه .

السادس : التضمين .

السابع : حذف الجار توسيعاً .

وزاد الكوفيون ثامناً وهو تحويل حركة العين نحو : شَتَرَتْ عَيْنَهُ « بالكسر » ، وَشَتَرَهَا اللَّهُ^(٢) بالفتح .

وقال المهلبي :

خصال تَعَدَى الفعل بعد لزومه
إلى كل مفعول وعدتها عشر
مفاعلة والسين والتاء بعدها
ووواو لمع والحرف معمولة الجر
وتضييف عين ثم لام وهمزة
وحمل على المعنى وإلا لمن تعرو
وتتوسعة في الطرف كالاليوم سرتها
ففكرا فلم يجعل لما قلته ستر

فزادوا واو مع في المفعول معه ، وإلا في الإستثناء ، وتضييف
اللام نحو صَعَرَ خَدُهُ وصَعَرَتُهُ أنا .

(١) في ط : « واستباحت » مكان : « واستقبحت » صوابه من المغني
٥٧٧ / ٢ ، والمخطوطات .

(٢) في القاموس : « شتر » : الشتر : انقلاب الجفن من أعلى وأسفل
وانشقاقه ، أو استرخاء أسفله . شترت العين كفَرَحَ وَعَيْنَي وَشَتَرَهَا ،
وَأَشْتَرَهَا ، وَشَتَرَهَا » .

ضابط

[في الأفعال اللازمية]

قال ابن هشام : الأمور التي لا يكون الفعل معها إلّا قاصراً
عشرون :

كونه على فعل بالضم كظرف وشرف .

وسمى : « رَحِبْتُكُمُ الطَّاعَة » ، « إِنَّ بَشَرًا ^(١) طَلَعَ اليمَنَ ، وَلَا ثالث
لَهُما » ، لأنهما ضمّنا معنى : واسع وبأجل .

أو على فعل بالفتح، أو فعل بالكسر، ووصفهما على فعال ،
نحو : ذلّ ، وقوى .

أو على أفعال بمعنى صار ذا كذا نحو : أغد البعير ، وأحصد
الزرع إذا صارا ذوي غدة وحصاد .

أو على افعلل كاقتصر .

أو على افوعل كاكوهد الفرج : إذا ارتعش .

أو على إفعنل بأصلالة اللامين كاحر نجم ^(٢) .

(١) في ط : « نسرا » بالنون والسين ، تحريف ، وهو من الأمثلة المشهورة .

(٢) في القاموس : حرم الإبل رد بعضها على بعض ، واحرنيجم : أراد الأمر
ثم رجع عنه . وفي المغني : احرنجم بمعنى : اجتمع .

أو على افعُنل بزيادة إحدهما^(١) كاقعننس .

أو على افعُنلى كاحْرَنَبِي الذِّيكِ : إذا انتفشت .

أو على استَفْعَل وهو / دالٌ على التَّحول كاستحجر الطَّين . [٧٢/٢]

أو على انفعل كانطلق .

أو مطاوِعاً لمتعدًّا إلى واحد نحو : كسرُته فانكسِر ، وعلّمته فتعلّم
وضاعفتُ الحساب فتضاعفَ .

أو رباعياً مزيداً فيه نحو : تدرج واقتصرَ .

أو يتضمّن معنى قاصرٍ .

أو يدل على سجية كلؤم وجبن ، أو عَرَضَ كَفْرِحَ وَكَسِيلَ ، أو
نظافة كَطْهُرَ ، أو دَنْسَ كَنْجِسَ ، أو لون كاحمر واخضر واسود ، أو حلية
كَدَعْجَ ، وسمين وهزل .

(١) في ظ : « إحداهما » صوابه من المخطوطات ، وفي المغني ٢/٧٥٤ :

« بزيادة أحد اللامين » .

باب الاشتغال

قال ابن التّحاس في (التعليقة) : ضابط لمسائل باب الاشتغال . يجوز تعدّى فعل المضمّر المتنصل ، والسببي إلى ضميره في جميع الأبواب .

ويجوز تعدّى الفعل المذكور إلى الظاهر مطلقاً ، سواء ظاهره وغيره في جميع الأبواب .

ويجوز تعدّى فعل الظاهر إلى مضمّره المتّصل في باب ظننت ، وفي : عدّمت وفقدت ، ولا يجوز في غير ذلك .

ويجوز تعدّى فعل المضمّر المتّصل إلى مضمّره المتّصل في باب ظننت وفي عدّمت وفقدت . ولا يجوز في غير ذلك .

ولا يجوز تعدّى فعل المضمّر المتّصل إلى ظاهره في باب من الأبواب إلّا لفظ النفس .

ولا يجوز تعدّى فعل الظاهر إلى ظاهره في باب من الأبواب إلّا لفظ النفس . انتهى .

باب المَصْدُر

قاعدة

[في عدم نصب الفعل لمصدرتين أو ظرف في زمان أو
مكان]

قال ابن فلاح في (المغني) : لا ينصب الفعل مَصْدُرِيْن ولا
ظَرْفِيْ زَمَانِيْ ولا ظَرْفِيْ مَكَانِيْ لعدم اقتضائه ذلك ، لأن الفعل لا يكون
مشتقة من مصدرتين ، ولا فِعْلَان مشتقان من مصدر واحد ، ولا يكون
الفعل الواحد في زمانين أو مكانين في حالة واحدة .

باب المفعول له

قال الأندلسي في (شرح المفصل) : قال الخوارزمي :
المفاعيل في الحقيقة / ثلاثة ، فأمّا المنصوب بمعنى اللام ، ويعني مع [٢ / ٧٣]
فليسما مفعولين .

باب المفعول فيه

قال أبو الحسين بن أبي الربيع في (شرح الإيضاح) : كان أبو
علي الشّلوبين يقول : إن الأصل في الظروf التصرف ، وأصل
الأسماء أن لا تقتصر على باب دون باب ، فمتى وُجِدَ الاسم لا
يستعمل إلّا في باب واحد علِمْتَ أنه قد خرج عن أصله ، ولا يوجد

هذا إِلَّا في الظُّرُوف والمصادر، وَإِلَّا في باب النداء ، لأنها أبواب
وضعت على التغيير .

وقال أبو إسحاق بن ملكون : الأصل في الظروف أن لا
تتصرّف ، وتصرّفها خروج عن القياس .

قال ابن أبي الرّبيع : وهذا القول خروج عن النّظر ، لأنّه
مخالف الاسم في غير هذه الأبواب الثلاثة ، فالحقّ ما ذهب إليه
الشَّلُوْبِينِ .

ضابط

[في تقسيم ظرف الزمان]

قال ابن مالك في (شرح العمدة)^(١) : ظرف الزمان على أربعة
أقسام :

ثابت التصرّف والانصراف .

ومنفيهما .

وثابت التصرّف منفي الانصراف .

(١) حققه عدنان عبد الرحمن الدّوري باسم : « شرح عمدة الحافظ وعدة
اللافظ » نشر وزارة الأوقاف (إحياء التراث الإسلامي) بالعراق وطبع
بمطبعة العاني بيغداد سنة ١٩٧٧ .

وثابت الانصراف منفي التّصرف ، أي لازم الظرفية .

فالأول : كثير كيوم وليلة وحين ومدة .

وللثاني^(١) مثالان : أحدهما مشهور والآخر غير مشهور ، فالمشهور : (سَحْر) إذا قصد به التّعيين مجرّداً من الألف واللام والإضافة ، والتّصغير نحو : «رأيت زيداً أمس سَحْر فلا ينون لعدم انصرافه ، ولا يفارق الظّرفية لعدم تصرّفه .

والمواافق له في عدم الانصراف والتّصرف : (عشبة) إذا قصد بها التّعيين مجرّدة عن الألف واللام ، والإضافة . عزا ذلك سببويه إلى بعض العرب . وأكثر العرب يجعلونها عند ذلك متصرفة منصرفة .

وللقسم^(٢) الثالث : وهو الثابت التّصرف ، المنفي الإنصراف مثالان : «غدوة» و «بكرة» إذا جعلا علَمَيْنِ فإنَّهما لا ينصرفان للعلمية والتأنيث .

ويتصرّفان فيقال في / الظرفية : «لقيت زيداً أمس غدوة ، [٧٤/٢] ولقيت عمراً أوّل من أمس بكرة .

ويقال في عدم الظّرفية : سَهِرتُ البارحة إلى غدوة ، وإلى

(١) في ط فقط : «والثاني» تحريف ، صوابه من المخطوطات ، وعمدة الحافظ ص ٤١٤ .

(٢) في ط : «والقسم» صوابه من المخطوطات . وعمدة الحافظ .

بُكْرَةً . فلو لم يقصد^(١) بعلمية تصرفًا وانصرافًا كقولك ، ما من بُكْرَةٍ أفضل من بُكْرَةِ يوم الجمعة ، وكل غُدوةٍ يستحب فيها الاستغفار .

الرابع : وهو الثابت الانصراف ، المنفي التصرف ما عُيّن من ضُحى ، وسحير^(٢) وبكِرٌ ونهار ، وليل ، وعَتَمَّةٍ وعشاء ومساء وعشية في الأشهر ، فهذه إذا قصد بها التعين بقيت على انصرافها ، وألزمت الظرفية فلم تصرف^(٣) . والاعتماد في هذا على النقل^(٤) .

(فائدة) : قال بعضهم : مأخذ التصرف والانصراف في الظروف هو السَّماع . حكاہ الشَّلوبين في (شرح الجُزوئية) :

ضابط [في المتمكن]

قال ابن الخباز في (شرح الدرة) : المتمكن يطلقه النحويون على نوعين : على الاسم المعرف ، وعلى الظرف الذي يعقب عليه العوامل كيوم وليلة .

(١) في ط : «يقصد» بدون ألف للثنية ، صوابه من المخطوطات ، وعمدة الحافظ .

(٢) في ط : «وسحر» . وفي المخطوطات ، والعمدة : «سحير» .

(٣) في ط : «تتصرف» بالتون ، تحريف

(٤) نهاية نص عمدة الحافظ / ٤١٥ .

[الفعل اللام لا يتعدى إلى ظرف مكان مخصوص إلا بحرف الجرّ]

(فائدة) : قال ابن يعيش كما أن الفعل اللازم لا يتعدى إلى مفعول به إلا بحرف جر كذلك لا يتعدى إلى ظرفٍ من الأمكنة مخصوص إلا بحرف جر نحو : وقفت في الدار ، وقمت في المسجد .

ضابط

[في التصرّف في الأسماء]

قال أبو حيّان في (شرح التسهيل) : التصرّف في الأسماء أن تستعمل بوجوه الإعراب ، فيكون مبتدأ ومفعولاً ، ويضاف إليه ، ويقابله أن يقتصر فيه على بعض الإعراب كاقتصار « أيمن » على الابداء و « سبحان » على المصدرية و « عندك » على الظرف ، ونحو ذلك .

والتصّرف في الأفعال أن يختلف أبنية الفعل لاختلاف زمانه نحو : ضَرَبَ يَضْرِبُ اضْرِبَ .

وقال الشلوبين في (شرح الجُزوئيَّة) ، والأعلم في (شرح الجُمل) : التصرّف وعَدَمُه في عبارات / النحوين يقال على ثلاثة [٧٥/٢]

معان : فمرة يقال : متصرف ، وغير متصرف ، ويراد به اختلاف الأبيات لاختلاف الأزمنة ، وهو المختص بالأفعال . ومرة يقال : متصرف وغير متصرف ويرا به الظرف الذي يستعمل مفعولاً فيه وغيره . وإذا أرادوا الظرف الذي لا يستعمل إلا منصوباً على أنه مفعول فيه خاصة أو مخصوصاً مع ذلك بمن خاصة ، قالوا فيه : غير متصرف ، ومرة يقال : متصرف وغير متصرف ، ويراد به : إنه ما يتصرف ذاته ومادته على أبنية مختلفة ، كضاربٍ وقائمٍ ، وما لا يكون كذلك كاسم الإشارة .

ضابط

[الظروف كلّها مذكورة]

قال ابن عصفور في « شرح الجمل » : الظروف كلّها مذكورة إلا قدام ، ووراء ، وهما شاذان .

قاعدة

[في جواز : نزلت عند بابه على زيد]

قال الفارسي في (التذكرة) : نزلت عند بابه على زيد ، جائز لأن نسبة الظرف من المفعول كنسبة المفعول من الفاعل ، فكما يصح : ضرب غلامه زيداً . كذلك يصح ما ذكرناه .

[بناء الاسم الزماني إذا تضمن معنى الشرط]

(فائدة) : قال أبو الحسن علي بن المبارك البغدادي المعروف بابن الزاهدة رحمه الله تعالى .

إذا اسم بمعنى الوقت يُبْنِي لأنَّه تضمنَ مَعْنَى الشَّرْطِ مَوْضِعَه النَّصْبُ وَيَعْمَلُ فيَ النَّصْبِ مَعْنَى جَوَابِهٖ وما بعدهُ في مَوْضِعِ الْجَرِّ يَانَدْبُ^(١)

ضابط

[في الظروف التي لا تدخل عليها حروف الجرّ]

قال الأندلسي : الظروف التي لا تدخل عليها مِنْ حروف الجرّ - سوى من - خمسة : عِنْد ، وَمَعْ ، وَقَبْل ، وَبَعْد ، وَلَدِي . انتهى .

قلت وقد نظمتها فقلت :

من الظروف خمسة قد خصّصتْ
بِمَنْ وَلَمْ يَجْرِهَا سِواهَا / [٧٦/٢]
عِنْد وَمَعْ وَقَبْل بَعْد وَلَدِي شَرْحُ الإِمام الْلَّورقيَّ حَوَاهَا
الأندلسي شارح (المفصل) المشهور : هو الإمام عَلَم الدِّين
اللورقي له ترجمة جيدة في (سير النبلاء للذّهبي) .

(١) في نسخة المتحف البريطاني : « يَنَدْبُ » مَكَانٌ : « يَا نَدْبُ »
والنَّدْبُ كَمَا في القاموس : « نَدْبٌ » : الْخَفِيفُ فِي الْحَاجَةِ ،
الظَّرِيفُ النَّجِيبُ .

ضابط

[في أقسام الظروف المبنية]

قال ابن الشجيري في (أماليه) : الظروف المبنية ثلاثة أضرب : ضرب زماني ، وضرب مكاني ، وضرب تجاذ به الزمان والمكان .

فالزماني : أمس ، والآن ، ومتى ، وأيان ، فقط المشددة ، وإذا المقتضية جواباً .

والمكاني : لدن ، وحيث ، وأين ، وهنا ، وثم ، وإذا المستعملة بمعنى ثم .

والثالث : قبل ، وبعد .

ضابط

[في أقسام اسم المكان]

قال السخاوي في (شرح المفصل) اسم المكان ينقسم على ثلاثة أقسام .

قسم ، لا يستعمل ظرفاً .

وآخر ، لا يستعمل إلا ظرفاً .

وَقْسَمُ ، لَا يَلْزَمُ الظَّرْفِيَّةَ .

فَالْأُولُ : مَا كَانَ مَحْدُودًا نَحْوَ الْبَيْتِ ، وَالْدَّارِ ، وَالْبَلْدِ ،
وَالْحَجَازِ ، وَالشَّامِ وَالْعَرَاقِ ، وَالْيَمَنِ .

وَالثَّانِي : نَحْوُ : عَنْدَ ، وَسُوْى ، وَسُوَاء ، وَلَدْنَ ، وَدُونَ .

وَالثَّالِثُ : كَالْجَهَاتِ السَّتَّ فَوْقَ ، وَتَحْتَ ، وَخَلْفَ ، وَوَرَاءَ ،
وَأَمَامَ ، وَقَدَامَ ، وَيَمِينَ ، وَشَمَالَ ، وَحَذَاءَ ، وَذَاتِ الْيَمِينِ .

باب الاستثناء

قاعدة

[في أن أصل الاستثناء إِلَّا]

قال ابن عييش : أصل الاستثناء أن يكون بـ «إِلَّا» ، وإنما كانت هي الأصل ، لأنها حرف ، وأنها تنقل الكلام من حال إلى حال الحروف كما أن «ما» تنقل من الإيجاب إلى النفي ، والهمزة تنقل من الخبر إلى الاستخبار ، واللام تنقل من / النكارة إلى المعرفة . [٧٧/٢]

فعلى هذا تكون إِلَّا هي الأصل ؛ لأنها تنقل الكلام من العموم إلى الخصوص ، ويكتفي بها من ذكر المستثنى منه إذا قلت : ما قام إِلَّا زيد .

وما عداها مما يستثنى به فموضوع موضعها ، ومحمول عليها ، لمشابهة بينهما .

وقال ابن إياز : إِلَّا أصل الأدوات في هذا الباب لوجهين : أحدهما : أنها حرف والموضوع لإفاده المعاني الحروف

كالنفي والاستفهام والنداء .

والثاني : أنها تقع في أبواب الاستثناء فقط وغيرها في أمكنة مخصوصة بها وستعمل في أبواب آخر .

قاعدة

[في أن إِلَّا قد تكون صفة ، وغير تكون استثناء]

قال أبو البقاء في (التبيين) : الأصل في (إِلَّا) الاستثناء وقد استعملت وصفاً ، والأصل في (غير) أن تكون صفة وقد استعملت في الاستثناء . والأصل في (سواء) و (سوى) الظرفية ، وقد استعملت بمعنى : « غير » .

[أقسام الاستثناء]

(فائدة) : قال ابن الدهان في (الغرة) : الاستثناء على ثلاثة أضرب : استثناء بعد استثناء ، واستثناء من استثناء ، واستثناء مطلق من استثناء .

فالاستثناء بعد الاستثناء تكون إِلَّا فيه بمعنى الواو كقوله تعالى : ﴿ وَعِنْهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ ، وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرْقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظُلْمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٌ وَلَا

يابسٍ إِلَّا في كتاب مبين ﴿١﴾ فكأنه قال : إِلَّا يعلمها وهي في كتاب مبين .

والاستثناء من الاستثناء كقوله تعالى : « إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَى قَوْمٍ مُجْرِمِينَ إِلَّا آلَ لَوْطٍ إِنَّا لَمْنَجُوهُمْ أَجْمَعِينَ إِلَّا امْرَأَتُهُ قَدَرْنَا إِنَّهَا لَمَنْ الْغَابِرِينَ ﴾^(٢) فتقديره : إنما أرسلنا إلى قوم مجرمين لئلا تُبقي منهم أحداً بالإهلاك إِلَّا آلَ لَوْطٍ إِنَّا لَمْنَجُوهُمْ أَجْمَعِينَ ، ثم استثنى من الموجب فقال : « إِلَّا امْرَأَتُهُ قَدَرْنَا إِنَّهَا لَمَنْ الْغَابِرِينَ ﴾ ، فالالأصل في هذا : أن الذي يقع بعد معنى التفسي يكون بِإِلَّا مُوجَبًا ، وبعد معنى [٧٨/٢] الموجب يكون منفيًا .

وأما الاستثناء المطلق من الاستثناء فعليه أكثر الكلام كقولك سار القوم إِلَّا زيداً .

قاعدة

[متى يعمل ما قبل إِلَّا فيما بعدها ?]

لا يعمل ما قبل إِلَّا فيما بعدها إِلَّا أن يكون مستثنى نحو : ما قام إِلَّا زيد أو مستثنى منه نحو : ما قام إِلَّا زيداً أحده ، أو تابعاً له نحو : ما قام أحد إِلَّا زيد فاضل .

(١) الأنعام / ٥٩ .

(٢) الحجر / ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ .

ضابط

[في مخالفة البدل حكم المبدل منه]

قال ابن الذهان في (الغرة) : ليس في المُبَدِّلات ما يخالف البدل حُكْم المبدل منه إِلَّا في الاستثناء وحده ، وذلك أنك إذا قلت : ما قام أحد إِلَّا زيدٌ ، فقد نفيت القيام عن أحد ، وأثبتت القيام لزيد ، وهو بدل منه .

ضابط

[في مواضع الاسم الذي يُنْصَب بعده إِلَّا]

قال ابن الذهان في (الغرة) : الذي يُنْصَب بعده إِلَّا يُنْصَب في ستة مواضع :

الأول : الاستثناء من الموجب لفظاً ومعنى نحو : قام القوم^(١) إِلَّا زيداً .

الثاني : أن يكون موجباً في المعنى دون اللفظ نحو : ما أكل أحد إِلَّا الخبز إِلَّا زيداً ، لأن التقدير يؤدي إلى الإيجاب ، فكأنه قال : كُلُّ الناس أكلوا الخبز إِلَّا زيداً .

الثالث : أن يكون للمستثنى منه حال موجبة نحو : ما جاءني

(١) في ط : « ما قام القوم إِلَّا زيداً » بزيادة « ما » النافية ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة ومن الأسلوب .

التدريب

أحد إلا راكبا إلا زيداً، لأنه يؤدي أيضا إلى الإيجاب ، فيكون تقديره :
كُل الناس جاؤني راكبين إلا زيداً .

الرابع : أن تكرر إلا مع اسمين مستثنين ، فلا بد من نصب
أحدهما نحو : ما جاءني أحد إلا زيد إلا عمراً ، وإلا زيد إلا عمرو .

الخامس : أن يقدم المستثنى على المستثنى منه نحو : ما
جاءني إلا زيداً أحد .

السادس : الاستثناء من غير الجنس نحو : ما في الدار أحد إلا
[٧٩ / ٢] حماراً .

(خلا)

(فائدة) : قال ابن عييش : خلا فعل لازم في أصله ، لا
يتعدى إلا في الاستثناء خاصة .

[نصب المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه في
الإيجاب]

(فائدة) : قال ابن عييش : إذا تقدم المستثنى على المستثنى
منه في الإيجاب تعين نصبه ، وامتنع البدل الذي كان مختاراً قبل

التَّقْدِمُ نحو : ما جاءني إِلَّا زِيدًا أَحَدُ ، لأن البدل لا يتقدم المبدل من حيث كان من التوابع كالنعت والتوكيد ، وليس قبله ما يكون بدلاً منه ، فتعين النصب الذي هو مرجوح للضرورة .

ومن النحوين مَن يُسَمِّيهُ أحسن القبيحين .

ونظير هذه المسألة صفة النكارة إذا تقدمت نحو : فيها قائماً رجل ، لا يجوز في - قائم - إِلَّا النصب . وكان قبل التقديم فيه وجهان : الرفع على النعت نحو : فيها رجل قائم ، والنصب على الحال إِلَّا أنه ضعيف ، لأن نعت النكارة أجود من الحال منها . فإذا قدم بطل النعت وتعين النصب على الحال ضرورة ، فصار ما كان مرجحاً مختاراً . إنتهى .

[قد يكون الاستثناء تخصيصاً واستدراكاً]

(فائدة) : قال ابن عييش : الاستثناء من الجنس تخصيص ، ومن غيره استدراك .

قاعدة

[في عدم النسق على حروف الاستثناء]

قال ابن السراج في الأصول : لا ينسق على حروف الاستثناء ،

لا تقول : قام القوم ليس زيداً ولا عمراً ، ولا قام القوم غير زيد ولا عمرو . قال : والنفي في جميع العربية ينسق عليه بـ «لا» إلأ في الاستثناء .

[إلأ وواو المعية نظيرتان]

(فائدة) : قال ابن إياز : إلأ والواو التي بمعنى مع نظيرتان ، لأن كُلَّ واحدة منهما تعدى الفعل الذي قبلها إلى الاسم الذي بعدها مع ظهور النصب فيه ، ألا ترى أنك لو أسقطت - إلأ - لكان الفعل غير مقتض للاسم .

[تشبيه الاستثناء المنقطع بالعاطف]

(فائدة) : قال عبد القاهر : الاستثناء المنقطع مشبه بالعاطف ، ولكل عطف الشيء على ما هو من غير جنسه كقولك : « جاءني رجل لا حمار » ، فشبّهت إلأ بلا ، لأن الاستثناء والنفي متقاربان ، فقيل : ما مررت بأحد إلأ حماراً ، كما قيل : مررت برجل لا حمار / [٨٠/٢]

قاعدة

[في أن إلأ لا يعمل ما بعدها فيما قبلها]

قال ابن إياز : لا يعمل ما بعد إلأ فيما قبلها ، فلا يجوز :

ما قوْمَهُ زِيَّدًا إِلَّا ضاربُون ، لأنَّ تقديم الاسم الواقع بعد إِلَّا عليها غير جائز ، فكذا معموله ، لأنَّ مِنْ أصولهم أن المعمول يقع حيث يقع العامل إذا كان تابعًا وفرعًا عليه . فإن جاء شيء يوهم خلاف ذلك أضمر له فعل يناسبه من جنس المذكور .

وقيل : إنما امتنع ذلك في إِلَّا حَمْلًا لها على واو مع ولا يتقدم ما بعد الواو عليها فكذلك إِلَّا .

ضابط

[في المنفي عند النحوين]

قال أبو الحسن الأَبْذِي في (شرح الجُزُولِيَّة) : المنفي عندهم هو ما دخلت عليه أدلة النفي نحو : ما قام القوم إِلَّا زِيَّدًا ، وما كان خبراً لما دخلت عليه أدلة النفي نحو : ما أَحَدٌ يَقُومُ إِلَّا زِيَّدًا ، وما كان في موضع المفعول الثاني من باب : ظننت نحو : ما ظننت أحدًا يَقُومُ إِلَّا زِيَّدًا . وكذلك ما دخلت عليه أدلة الاستفهام ، وأريد بها معنى النفي . وكذلك ما كان من الأفعال بعد قَلْ أو ما يقرب منها نحو : قَلْ رَجُلٌ يَقُولُ ذاك إِلَّا زِيدٌ ، وأقلَّ رَجُلٌ يَقُولُ ذاك إِلَّا زِيدٌ ، وقلَّمَا يَقُومُ إِلَّا عمرو ، لأنَّ العرب تستعمل قَلْ بمعنى النفي . فإذا قلت : قَلْ رَجُلٌ يَقُولُ ذاك إِلَّا زِيدٌ ، وأقلَّ رَجُلٌ يَقُولُ ذاك إِلَّا زِيدٌ ، فالبدل فيما محمول على المعنى دون اللفظ ، لأنَّ المعنى : ما رَجُلٌ يَقُولُ ذاك إِلَّا زِيدٌ . ولا يجوز أن يكون إِلَّا زِيد بدلًا من أقل المرفوع ، لأنَّه لا يحل محله ، لأنَّ

إِلَّا لَا يبْتَدأُ بِهَا ، وَلَا مِنَ الضَّمِيرِ ، لَأَنَّهُ لَا يقال : يَقُولُ إِلَّا زِيدٌ . وَكَذَلِكَ لَا يَكُونُ بِدَلًا مِنْ رَجُلٍ فِي : قَلَّ رَجُلٌ ، لَأَنَّهُ لَا يقال : قَلَّ إِلَّا زِيدٌ ، وَلَأَنَّ قَلَّ لَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي نَكْرَةٍ ، وَلَا يَقُولُ بَعْدَهَا إِلَّا زِيدٌ ، وَلَا مِنَ الضَّمِيرِ ، لَأَنَّ الْفَعْلَ فِي مَوْضِعِ الصَّفَةِ وَلَا تَنْتَفِي الصَّفَةُ . وَأَيْضًا فَلَا يَقُولُ ذَاكُ إِلَّا زِيدٌ ، وَلَا يَجُوزُ : أَقْلَّ رَجُلٌ يَقُولُ ذَاكُ إِلَّا زِيدٍ ، بِالخُفْضُ ، لَأَنَّ (أَقْلَّ) لَا يَدْخُلُ عَلَى الْمَعَارِفِ فَهِيَ كَرُبٌ . وَإِنَّمَا هُوَ بَدْلٌ مِنْ رَجُلٍ عَلَى الْمَوْضِعِ ، لَأَنَّهُ فِي مَعْنَى : مَا رَجُلٌ يَقُولُ ذَاكُ إِلَّا زِيدٌ / [٨١/٢] .

قاعدة

[في عدم جواز استثناء إِلَّا اسمين]

قال الأبدى : ومن أصل هذا الباب : أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَسْتَثْنِي بِإِلَّا اسْمَيْنِ كَمَا لَا يَعْطُفُ بـ «لا» اسْمَيْنِ، وَلَا تَعْمَلُ وَاوُ الْمَفْعُولُ مَعَهُ فِي اسْمَيْنِ ، فَإِذَا قُلْتَ : أَعْطَيْتَ النَّاسَ الْمَالَ إِلَّا عَمْرًا الدِّينَارَ لَمْ يَجُزْ . وَكَذَلِكَ التَّنْفِي لَا يَجُوزُ : مَا أَعْطَيْتَ النَّاسَ الْمَالَ إِلَّا عَمْرًا الدِّينَارَ ، إِذَا أَرَدْتَ الْاسْتِثْنَاءَ . وَإِنْ أَرَدْتَ الْبَدْلَ جَازَ فِي التَّنْفِي إِبْدَالُ الْاسْمَيْنِ وَصَارَ الْمَعْنَى - إِلَّا عَمْرًا الدِّينَارَ .

وَمِنْ هُنَا مَنْعِ الْفَارِسِيِّ أَنْ يَقُولَ : مَا ضَرَبَ الْقَوْمُ إِلَّا بَعْضَهُمْ بعضاً ، لَأَنَّهُ لَمْ يَتَقدِّمْ اسْمَانَ فَتَبَدَّلُ مِنْهُمَا اسْمَيْنِ .

وتصحّيح المسألة عندَه : ما ضرب القومُ أحداً إلَّا بعضَهم
بعضاً .

وتصحّيحها عند الأخفش أن يقدِّم بعضَهم .

وأجاز غيرهما المسألة من غير تغيير للفظ على أن يكون البعض
المتأخر منصوباً بضرب انتصاب المفعول به لا بدل ولا مُسْتَثنٍ ، وإنما
هو بمنزلة - اضْرِب^(١) بعضاً إلَّا بعضاً القوم .

(١) في ط فقط : « ما ضرب » وفي النسخ المخطوطة جميعها : « اضْرِب ». .

باب الحال

تقسيم

الحال تنقسم باعتبارات ، فتنقسم باعتبار انتقال معناها ولزومه إلى قسمين : منتقلة - وهو الغالب - وملازمة ، وذلك واجب في ثلات : الجامدة غير المؤولة بالمشتق : نحو هذا مالك ذهبأ .

والمؤكدة : نحو « ولَيْ مُذِيرًا »^(١) .

والتي دلّ عاملها على تجدد صاحبها ، نحو : « وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضعيفاً »^(٢) .

وتنقسم بحسب قصدها لذاتها وللتوطئة بها إلى قسمين :

مقصودة : وهو الغالب ، وموطئة : وهي الجامدة الموصوفة نحو : « فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا »^(٣) ، فإنما ذكر - بشرأ - توطئة لذكر - سوّيأ .

(١) النمل / ١٠ .

(٢) النساء / ٢٨ .

(٣) مريم / ١٧ .

وتنقسم بحسب الزَّمان إلى ثلاثة :

مقارنة - وهو الغالب ، ومقدرة ، وهي المستقبلة نحو : «فاذْخُلُوهَا خَالِدِين»^(١) ومحكية - وهي الماضي نحو : جاء زيد أمس راكباً .

وتنقسم بحسب التبيين والتوكيد إلى قسمين : مبينة ، وهو الغالب وتسمي / مؤسسة أيضاً ، [٨٢/٢]

ومؤكدة : وهي : التي يستفاد معناها بدونها وهي ثلاثة : مؤكدة لعاملها نحو : «ولَي مدِرِّا»^(٢) .

ومؤكدة لصاحبها نحو جاء القوم طراً .

ومؤكدة لمضمون الجملة نحو : زيد أبوك عطوفاً .

ومما يُشكّل قولهم : جاء زيد والشمس طالعة ، فإن الجملة الاسمية حال مع أنها لا تنحل إلى مفردٍ يبيّن هيئة فاعل ولا مفعول ولا هي مؤكدة ، فقال ابن جنني : تأويلها : جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه ، يعني فهي كالحال والنعت السبيّلين ، كمررت بالدار قائماً سكانها وبرجل قائمٍ غلاماً .

وقال ابن عمرون : هي مؤولة مبكرأ ونحوه .

(١) الزمر / ٧٣ .

(٢) النمل / ١٠ .

قاعدة

[في كل ما جاز أن يكون حالاً
يجوز أن يكون صفة للنكرة وليس العكس]

قال ابن يعيش : كل ما جاز أن يكون حالاً يجوز أن يكون صفة للنكرة ، وليس كل ما يجوز أن يكون صفة للنكرة يجوز أن يكون حالاً ، إلا ترى أن الفعل المستقبل يكون صفة للنكرة نحو : هذا رجل سيكتب ، ولا يجوز أن يقع حالاً .

ضابط

[في العوامل اللفظية]

جميع العوامل اللفظية تعمل في الحال إلاً كان وأخواتها ،
وعسى على الأصح فيهما .

قاعدة

[الحال شبيهة بالظرف]

الحال شبيهة بالظرف . قال ابن كيسان : ولذا أغنت عن الخبر
في : ضربني زيداً قائماً .

باب التمييز

قال ابن الطّروادة : الإبهام الذي يفسّره التّمييز : إما في الجنس نحو : عشرون رجلاً ، أو البعض نحو : أحسن الناس وجهاً ، أو الحال نحو : أحسنهم أدباً ، أو السبب نحو : أحسنهم عبداً .

قال ابن هشام في تذكرةه : فهو كالبدل في أقسامه الثلاثة . والقسمان الأخيران نظيرهما بدل الاشتغال . ويوضح الأول : أن الإفراد في موضع / الجمع ، فرجل في موضع رجال ، فالعشرون نفس [٢/٨٣] الرجال .

ضابط

[في أن التمييز لا يأتي في موضعين]

قال ابن الصائغ في (تذكرةه) : التمييز المتتصب عن تمام الكلام يجوز أن يأتي بعد كُلّ كلام ينطوي على شيء منهم إلّا في موضعين .

أحدهما : أن يؤدي إلى تدافع الكلام نحو ضرب زيد رجلاً ،

إذا جعلت - رجلاً تميّزاً لما انطوى عليه الكلام المتقدّم من إبهام الفاعل ، وذلك أن الكلام مبنيًّا على حذف العامل فذكره تفسيراً آخره متدافع ، لأن ما حذف لا يذكر .

وقد ذهب ألى إجازته بعض النحوين وقد يتخرج عليه قول
الراجز .

٣٢٧ = يَسْطُ لِأَضِيافِ وَجْهًا رَحْبًا بَسْطَ ذِرَاعَيْنِ لِعَظْمٍ كَلْبًا^(١)
فيكون قد نوى بالمصدر بناءً^(٢) للمفعول ، والتقدير ، بسطاً
مثل ما بُسط ذراعان^(٣) .

ويحتمل هذا البيت غير هذا ، وهو أن يكون من باب القلب ،
وهو كثير في كلامهم .

والموقع الثاني : أن يؤدي إلى إخراج اللفظ ، عن أصل وضعه نحو ، قوله : ادھنت زیتاً ، لا يجوز انتصاب زيت على التمييز ، إذ الأصل : ادھنت بزيت ، فلو نصب على التمييز ، لأدى إلى حذف حرف الجر وإلزام التكير في الاسم ونصبه بعد أن لم يكن كذلك .
وكل ذلك إخراج اللفظ عن أصل وضعه ويوقف فيما ورد من ذلك على

(١) قائله مجهول .

من شواهد : المغني ٢/٥٨٣ .

(٢) في ط : « بناؤه » ، تحرير

(٣) قدره ابن هشام في المغني ٢/٥٨٣ : بقوله : « إن الأصل : كما بسط كلب ذراعيه ، ثم جيء بالمصدر ، وأسند للمفعول فرفع ثم أضيف إليه ، ثم جيء بالفاعل تميّزاً .

السَّمَاعُ .

والذِّي وردَ مِنْهُ قَوْلَهُمْ : امْتَلَأَ الْإِنَاءُ مَاءً ، وَتَفَقَّدَ زِيدٌ شَحْمًا ،
وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ نَصْبٌ عَلَى التَّمِيزِ التَّنْكِيرِ ، وَوُجُوبِ التَّأْخِيرِ
بِإِجْمَاعٍ .. انتهى .

باب حروف الجرّ

تقسيم

قال ابن الخباز : حروف الجرّ ثلاثة أقسام :

قسم : يلزم الحرفية وهو من ، وفي ، وإلى ، وحتى ، ورب ،
واللام ، / والواو ، والباء ، والباء . [٨٤/٢]

قسم : يكون اسمًا وحرفاً وهي : على ، وعن ، والكاف ،
ومذ ، ومنذ .

قسم : يكون فعلاً وحرفاً وهو : حاشا ، وعدا ، وخلا . قال :
ولولا ، وكيفي في القسم الأول . ومع ، من القسم الثاني .
وحكى عن أبي الحسن : أنه قال : بِلَهُ^(١) إذا جرت حرف جر .
انتهى .

وقال ابن عصفور في (شرح الجمل) : حروف الجرّ تنقسم
أربعة أقسام :

(١) في ط فقط : « يلي » ، تحرير

قسم : لا يستعمل إلا حرفًا .

قسم : يستعمل حرفًا واسمًا ، وهو مذ ، ومنذ ، وعن ، وكاف

التشبيه .

قسم : يستعمل حرفًا وفعلاً وهو ، حاشا ، وخلا .

قسم : يستعمل حرفًا واسمًا وفعلاً وهو على .

قاعدة

[الأصل في الجرّ حرف الجرّ]

الأصل في الجرّ حرف الجرّ ، لأن المضاف مردود في التأويل
إليه . ذكره ابن الخياز في (شرح الدرة) .

ضابط

[في عدد حروف الجرّ]

قال ابن هشام في (تعليقه) : حروف الجرّ عشرون حرفًا ،
ثلاثة لا تجرّ إلا في الاستثناء وهي ، حاشا ، وخلا ، وعدا .

وثلاثة لا تجرّ إلا شذوذًا وهي لعلّ ، وَكَيْنُ ، ومتنى .

وبعدة تجرّ الظاهر والمضمور وهي ، مِنْ ، إِلَى ، وعن ،
وعلى ، وفي ، والباء ، واللام .

والسبعة الباقية لا تجرّ إلّا الظاهر وهي تنقسم إلى أربعة أقسام :

قسم : لا يجرّ إلّا الزمان وهو مذ ، ومنذ .

قسم : لا يجرّ إلّا النكرات وهو ، ربّ .

قسم : لا يجرّ إلّا لفظي الجلالة ، وربّ ، وهو التاء .

قسم : يجرّ كل ظاهر وهو الباقي .

[مصطلحا الجر والخفض]

(فائدة) : الجرّ من عبارات البصريين ، والخفض من عبارات

[٨٥ / ٢] الكوفيين / ذكره ابن الخباز وغيره .

[من]

(فائدة) : قال ابن الدّهان في الغرّة : (مِنْ) أقوى حروف

الجرّ ، ولهذا المعنى اختصت بالدخول على عند .

قاعدة

[في أصل حروف القسم]

قال : أصل حروف القسم : الباء ولذلك خُصّت بجواز ذكر الفعل معها نحو : أقسم بالله لتفعلن . ودخولها على الضمير نحو :

بك لأفعلن ، واستعمالها في القسم الاستعطافي نحو : بالله هل قام
زيد ؟

[معاني تعلق حروف الجر بالفعل]

(فائدة) : قال ابن فلاح في المغني : تعلق حروف الجر
بالفعل يأتي لسبعة معان :

تعلّق المفعول به .

وتعلّق المفعول له كجئتك للسمّن واللبن .

وتعلّق الظرف كأقمت بمكة .

وتعلّق الحال كخرج بعشيرته .

وتعلّق المفعول معه نحو : ما زلت بزيد حتى ذهب .

وتعلّق التشبيه بالمفعول به نحو قام القوم حاشا زيد وخلا زيد ،

لأنها نائية عن إِلَّا والاسم بعدها يتتصب على التشبيه بالمفعول به .

فكذا المجرور بعد هذه على التشبيه بالمفعول به .

وتعلّق التمييز نحو :

* يا سيداً ما أنت من سيد *

(١) تمامه : * موطن الأكناف رحب الدراغ *

من شواهد : شرح شذور الذهب / ٢٣٠ ، والتصريح ٣٩٩/١
وهمع الهوامع والدرر رقم ٦٧٣ ، ٩٧٢ ، ١٤٤٧ . وقائله السفاح بن بكير
يرثي بها يحيى بن ميسرة صاحب مصعب بن الزبير ، وكان ثبت على
موالاته حتى قتل معه ، وقيل : إنه لرجل من بني قريع .

[أوجه ربّما]

(فائدة) : في (تذكرة ابن الصائغ) : قال : نقلت من مجموع بخط ابن الرماح : (ربّما) على ثلاثة أوجه : أحدها : أن « ما » كافية كما قال :

= ٣٢٩ فإنْ تُمْسِ مَهْجُورَ الْفِنَاءِ فَرَبّما أقام به بَعْدَ الْوُفُودِ وَفُودًا
وغير كافية :

= ٣٣٠ مَاوِيٌّ يَا رُبَّمَا غَارَةٌ شَعْوَاءٌ كَاللَّذْعَةِ بِالْمِيَسِمِ

ونكرة موصوفة :

= ٣٣١ * ربما تكره النقوس من الأم ر*

(١) من شواهد : الخزانة ٤/١٦٧ ، وهو من أبيات أربعة أوردها أبو تمام في باب المراثي من الحماسة لأبي عطاء السندي يرثي بها يزيد بن هبيرة الفزاري ، ووأولها .

الآن عيناً لم تجد يوم واسط عليك بجاري دمعها لجموذ
(٢) لضمرة بن ضمرة النهشلي .

من شواهد : الخزانة ٤/١٠٤ ، والهمم والدرر رقم ١١٥٦ ونواذر أبي زيد ٢٥٣ ، وروايته : « بل » مكان : « يا » .

(٣) الشاهد بتمامه :

ربما تكره النقوس من الأم ر له فرجة كحل العقال نسبة سيبويه ١/٢٧٠ إلى أمية بن أبي الصلت، وهو من شواهد، وشواهد المقتضب ١/٤٢ ، وابن الشجري ٢/٢٣٨ ، وابن يعيش ٤/٢ ، ٨/٣٠ ، والخزانة ٢/٥٤١ ، ٤/٥٩٤ ، والمغني ٢/٢ ، وشرح شذور الذهب ١٢/١ ، والعيني ١/٤٨٤ ، والأشموني ١/١٥٤ ، واللسان : فرج ، والهمم والدرر رقم ٨/٣٠١ .

ويحتمل الثلاثة قوله :

٣٣٢ = لقد رُزئتْ كعب بن عوف وربما

فتى لم يكن يرضي بشيء يضيئها

فتى مرفوع بما يفسره : (يضيئها) ، لأن ربما صارت مختصة بالفعل كـ (إذا) ، و (إن) ، تقديره : لم يرض فتى لم يكن يرضي ، أو لم يكن فتى يرضي ، أو مفعول بإضمار فعل تقديره : وربما رزئت فتى لم يكن يرضي ، أو مفعول ببرزئت المذكور ، وفي هذه الأوجه كافة . أو تجعل زائدة وفتى محله جرّ ، أو نكرة موصوفة أي : رُبّ شيء فتى / لم يكن يرضي .

باب الإضافة قاعدة

[ما لا يمكن تنكيره من المعارف لا تجوز إضافته]

قال في (البسيط) : ما لا يمكن تنكيره من المعارف كالمضمرات وأسماء الإشارة لا تجوز إضافته ؛ لملازمة القرينة الدالة على تعريفه وضعاً .

وأما الأعلام فالقياس عدم إضافتها، وعدم دخول اللام عليها لاستغنائها بالتعريف الوضعي عن التعريف بالقرينة الزائدة . والاشتراك الاتفاقي فيها لا يلحقها باشتراك النكرات الذي هو مقصود الواضح . وليس الاشتراك في الأعلام مقصوداً للواضح ، فإن النكرات تشتراك في حقيقة واحدة ، والأعلام تشتراك في اللفظ دون الحقيقة . وكل حقيقة تتميز بوضع غير الوضع للحقيقة الأخرى بخلاف وضع اللفظ على النكرات ، ولذلك كان (الزيدان) يدلّ على الاشتراك في الاسم دون الحقيقة ، (والرجلان) يدلّ على الاشتراك في الاسم والحقيقة .

وقد جاء إدخال اللام عليها ، وإضافتها إلحاقاً للاشتراك الاتفاقي بالاشتراك الوضعي ، وكأنه تخيل في تنكيرها اشتراكها في مسمى هذا اللفظ ، فإذا اتفق جماعة اسم كل واحد منهم زيد ، فكل واحد منهم فردٌ من يُسمى بزيد .

فلهذا القدر من التنكير صَحّ تعريفه باللام وإضافته في قوله :

* = ٣٣٣ * بَاعَدَ أَمَّ الْعَمْرِ مِنْ أَسِيرِهَا^(١)

وقوله :

* = ٣٣٤ * عَلَّا زَيْدُنَا يَوْمَ التَّقَارُّ أَسْرَى زَيْدُكُمْ^(٢)

(١) لأبي النجم ، كما في ابن يعيش ، وبعده :

* حُرَاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا

من شواهد : ابن يعيش ٤٤/١ ، والإنصاف ٣١٧/١ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٥٦/٤ ، والمغني ٥٢/١ . والهمع والدرر رقم ٢٢١ ، واللسان : « وبر » .

(٢) تماماً :

* بِأَبْيَضِ ماضِي الشَّفَرَتِينِ يَمَانِ

من شواهد : ابن يعيش ٤٤/١ ، والخزانة ١٦١/٢ ، ٣٢٧/١ ، ٢٥٢/٣ ، والمعنى ٥٣/١ ، والعيني ٣٧١/٣ ، والتصریح ١٥٣/١ ، وحاشية آیس ١٠٣/١ .

وهو منسوب إلى رجل من طيء ، وكان رجل منهم يقال له زيد من ولد عروة بن زيد الخيل قتل رجلاً فأقاد عنه السلطان ، فقال يفتخر على الأسدلين وبعده :

فإإن تقتلوا زيداً بزيد فإنما أفادكم السلطان بعد زمان
والتقا بالقصر : الكثيب من الرمل .

واجتماع اللام والإضافة في قوله :

٣٣٥ = وَقَدْ كَانَ مِنْهُمْ حَاجِبٌ وَابْنُ مَامَةَ

أَبُو جَنْدَلٍ وَالزَّيْدُ زَيْدُ الْمَعَارِكِ^(١)

قال : والإضافة في الأعلام أكثر من تعريف اللام ، وإنما كثُرت
ولم يكن استقباحها كاستقباح دخول اللام لوجهين :

أحدهما : التأنيس بكترة الأعلام المسماة بالمضاف والمضاف
إليه كعبد الله وعبد الرحمن ، والكتنى فلم تكن الإضافة والعلم
متنافيين .

والثاني : أنه قد عهد من الإضافة عدم التعريف بها في
المنفصلة ، فلم تستنكر كاستنكار دخول اللام التي لا يكون ما تدخل
عليه نكرة ، وإن وجد ، كأرسلها / العراق ، وادخلوا الأول فال الأول ،
[٨٧/٢] فهو قليل بالنسبة إلى الإضافة اللغظية التي لا تفيد التعريف .

قاعدة

[في سلب تعريف العلمية من العلم عند الإضافة]

قال ابن يعيش : إذا أضفت العلم سلبته تعريف العلمية ،
وكسوته بعد تعريفاً إضافياً وجرى مجرى أخيك ، وغلامك ، في

(١) من شواهد : ابن يعيش / ٤٤ برواية : « ابن امه » مكان : « ابن مام » ، وقد
نسبه للأخطل ،

تعريفهما بالإضافة كقوله :

* علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم^(١) *

قال : وإذا أضيف العلم إلى اللقب صار كالاسم الواحد ، وسلب ما فيه من تعريف العلمية ، كما إذا أضيف إلى غير اللقب وصار التعريف بالإضافة .

قاعدة

[في إضافة أسماء الزمان إلى الأفعال]

قال ابن السراج في (الأصول) : الأصل والقياس أن لا يضاف اسم إلى فعل ، ولا فعل إلى اسم ، ولكن العرب اتساعـتـ في بعض ذلك ، فخصـتـ أسماء الزـمانـ بالإضافة إلى الأفعال ، لأن الزـمانـ مضارع للفعل ، لأن الفعل له يـبنيـ ، وصارـتـ إضافة الزـمانـ إليهـ كـإضافـتهـ إلى مصدرـهـ لماـ فيهـ من الدـلـالةـ عليهمـاـ .

ضابط

[في أقسام الإضافة]

الأسماء في الإضافة أقسام :

الأول : ما يلزم الإضافة فلا يكاد يستعمل مفرداً ، وذلك

(١) الشاهد رقم ٣٣٤ الذي سبق ذكره .

ظروف ، وغير ظروف ، فمن الظروف الجهات الستّ ، وهي : فوق ، وتحت ، وأمام ، وقدام ، وخلف ، ووراء ، وتلقاء ، وتجاه ، وحذاء ، وحِذَّة^(١) ، وعنده ، ولدُنْ ، ولداً ، وبين ، ووسط ، وسوى ، ومع ، ودون ، وإذ ، وإذا ، وحيث .

ومن غير الظروف : مِثْل ، وشبيه ، وغير ، وبيد ، وقيد ، وقدا ، وقاب ، وَقَيْس^(٢) ، وأي ، وبعض ، وكل ، وكلا ، وكلتا ، ذو مؤنة ، ومثناة ، ومجموعة^(٣) . وأولو ، وأولات ، وقد ، وقط ، وحسب ، ذكر ذلك كله في (المفصل) .

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « حَدَّة » بادال ، وصوابها بالذال كما في ابن يعيش الذي نقل منه هذا النص ١٢٦/٢ .

وفي القاموس : « حَدَّا » : حاذاه : آزاه ، والحداء : الإزاء ويقال : هو حذاءك ، وحِذَّوْتَك ، وحِذَّتَك بكسرهن .

(٢) في شرح ابن يعيش ١٢٩ : « وأمّا مثل وشبه فبمعنى واحد ، وغير وبيد بمعنى واحد . وقيد ، وقدا ، وقاب ، وَقَيْس بمعنى مقدار الشيء ، يقال : بيبي وبينه قيد رمح ، وقاب رمح ، وَقَيْس رمح . بمعنى : قدر رمح .

(٣) ذو بمعنى صاحب . نقول : هذا رجل ذو مال ، تعرب إعراب الأسماء الخمسة وفي الثانية : ذوا مال ، وأصله : ذوان ، حذفت نونه للإضافة ، وفي النصب والجر : ذَوَى مال : وفي الجمع ذُؤُومال : رفعاً ، وَذَوِي مال نصباً وجراً ، وأصله : ذوون ، وذوين ، وحذفت نونه للإضافة ، وجمع جمع السلامه؛ لأنّه وصف به من يعقل ، فجرى مجرى مسلمين ، وصالحين وفي المؤنث ذات ، والثنية ذواتاً والجمع ذوات . انظر ابن يعيش ١٢٩/٢ .

والثاني : ما لا يضاف أصلًا كـ«مُذ» ومنذ إذا وليهما مرفوع أو فعل / ، والمضمرات وأسماء الإشارة والموصولات سوى أي . [٨٨/٢] وأسماء الأفعال ، وكم وكأين .

والثالث : ما يضاف ويفرد وهو غالب الأسماء .

قاعدة

[الإضافة تصح بأدنى ملابسة]

الإضافة تصح بأدنى ملابسة نحو قوله : لقيته في طريقي ، أضفت الطريق إليك بمجرد مرورك فيه . ومثله قول أحد حاملي الخشبة : خذ طرك ، أضاف الطرف إليه بملابسته إياه في حال الحمل . وقول الشاعر :

٣٣٧ = إِذَا كَوَكْبُ الْخَرْقَاءِ لَاحَ بِسُّخْرَةِ
سَهِيلٌ أَذَاعَتْ عَزْلَهَا فِي الْقَرَائِبِ^(١)

(١) من شواهد ابن يعيش ٨/٣ ، وقد شرحه بقوله : « وذلك أن الكيسة من النساء تستعد صيفاً ، فتنتام وقت طلوع سهيل ، وهو وقت البرد . والخرقاء تكسل عن الاستعداد ، فإذا طلع سهيل وبردت تجد في العمل ، وتفرق قطنها في قبيلتها تستعين بهن ، فخصصها لذلك : من شواهد : المقرب ٢١٣/١ . والخزانة ٤٨٧/١ ، والعيني ٣٥٩/٣ ، والمسان : « غرب » برواية الغرائب مكان : القرائب ، وكذلك في المحتسب ٢٢٨/٢ برواية : « الغرائب » . وقاتل الشاهد مجهول .

أضاف الكوكب إليها لجّدّها في عملها عند طلوعه. ذكر ذلك في (المفصل) وشروحه .

ضابط

[في حيث]

قال ابن التّحاس في (التعليق) : ليس في ظروف المكان ما يضاف إلى الجملة غير « حيث » لما أبهمت، لوقعها على كلّ جهة احتاجت في زوال إبهامها إلى إضافتها بِجملة^(١) كإذ وإذا في الزَّمان .

ضابط

[في ما يكتسبه الاسم بالإضافة]

قال ابن هشام في (المغني) : الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة عشرة :

أحدّها : التعريف كغلام زيد .

الثاني : التخصيص كغلام رجل .

الثالث : التخفيف كضارب زيد .

الرابع : إزالة القُبْح أو التجوّز كمررت بالرّجل الحسن الوجه ، فإنّ الوجه إن رفع قُبْح الكلام؛ لخلو الصفة لفظاً عن ضمير الموصوف ،

(١) في ط : « الجملة » بدون الباء

وإن نُصب حصل التجوز بإجرائك الوصف القاصر مجرى المتعدى .

الخامس : تذكير المؤنث : نحو « إن رحمة الله قريب »^(١) .

[٨٩/٢] السادس : تأنيث المذكر نحو : قطعت بعض أصابعه / .

السابع : الظرفية نحو : « تَرَيْتِي أَكَلَهَا كُلَّ حِينَ »^(٢) .

الثامن : المصدرية نحو : « أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ »^(٣) .

التاسع : وجوب الصدر نحو : غلام مَنْ عندك ، وصيحة أي

يوم سفرك .

العاشر : البناء في المبهم نحو : غير ، ومثل ، ودون ، والزمن المبهم المضاف إلى إذ أو فعل مبني .

وهذا الفصل أخذه ابن هشام^(٤) من كتاب (نظم الفرائد وحضر الشرائد) للمهليبي . وقال المهليبي في نظم ذلك :

خصال في الإضافة يكتسيها المضاف من المضاف إليه عَشْرُ :
بناءً ثُمَّ تذكيرُ وظْرُفٌ ومعنى الجنس والتأنيث تَقْرُو^(٥)
وتعريفُ وتنكيرُ وشَرْطٌ والاستفهام والحدثُ المُقرُّ

(١) الأعراف / ٥٦.

(٢) إبراهيم / ٢٥.

(٣) الشعراء / ٢٢٧.

(٤) نقل عن المعنى ٢ / ٥٦٤ - ٥٦٩ بتصريف .

(٥) في القاموس : القرو : القصد والتبع كالاقتراء والاستقراء .

وذكر في الشرح أنه أراد بالاستفهام مسألة غلام من عندك؟ وبالحدث المصدرية ، وبالجنس قوله : أي رجل يأتيني فله درهم ، وبالشرط : غلام منْ تضرب أضرب ، وبالنکير قوله : هذا زيد رجل ، وهذا زيد الفقيه ، لا زيد الأمير؛ لأنك لم تُضفه حتى سلبته التعريف في النية للاشتراك العارض في التسمية .

وهذه الثلاثة لم يذكرها ابن هشام ، وذكر بدلها : التّخصيص ، والتخفيف ، وإزالة القبح ، والتّجوّز .

ولم يذكر المهليبي هذه الثلاثة ومسألة اكتساب النکير من الإضافة في غاية الحسن ، وهي سلب تعريف العلميّة ، وقد تقدم تحقيق ذلك في أول الباب . وقلت أنا :

ويكتسب المضاف فخذ أموراً أحلتها الإضافة فوق عشر وتحقيق كضارب عبد عمرو والاستفهام فانتسباً لصدر وتذکیر وتأنيث وظرف ومعنى الجنس والحدث المعّرى

وقال ابن هشام في (تذکرته) في اكتساب التأنيث : قد بسط

[٢/٩٠] الناس هذا ، فقالوا : إنه منحصر في أربعة أقسام : /

قسم : المضاف بعض المؤنث وهو مؤنث في المعنى ، وتلفظ الثاني وأنت تريده نحو : قطعت بعض أصابعه .

* = إذا بعض السنين تعرّقتنا^(١)

و « تلتقطه بعض السيارة »^(٢).

وَقْسُمٌ : هو بعض المؤنث وتلفظ بالثاني ، وأنت تريده إِلَّا أنه ليس مؤنثاً ، وذلك نحو :

* = شرقت صدر القناة^(٣)

(١) تماماً :

* كفى الأيتام فقد أبي اليتيم *

لجرير من قصيدة يمدح بها هشام بن عبد الملك ومطلعها :
أَمْتٍ وَمَا رَفِقْتَ بِأَنْ تَلْوِي وَقْلَتْ مَقَالَةُ الْخَطْلِ الظَّلْوَمِ
انظر ديوانه ٤١١ .

من شواهد : سيبويه ١٢٥ / ١ ، ٣٢ ، والمقتضب ٤ / ١٩٨ ، وابن عييش ٥ / ٩٦ ، والخزانة ٢ / ١٦٧ ، وحاشية يس ٢ / ٣٢ . واللسان : « عرق ». وفي الخزانة : بعض فاعل محدوف يفسره « تعرقنا » المذكور وتعرقنا ، يقال : تعرقت العظم : إذا أكلت ما عليه من اللحم . يزيد أنها أذهبت أموالنا ومواسينا ، وكفى بمعنى أغنى يتعدى إلى مفعولين ، أولهما : الأيتام ، وثانيهما فقد ، ومصدره : الكفاية وفي ط : « تعرقنا » بالواو .

(٢) يوسف / ١٠ ، وفي « ط » « يلتقطه » بالياء وهي قراءة حفص وهي غير مراده هنا ، والصواب « تلتقطه » بالباء لأنه المناسب للاستشهاد ، وهي قراءة مجاهد ، وأبي رجاء ، والحسن ، وقاده ؛ انظر قراءة رقم ٣٧٣٧ في معجم القراءات .

(٣) قطعة من بيت للأعشى ديوانه / ١٨٤ ، والبيت تماماً :
وَتَشْرُقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَذْعَنَهُ كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَةِ مِنَ الدَّمِ
وفي ط : « شرق صدر القناة » تحريف صوابه من المخطوطات ومراجع =

وقلنا : إنه غير مؤنث لأن صدر القناة ليس قناة ، بخلاف بعض الأصابع فإنه يكون أصابع .

وقسم : تلفظ بالثاني وأنت تريده إلا أنه لا بعض ولا مؤنث نحو : اجتمعت أهل اليمامة .

والقسم الرابع : زاده الفارسي وهو أن يكون المضاف كلاً للمؤنث كقوله :

٣٤ وَلَهُتْ عَلَيْهِ كُلُّ مُعْصِفَةٍ هُوَ جَاءُ لِلَّبِهَا زَبْرُ^(١)
فَأَنْتَ كُلًاً ، لَأَنَّهُ الْمُعْصِفَاتِ .

= الشواهد الآتية :

سيبوه ٢٥ / ١ ، والمقتضب ٤ / ١٩٧ ، والهمع والدرر رقم ١٢٢٩ . وشرق بريقه : إذا غصّ وهو من باب عَلِمْ .
(١) لابن أحمر ، من قصيدة مطلعها :

عوجوا فحيوا أيها السَّفْرُ أَمْ كَيْفَ يَنْطَقُ مَنْزِلَ قَفْرُ
انظر شعر عمرو بن أحمر الباهلي ٨٦ - ٨٧ .

ولهت : جنت ، والمعصفة : الريح الشديدة ، واللَّب : العقل ، والزَّبر : التماسك ، قال في أساس البلاغة ٢٦٦ : ومن المجاز : « ماله زبر » أي عقل وتماسك ثم استشهد بهذا البيت لابن أحمر من شواهد : سيبوه ١ / ٢٧٢ ، وحاشية يس ٣٢ / ٢ ، واللسان : « هوج » و « زبر » .

وفي ط : « ليس للبهازين » تحريف واضح ، وفي حاشية يس : « زير » بالياء ، تحريف .

[فائدة منظومة في سقوط الهاء عند الإضافة]

(فائدة) قال بعضهم :

ثلاثة تسقط هاءاتها مضافهً عند جميع النحواء
منها إذا قيل أبو عذرها^(١) وليت شعري وإقام الصلاه

باب المصدر :

قال ابن هشام في (تذكربه) : المصدر الصربيح يقع في موضع الفاعل نحو : « مأوكُم غوراً »^(٢) والمفعول به نحو : « هذا خلق الله »^(٣).

والمصدر المؤول كذلك في موضع الفاعل نحو : عسى زيد أن يقوم ، والمفعول نحو : « ما كان هذا القرآن أَنْ يُفْتَرِي »^(٤).

[أقوى إعمال المصدر]

(فائدة) : قال ابن هشام في (تذكربه) : قال الجرجاني :

(١) في اللسان : « عذر » : يقال : فلان أبو عذر فلانه : إذا كان افترعها وافتضها ، وأبو عذرتها . وقولهم : ما أنت بذي عذر هذا الكلام : أي لست بأول من افتضه .

(٢) الملك / ٣٠.

(٣) لقمان / ١١.

(٤) يونس / ٣٧.

أقوى إعمال المصدر منوناً ، لأن نكرة الفعل ، ثم مضافاً ، لأن إضافته في نية الانفصال ، فهو نكرة أيضاً ، دونهما ما فيه « أَل » .

باب اسم الفاعل

قاعدة

[في الكلمات التي تكسر والتي تجمع بالواو والنون]

قال ابن السراج (في الأصول) كل ما كان يجمع بغير الواو والنون / نحو : حسن وحسان ، فإن الأجدود فيه أن تقول . مررت برجل حسانِ قومه من قبل أن هذا الجمع المُكسر هو اسمٌ واحدٌ صيغ للجمع ألا ترى أنه يعرب كإعراب الواحد الفرد .

وما كان يجمع بالواو والنون نحو : منطلقين فإن الأجدود فيه أن تجعله بمنزلة الفعل المقدم فتقول : مررت برجل منطلقِ قومه .

باب التّعجّب

قول البصريين في : أَحْسِنْ بزيد يلزم منه شذوذ من أوجه :

أحدها : استعمال أفعيل للصيغة قياساً ، وليس بقياس ، وإنما قلنا ذلك ؛ لأن عندهم أن أفعيل أصله أفعيل بمعنى صار كذا .

الثاني : وقوع الظاهر فاعلاً لصيغة الأمر بغير لام .

الثالث : جعلهم الأمر بمعنى الخبر .

الرابع : حذف الفاعل في « أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ »^(١) نقله من
تعليق ابن هشام .

باب أفعال التفضيل

قاعدة

[في تشابه التعجب بأفعال التفصيل]

قال ابن السراج في (الأصول) : كُلّ ما قلت فيه : ما أفعله
قلت فيه : أفعيل به ، وهذا أفعل من هذا . وما لم تقل فيه ما أفعله لم
تقل فيه : هذا أفعل من هذا ، ولا أفعيل به .

ضابط

[في عدم اقتران : خير وشر بآل]

قال ابن هشام في (تذكرته) : قولهما : إن أفعال التفضيل
يستعمل مضافاً وبآل وبـ « من » يستثنى من استعماله بآل خيراً وشرّاً
فإني لم أرهما استعملاً بآل للتفضيل .

(١) مريم / ٣٨ .

باب أسماء الأفعال

[تشنية هاء وجمعها نادر وغير شاذ]

قال ابن هشام في (تذكيره) : اعلم أن (هائماً، و (هائم) نادر في العربية لا نظير له ألا ترى أن غيره من : صَهْ ومهْ لا يظهر فيه الضمير البُتْه وهو مع ندوره غير شاذ في الاستعمال ، ففي التنزيل : ﴿هَأْوَمْ أَفْرَءُوا كِتَابِيَه﴾ (١) [٩٢/٢]

باب النعت ضابط

[في أقسام ما يوصف به]

قال في (البسيط) : جملة ما يوصف به ثمانية أشياء :
اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة . وهذه الثلاثة
هي الأصل في الصفات ، لأنها التي تدخل في حد الصفة ، لأنها تدلّ
على ذات باعتبار معنًى هو المقصود ، وذلك لأن الغرض من الصفة
الفرق بين المشتركين في الاسم . وإنما يحصل الفرق بالمعانى القائمة
بالذوات ، والمعانى هي المصادر . وهذه الثلاثة هي المشتقة من
المصادر فهي التي توجد المعانى فيها .

والرابع : المنسوب كمكيٌ وكوفيٌ ، وهو في معنى اسم
المفعول .

والخامس : الوصف بذى التي بمعنى صاحب .

والسادس : الوصف بالمصدر كرجل عَدْل وهو سماعيٌ .

والسابع : ما ورد من المسموع غيره كمررت برجل أيّي رجل .
والثامن : الوصف بالجملة .

ضابط

[في أقسام الأسماء في الوصف]

قال في (البسيط) : الأسماء في الوصف على أربعة أقسام :
ما يوصف ويوصف به ، وهو اسم الإشارة ، والمعرّف بـأـلـ،
وال مضـافـ إـلـىـ وـاحـدـ مـنـ الـمـعـارـفـ إـذـ كـانـ مـتـصـفـاـ بـالـحـدـثـ .

وـماـ لـاـ يـوـصـفـ وـلاـ يـوـصـفـ بـهـ وـهـوـ ثـوـانـيـ الـكـنـىـ ،ـ وـالـلـهـمـ عـنـدـ
سـيـبـوـيـهـ ،ـ وـماـ أـوـغـلـ مـنـ الـأـسـمـ فـيـ شـبـهـ الـحـرـفـ ،ـ كـأـيـنـ وـكـمـ وـكـيـفـ ،ـ
وـالـمـضـمـرـاتـ .ـ وـماـ أـحـسـنـ قـوـلـ الشـاعـرـ .

أضـمـرـتـ فـيـ الـقـلـبـ هـوـيـ شـادـنـ .ـ مـشـتـغـلـ بـالـنـحـوـ لـاـ يـنـصـفـ
وـصـفـتـ مـاـ أـضـمـرـتـ يـوـمـاـ لـهـ فـقـالـ لـيـ الـمـضـمـرـ لـاـ يـوـصـفـ
وـماـ يـوـصـفـ وـلاـ يـوـصـفـ بـهـ :ـ وـهـوـ الـأـعـلـامـ .

وـماـ يـوـصـفـ بـهـ وـلـاـ يـوـصـفـ وـهـوـ الـجـمـلـ /ـ

[٩٣ / ٢]

[أقسام الأسماء في مجال النعت]

وقـالـ اـبـنـ عـصـفـورـ فـيـ (ـشـرـحـ الـجـمـلـ)ـ :ـ الـأـسـمـاءـ تـنـقـسـمـ أـرـبـعـةـ

أقسام :

قسم : لا ينعت ولا ينعت به وهو اسم الشرط ، واسم الاستفهام ، والمضمر ، وكل اسم متوجّل في البناء ، وهو ما ليس بمعرب في الأصل ما عدا الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة .

وقسم : ينعت به ولا ينعت وهو ما لا يستعمل من الأسماء تابعاً نحو : « بن » و « ليطان » و « نائع » من قولهم : حسن بن ، وشيطان ليطان ، وجائع نائع ، وهي محفوظة لا يقاس عليها .

وقسم : ينعت ولا ينعت به وهو العلم ، وما كان من الأسماء ليس بمشتق ولا في حكمه نحو : ثوب وحائط ، وما أشبه ذلك .

وقسم : ينعت وينعت به وهو ما بقي من الأسماء .

وقال ابن هشام في تذكرة المعارف أقسام :

قسم : لا ينعت بشيء وهو المضمر .

وقسم : ينعت بشيء واحد وهو اسم الإشارة خاصة ينعت بما فيه ألل خاصة .

وقسم : ينعت بشيئين وهو ما فيه ألل ينعت بما فيه ألل أو بمضاف إلى ما فيه ألل .

وقسم : ينعت بثلاثة أشياء وهو شيئاً : أحدهما : العلم ينعت بما فيه ألل ، وبمضاف ، وبالإشارة .

والثاني المضاف ينعت بمضاد مثله وبما فيه ألل وبالإشارة .

تقسيم

[في تبعية الصفة للموصوف في الإعراب]

قال في (البسيط) : تبعية الصفة لموصوفها في الإعراب ثلاثة أقسام :

ما يتبع الموصوف على لفظه لا غير ، وهو كلّ معرب ليس له موضع من الإعراب يخالف لفظه .

وما يتبع الموصوف على محله لا غير ، وهو جميع المبنيات التي أوغلت في شبه الحرف كالإشارة ، وأمس ، والمركب من الأعداد ، وما لا ينصرف في الجرّ .

وما يجوز أن يتبعه على لفظه وعلى محله وهو أربعة أنواع : اسم [٩٤/٢] لا ، والمنادى ، وما أضيف إليه المصدر ، واسم الفاعل / .

باب التوكيد

[الضمير الثاني المؤكّد للضمير مرفوع دائمًا]

قال ابن النحاس في (التعليقة) : قاعدة : الضمير إذا أكّد بضمير كان الضمير الثاني المؤكّد من ضمائر الرفع لا غير ، سواءً كان الضمير الأول المؤكّد مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً نحو : قمت أنا ، ورأيتك أنت ، ومررت به هو .

[ما لا يجوز فيه التأكيد اللفظي]

(فائدة) : قال ابن هشام في (تذكرةه) : لنا موطن لا يجوز فيه التوكيد اللفظي ، وذلك قوله : أحذر الأسد . لا يجوز لك في هذا الكلام أن تكرّر الاسم المحذّر منه لئلا يجتمع البدل والمبدل منه ، لأنهم جعلوا التكرار نائباً عن الفعل .

[التوكيد اللفظي أوسع مجالاً من التأكيد المعنوي]

(فائدة) : قال الأندلسي التأكيد اللفظي أوسع مجالاً من التأكيد المعنوي ، لأنه يدخل في المفردات الثلاث ، وفي الجمل ،

ولا يتقيّد بِمُظْهَرٍ أَوْ مُضْمَرٍ ، معرفةً أو نكرةً ، بل يجوز مطلقاً إِلَّا أن السَّمَاعَ فِي بَعْضِهَا أَكْثَرُ فَلَا يَكَادُ يَسْمَعُ أَوْ يَنْقُلُ : إِنَّ إِنَّ زِيداً قَائِمٌ ، وَإِنَّمَا أَكْثَرُ مَا يَأْتِي فِي تَكْرِيرِ الْاسْمِ أَوِ الْجَمْلَةِ .

ضابط

[في تقسيم الاسم بالنسبة إلى التأكيد]

قال ابن الذهان في (الغرة) : الاسم ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

قسم : يوصف ويؤكّد كزید ، والرّجل .

وَقَسْمٌ : يوصف ولا يؤكّد كرجل .

وَقَسْمٌ : يؤكّد ولا يوصف كالمضمر .

قاعدية

[في ألفاظ التوكيد]

قال ابن هشام في (تذكرةه) : إذا اجتمعت ألفاظ التوكيد بدأت بالنفس ، فالعين ، فكُلّ ، فأجمع ، فأكتع ، فأبصع ، فأبتع .

وأنّت مخيرة بين أبتع وأبصع فائيهما شئت قدّمت .

فإن حذفت النفس أتيت بما بعدها مرتبًا ، أو العين فكذلك ، أو كُلًا فكذلك ، أو أجمع لم تأت بأكتع وما بعده ، لأن ذلك تأكيد لأجمع

[٩٥ / ٢] فلا يؤتى به دونها . ذكره ابن عصفور في (شرح الجمل) / .

باب العطف

أقسام العطف ثلاثة

أحدها: العطف على اللّفظ، وهو الأصل نحو: ليس زيد بقائم ولا قاعدٍ بالخضن . وشرطه إمكان توجّه العامل إلى المعطوف فلا يجوز في نحو: ما جاءني من امرأة ولا زيد إلا الرفع عطفاً على الموضع ، لأنَّ (من) الزائدة لا تعمل في المعرف .

وقد يمتنع العطف على اللّفظ وعلى الم محل جميعاً نحو: ما زيد قائماً لكن أو بل قاعِدْ لأنَّ في العطف على اللّفظ إعمال ما في الموجب ، وفي العطف على الم محل اعتبار الابتداء مع زواله بدخول النّاسخ . والصواب الرفع على إضمار مبتدأ .

الثاني : العطف على الم محل نحو: ليس زيد بقائم ولا قاعداً بالنّصب . وله ثلاثة شروط :

أحدها : إمكان ظهور ذلك الم محل في الفصيح ، فلا يجوز : مررت بزيد وعمرأً ، لأنَّه لا يجوز مررت عمرأً .

الثاني : أن يكون الموضع بحق الأصالة ، فلا يجوز : هذا الضارب زيد وأخيه ، لأن الوصف المستوفى لشروط العمل الأصل إعماله لا إضافته ؛ لالتحقاقه بالفعل .

الثالث : وجود المُحرِّز أي الطالب لذلك المحلّ ، فلا يجوز : إن زيداً وعمرو قائمان ، لأن الطالب لرفع عمِّر هو الابتداء والابتداء هو التجَّرد ، والتجَّرد قد زال بدخول إنّ .

الثالث : العطف على التَّوْهِم نحو : ليس زيد قائماً ولا قاعدٍ بالخُفْض على توهُّم دخول الباء في الخبر . وشرط جوازه صحة دخول ذلك العامل المُتَوْهِم . وشرط حُسْنِه كثرة دخوله هناك .

قاعدة

[الواو أصل حرف العطف]

الواو أصل حروف العطف ، ولها انفردت عن سائر حروف

[٩٦ / ٢] العطف بأحكام /

أحدها : احتمال معطوفها للمعية والتقدم والتأخر .

الثاني : اقترانها بإما نحو : « إما شاكراً وإما كفوراً » (١) .

الثالث : اقترانها بلا إنْ سُبِّقتْ ببني و لم يقصد المعية نحو :

(١) الإنسان ٣ /

ما قام زيد ولا عمرو، ليفيد أن الفعل منفيٌ عنهما في حالة الاجتماع والافتراق . وإذا فقد أحد الشرطين امتنع دخولها ، فلا يجوز : قام زيد ولا عمرو ، ولا ما اختصم زيد ولا عمرو .

الرابع : اقترانها بلکن نحو : ﴿ وَلِكُنْ رَسُولَ اللَّهِ ﴾^(١) .

الخامس : عطف المفرد السَّبِيْبِي على الأجنبي عند الاحتياج إلى الربط : كمررت بـرجل قام زيد وأخوه .

السادس : عطف العقد على النَّيْف نحو : أحد وعشرون .

السابع : عطف الصِّفات المفرقة مع اجتماع منعوتها نحو :

* = ٣٤١ * عَلَى رَبِيعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبَالٍ^(٢)

الثامن : عطف ما حقه الثنوية أو الجمع نحو :

* = ٣٤٢ * فِقْدَانُ مِثْلِ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدٍ^(٣)

(١) الأحزاب / ٤٠ .

(٢) لـرجل من باهلة ، وصدره :

* بَكْيْتُ وَمَا بُكَا رُجُلٌ حَلِيمٌ *

من شواهد : سيبويه ٢١٤ / ١ ، والمقتضب ٢٩١ / ٢ ، والمقرب ١ / ٢٢٥ ، والمعنى ٢ / ٣٩٣ .

وفي ط : « وبال لي » مكان : « وبال » ، تحريف .

(٣) للفرزدق ، ديوانه ١٩٠ وصدره :

* إِنَّ الرِّزْيَةَ لَا رِزْيَةَ مِثْلُهَا *

التاسع : عطف ما لا يستغني عنه كاختصم زيد وعمرو ،
وجلست بين زيد وعمرو .

العاشر والحادي عشر : عطف العام على الخاص وبالعكس
نحو « رَبَّ أَغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيِّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ
وَالْمُؤْمِنَاتِ »^(١) ، « وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجَبَرِيلَ وَمِيكَالَ »^(٢) .

ويشاركها في هذا الحكم الأخير « حتى » ، كمات كالناس حتى
الأنباء ، فإنها عاطفة خاصًا على عام .

الثاني عشر : عطف عامل حذف وبقى معموله على عامل آخر
يجمعهما معنى واحد نحْو :

* ٤٤٣ = * وزَجْجَنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا^(٣)

= من شواهد : المقرب ٤٢/٢ ، والمغني ٣٩٣/١ ، وشرح شواهد المغني
للسيوطي رقم ٥٦٥ ، والهمع والدرر رقم ١٥٨٩ ، والتصریح ١٣٨/٢ .

(١) نوح ٢٨/ .

(٢) البقرة ٩٨ . وفي ط : « وملائكته وجبريل « وميكال » باسقاط « رسليه »
تحريف .

(٣) للراعي التميري . وصدره :

* إِذَا مَا غَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا *

من شواهد : الخصائص ٤٣٢/٢ ، والمغني ٣٩٤/١ ، وشرح شذور
الذهب ٣١٥ ، والعيني ٩١/٣ ، والتصریح ٣٤٦/١ ، والأشموني
، وحاشية يس ٣٤٢/١ ، وهمع الهوامع والدرر رقم ١٤٠/٢
، ١٥٩٣ .

أي وَكَحْلُ العِيُونَ . والجامع بينهما التحسين .

الثالث عشر : عطف الشيء على مرادفه : نحو :

* وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمَيْنًا^(١) * ٣٤٤

الرابع عشر : عطف المقدم على متبعه للضرورة كقوله :

[٩٧/٢] / ٣٤٥ * عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ^(٢) *

الخامس عشر : عطف المخوض على الجوار نحو : ﴿ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ ﴾^(٣)

(١) لعدي بن زيد ، وصدره :

* فَقَدَمَتِ الْأَدِيمَ لِرَاهْشِيَهَ *

من شواهد : المغني ٣٩٥ / ١ ، وشرح شواهد المغني للسيوطى رقم ٥٦٥ والهمع والدرر رقم ١٥٨٨ .

(٢) للأحوص . وصدره :

* أَلَا يَا نَخْلَةَ مِنْ ذَاتِ عَرْقٍ *

وكنى بالنخلة عن المرأة ، ومعطر : اسم رجل كان متزوجاً بأمرأة وكانت تبغضه ، وكان الأحوص يهواها .

من شواهد : الخصائص ٣٨٦ / ٢ ، وابن الشجري ١٨٠ / ١ ، والخزانة ١٩٢ ، ٣١٢ ، والمغني ٣٩٥ / ١ ، والتصریح ٣٤٤ / ١ ، ٣٧٦ ، والهمع والدرر رقم ٦٦٦ ، ٨٧٦ ، ١٣٩٤ ، ١٥٩١ ، ١٦٥٦ .

(٣) المائدة / ٦ ، بجر اللام من « أرجلكم » وهي قراءة ابن كثير ، وأبي عمرو ، وحمزة وآخرين ، وانظر اللسان (کعب) ، وشرح التصریح ١٣٧ / ٢ ، والهمع ٣٠٤ / ٤ ، والأشموني ٥٨ / ٣ . وانظر المراجع الأساسية لهذه القراءة في معجم القراءات ، قراءة رقم ١٧٨٨ .

السادس عشر : ذكر أبو علي الفارسي : أن عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس يجوز بالواو فقط دون سائر الحروف . نقله عنه ابن جنبي في (سر الصناعة) .

وفي (تذكرة) ابن الصائغ عن (شرح الجمل) للأعلم : أصل حروف العطف الواو ، لأن الواو لا تدل على أكثر من الجمع والاشتراك ، وأما غيرها فيدل على الاشتراك وعلى معنى زائد كالترتيب ، والمهملة ، والشك ، والإضراب ، والاستدراك ، والنفي ، فصارت الواو بمنزلة الشيء المفرد ، وبباقي الحروف بمنزلة المركب ، والمفرد أصل المركب .

صا ب ط

[في العطف بأم]

قال ابن هشام في (تذكرة) : من حروف العطف مala يعطّف إلأاً بعد شيء خاص ، وهو أم بعد همزة الاستفهام .

ومنها : ما لا يعطّف إلأاً بعد شيئين ، وهو (لكن) بعد النفي والنهي خاصة .

ومنها : مala يعطّف إلأاً بعد شيئين ، وهو (لكن) بعد النفي والنهي خاصة .

ومنها : ما لا يعطّف إلأاً بعد ثلاثة وهو (لا) بعد النداء ، والأمر ، والإيجاب .

ومنها : ما لا يعطف إلّا بعد أربعة وهو : بل بعد النفي ، والنهي
والإثبات ، والأمر :

ضابط

[في تقسيم حروف العطف]

قال ابن الخباز : حروف العطف أربعة أقسام :
قسم يشرك بين الأول والثاني في الإعراب والحكم وهو الواو ،
والفاء ، وثم ، وحتى .

وقسم : يجعل الحكم للأول فقط وهو « لا » .

[٩٨/٢] قسم : يجعل الحكم للثاني فقط وهو : بْل ، ولكن / .

وقسم : يجعل الْحُكْم لأحدهما لا بعينه وهو إما ، وأو ، وأم .

ضابط

[في جواز تقديم المعطوف بالواو على المعطوف عليه]

قال ابن هشام في (تذكرته) : ليس في التوابع ما يتقدّم على
متبوعه إلّا المعطوف بالواو ، لأنّها لا ترتّب .

[امتناع عطف الضمير المنفصل على الظاهر بالواو]

(فائدة) : قال الأبدى في (شرح الجُزوئيَّة) : لا يجوز عطف

التدريب

الضمير المنفصل على الظاهر بالواو ، ويجوز فيما عدا ذلك .

قال ابن الصائغ في (تذكرته) وأورد شيخنا شهاب الدين عبد اللطيف على ذلك قوله تعالى : « ولقد وصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكمْ »^(١) ، وقوله تعالى : « يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكمْ »^(٢) .

قال ابن الصائغ : وعندي أنه ينبغي أن ينظر في علة منع ذلك حتى يتلخص هل هذا داخل تحت منعه ، فلا يلتفت إليه أو ليس بداخل فيدور الحكم مع العلة ؟ .

والذي يظهر من التعليل أن الواو لـما كانت لمطلق الجمع ، فـكـأنـ^(٣) المعطوف مباشر بالعمل ، ولا يجوز العمل في الضمير وهو منفصل مع إمكان اتصاله .

أما في غير الواو فليس الأمر معها كذلك كـ« قولك »: زيد قام عمرو ثم هو ، وقوله تعالى : « وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكمْ لَعَلَى هُدًى »^(٤) فنجيء إلى

(١) النساء / ١٣١ . وفي الألوسي ١٦٤ / ٥ : « إِيَّاكمْ عَطْفٌ عَلَى الموصول وهو : « الَّذِينَ » . وحكم الضمير المعطوف أن يكون منفصلاً ، ولم يقدم ليتصل لمرااعة الترتيب الوجودي . أي وصَّيْنَا كـلـاً مـنـهـمـ وـمـنـكـمـ بـأـنـ اـتـقـوا الله . »

(٢) الممتحنة ١/ .

(٣) في ط : « فـكـانـ المعـطـوـفـ مـباـشـرـ » تحرـيفـ صـوابـهـ مـنـ المـخـطـوـطـاتـ .

(٤) سـيـاـ / ٢٤ . في الألوسي ١٤٠ / ٢٢ معناه : أن أحد الفريقين منا معاشر الموحدين ، ومنكم فرقـةـ المـشـرـكـينـ بـهـ العـاجـزـينـ فـيـ أـنـفـسـهـمـ عنـ دـفـعـ أـدـنـىـ =

الآيتين^(١) فنجد المكانين مكاني^(٢) ثم ، لأن المقصود في الآية الأولى^(٣) ترتيبها على الزَّمان الوجودي مع إرادة كون المخاطب له أسوة بمن مضى .

وكذلك الآية الثانية^(٤) المقصود ترتيب المتعاطفين من جهة شرفهما والبداءة بما هو أشنع في الرَّد على فاعل ذلك .
وإذا تلخَّص ذلك لم يكن فيما رد على الأبدى .

ويحمل المنع على ما إذا لم يقصد بتقديم أحد المتعاطفين

= ضر ، وجلب أحقر نفع ، وفيهم النازل إلى أسفل المراتب الإمكانية ، المتصرفون بأحد الأمرين من الاستقرار على الهدى أو الانغماس في الصلال . وهذا من الكلام المنصف الذي كل من سمعه قال لمن خطب به : قد أنصفك صاحبك . وفي دُرْجه بعد تقدمة ماقدم من التقرير البلبل دلالة ظاهرة على من هو من الفريقين على هدى ومن هو في ضلال ؟ ولكن التعريض أبلغ من التصرير . وفي الألوسي أيضاً أن : « لعلى هدى » الخ خبر : « إننا أو وإياكم » من غير تقدير حذف إذا المعنى : أن أحدنا لمتصف . بأحد الأمرين كقولك : زيد أو عمر وفى السوق : لعلى هدى أو في ضلال مبين .

وقيل : هو خبر إننا وخبر : « إياكم » ممحظ تقديره : لعلى هدى أو في ضلال مبين وفي البحر لاحاجة إلى تقدير الحذف في مثل هذا ، وإنما يحتاج إليه في نحو : زيد أو عمر وقائم . فتدبر . نقل من الألوسي بتصرف

(١) في بعض النسخ المخطوطة : « الآيتين » وبعضها الآخر : الاثنين .

(٢) في نسخة المتحف البريطاني : « مكان » .

(٣) الأولى وهي : ولقد وصينا الذين أوتو الكتاب » الخ .

(٤) الثانية وهي : وإننا أو إياكم .. الخ .

معنى ما . وهذا تأويل حَسَنٌ لِكَلَامِهِ مُوافِقٌ لِلصَّنَاعَةِ وَقَوْاعِدِهَا .
انتهى .

[نظم في أقسام الواوات]

(فائدة) في أقسام الواوات قال بعضهم :

| | |
|--|---|
| وممتحن يوماً ليهضمني هضمأ | عن الواو كُمْ قِسْمٍ فقلت ^(١) له نَظَمَا |
| فتقسمتها عشرون ضرباً تتابعت | فدونكها إِنَّى لِأَرْسِمَهَا رَسْمًا |
| فاصلٌ وإِضمار وجمعٌ وزائد | وعطفٌ ، وواو الرفع في الستة الاسماء |
| ورُبٌّ ومع قد أَنَابَتِ الواو عنهما | وواوک في الإيمان فاستمع العِلْمَا / |
| وواوک لِإِطْلَاقِ الْوَاوِ الْحَقْت | وواو بمعنى أَوْفِدُوكِ وَالْحَزْمَا |
| وواوأَتْ بعْدَ الضَّمِيرِ لِغَائِبِ | وواوک في الجُمْعِ الَّذِي يُورِثُ السَّقْمَا |
| وواو الْهِجَا وَالْحَالِ وَاسْمِ لِمَالِهِ | وَسَاسَانِ مِنْ دُونِ الْجَمَالِ بِهِ يُسَمِّي |
| وواوک في تكسير دار وواو إذ | وواو ابتداء ثم عَذَّى بِهَا ثَمَا |

[٩٩/٢]

باب عطف البيان

قال الأعلم (في شرح الجمل) : هذا الباب يترجم له البصريون
ولا يترجم له الكوفيون .

قاعدة

قال الأعلم : عطف البيان لا يكون إلاً بعد مشترك .

(١) في ط : « نظمت » مكان : « قلت » .

باب البدل [وأقسامه]

قال في (البسيط) : تتحصر مسائل البدل في اثنين وثلاثين مسألة ، وذلك لأن البدل أربعة ، وكل واحد منها ينقسم باعتبار التعريف والتنكير أربعة ، وباعتبار الإظهار والإضمار أربعة ، وثمانية في أربعة باثنين وثلاثين .

وأمثلتها مجملة : جاءني زيد أخوك ، ضربت زيداً رأسه ،
أعجبني زيد علمه ، رأيت زيداً الحمار . جاءني رجل غلام لك ،
ضربت رجلاً يداً له ، أعجبني رجل علم له ، ضربت رجلاً حماراً .
كرهت زيداً غلاماً لك ، ضربت زيداً يداً له ، أعجبني زيد علم له ،
رأيت زيداً حماراً . جاءني رجل أخوك ، ضربت رجلاً رأسه ،
أعجبني رجل علمه ، رأيت رجلاً الحمار ، قام زيد أخوك ، زيد
ضربته إياه ، ضربت زيداً إياه ، ضربته زيداً . أعجبني زيد رأسه ، يد
زيد قطعه إياها ، الرغيف أكلته ثلثه ، ثلث الرغيف ، أكلت الرغيف

إياه . أَعْجَبَنِي زَيْدُ عِلْمِهِ ، جَهْلُ الْزِيَّدِينَ كَرْهَتْهُمَا إِيَّاهُ ، زَيْدُ كَرْهَتِهِ
 [١٠٠/٢] جَهْلُهُ ، جَهْلُ زَيْدِ كَرْهَتِهِ زَيْدًا إِيَّاهُ ، أَعْجَبَنِي زَيْدُ الْحَمَارِ / زَيْدُ الْحَمَارِ
 كَرْهَتِهِ إِيَّاهُ ، كَرْهَتِهِ زَيْدًا إِيَّاهُ ، زَيْدُ كَرْهَتِهِ حَمَارَهُ ، ثَلَاثُ الرَّغِيفِ
 أَكَلَتِ الرَّغِيفِ إِيَّاهُ ، جَهْلُ زَيْدِ كَرْهَتِهِ زَيْدًا إِيَّاهُ ، الْحَمَارُ كَرْهَتِهِ زَيْدًا
 إِيَّاهُ .

[الأدلة على أن البدل على نية تكرار العامل]

(فائدة) : قال الأعلم في (شرح الجمل) : الدليل على أن البدل على نية تكرار العامل ثلاثة أدلة : شرعي ، ولغوي ، وقياسي .

فالشرعى قوله تعالى : ﴿اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ اتَّبِعُوا﴾^(١) الآية ،
 و﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾^(٢) .

واللغوى قول الشاعر :

٣٤٦ = إِذَا ماتَ مَيْتٌ مِّنْ تَمِيمٍ فَسَرَّكَ أَنْ يَعِيشَ فَجِيْعَ بِزَادٍ^(٣)

(١) آيس / ٢٠.

(٢) الأعراف / ٧٥. وفي ط : «استكروا للذين استضعفوا» بإسقاط «من قومه» ، تحريف .

(٣) من شواهد المنصف ١ / ٣٠٥، ٦٢/٣، والمحتسب ١ / ٣٤٤. وفي المنصف ١ / ٣٠٥ : «سَمَاء مِيَّاً» ، وإن كان حيًّا قبل موته ، لأنَّه سيموت لا محالة ، وهذا مطرد في كلامهم فاش .

بِخُبْزٍ ، أَوْ بِتَمْرٍ أَوْ بِسْمَنٍ أَوْ الشَّيْءَ الْمُلْفَفَ فِي الْبِجَادِ
وَالْقِيَاسِيِّ : يَا أَخَا نَارِي زَيْدٌ لَوْ كَانَ فِي غَيْرِ نِيَّةِ النَّدَاءِ لَقَالَ : يَا أَخَا نَارِي
زَيْدًا .

[البَدْلُ تُوكِيدٌ أَوْ بِيَانٌ أَوْ اسْتِدْرَاكٌ]

(فائدة) : قال ابن الصائغ في (تذكرةه) : نقلت من خط ابن الرماح : لا يخلو البَدْلُ أَنْ يكون توكيداً أو بِيَانًاً أو اسْتِدْرَاكًا ، فالبعض والاشتمال يكونان توكيداً أو بِيَانًاً .

وَالْغُلْطُ وَالْبَدَأُ وَالنَّسِيَانُ لَا يَكُونُ إِلَّا اسْتِدْرَاكًا .

فالتوكييد : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قَتَالٍ فِيهِ ﴾^(١) ،
﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ أَسْتَطَاعَ ﴾^(٢) .

وَالبِيَانُ : أَعْجَبَنِي الْجَارِيَةُ وَجْهُهَا أَوْ عَقْلُهَا .

(١) البقرة / ٢١٧ .

(٢) آل عمران / ٩٧ .

باب النداء قاعدة

[لا ينادي ما فيه الألف واللام]

قال في (المفصل) : لا ينادى ما فيه الألف واللام إِلَّا الله
وحده ، لأنهما لا يفارقانه .

قاعدة [في أن أصل حروف النداء « يا »]

أصل حروف النداء (يا) ، ولهذا كانت أكثر أحرفه استعمالاً ،
ولا يقدر عند الحذف سواها ، ولا ينادى اسم الله عز وجل ، واسم
المستغاث ، وأيتها إِلَّا بها ، ولا المندوب إِلَّا بها أو بـ (وا) .

وفي (شرح الفصول) لابن إياز قال النحاة : (يا) أم الباب
[١٠١ / ٢] ولها خمسة أوجه من التَّصْرِف / .

أولها : نداء القريب والبعيد بها .

وثانيها : وقوعها في باب الاستغاثة . دون غيرها .

وثالثها : وقوعها في باب الندبة .

ورابعها : دخولها على أيّ .

وخامسها : أن القرآن المجيد مع كثرة النداء فيه لم يأت فيه غيرها .

[تابع المنادى]

(فائدة) : قال الجُزوئيّ : إذا رفعت الأول منْ نحو : يا زيد زيد^(١) عمر و فتنصب الثاني من أربعة أوجه ، وزاد بعضهم خامساً ، وهي البدل ، وعطف البيان ، والّتَّعْتَ على تأويل الاشتقاد ، والنّداء المستأنف ، وإضمار أعني . وأضعفها النعت وهو الذي أسقطه ، لأنَّ العَلَم لا ينعت به .

إذا نصبت الأول فتنصبه من وجْه واحد على أنه منادي مضاف على تأويلين : إما إلى محذوف دلّ عليه ما أضيف إليه الثاني . وتنصب الثاني على ما كنت تنصبه مع الرفع من الأوجه الخمسة .

والتأويل الثاني : أن يكون مضافاً إلى ما بعد الثاني ، ويكون الثاني توكيده «للأول»^(٢) مقحماً بينه وبين ما أضيف إليه .

(١) سقطت : «زيد» من ط

(٢) في ط : « توكيده الأول » .

ضابط

[الأسماء في باب النداء]

قال ابن الذهان في (الغرّة) : الأسماء على ضربين : ضرب ينادي ، وضرب لا ينادي .

فالذى ينادى على ثلاثة مراتب :

مرتبة لا بد من وجود (يا) معها نحو: النكرة وأسماء الإشارة
عندنا .

ومرتبة لا بد من حذف يا معها وهو (اللهم) و (أي) في
قولك : اللهم اغفر لنا أيتها العصابة .
وضرب يجوز فيه الأمران .

* * *

(فائدة) : قال ابن هشام في (تذكرة) : لا يجوز عندي نداء
اسم الله تعالى إلّا بباء .

ضابط

[في تابع المنادى المبني]

في (تذكرة) ابن هشام : تابع المنادى المبني على خمسة
أقسام :

قسم : يجب نصبه على الموضع وهو المضاف الذي ليس بـ .

وـ .

وـ : على تقديرـين : يجوز إتباعـه على اللـفـظ وإـتـبـاعـه على المـحلـ وهو اـسـمـ / الإـشـارـةـ .

[١٠٢/٢]

وـ : يجوز إـتـبـاعـه على اللـفـظـ ، وإـتـبـاعـه على المـحلـ مـطـلـقاـًـ وـهـوـ النـعـتـ وـالـتـوـكـيدـ ، وـعـطـفـ الـبـيـانـ الـمـفـرـدـ مـطـلـقاـًـ ، وـالـنـسـقـ الـمـفـرـدـ الـذـيـ بـأـلـ .

وـ : يـحـكـمـ لـهـ بـحـكـمـ الـمنـادـيـ الـمـسـتـقـلـ ، وـهـوـ الـبـدـلـ وـالـنـسـقـ الـذـيـ بـغـيرـ أـلـ .

ضابط

[في وجوب ذكر حرف النداء ، وعدم وجوبه]

قال ابن فلاح في (المعنى) : يجوز حذف حرف النداء مع كل منادي إلا في خمسة مواضع : النـكـرةـ الـمـقـصـودـةـ ، وـالـنـكـرةـ الـمـبـهـمـةـ ، وـاسـمـ الإـشـارـةـ عـنـ الـبـصـرـيـنـ ، وـالـمـسـتـغـاثـ ، وـالـمـنـدـوبـ . انتـهىـ . وزـادـ ابنـ مـالـكـ المـضـمـرـ .

[منع حذف حرف النداء من الاسم الأعظم]

وفي (تذكرة) ابن الصائغ : حذف حرف النـداءـ منـ الـاسـمـ

الأعظم نصّ على منعه ابن مُعْطٍ في (دُرْتَه) .

وعلّل منع ذلك في (الدّرة) أيضاً بالاشتباه . وقرر ابن الخباز بأنه بعد حذف حرف النّداء يشتبه المنادي بغير المنادي . واعتراض عليه بأنك تقول : الله اغفر لي ، فلا يقع فيه اشتباه ولبسٌ .

قال ابن الصائغ ولابن معط أن يقول : لما وقع اللبس في بعض الموضع طرد الباب لئلا يختلف الحكم . انتهى .

قال : والعلة في ذلك أنهم لما حذفوا (يا) عوّضوا الميم ، فكرهوا أن يقولوا : الله بالحذف لما فيه من حذف العِوض والمُعْوض .

قال ابن الصائغ : يعني تعويضهم من حرف النّداء دلّنا على أنهم قصدوا أن لا يحذفوا الحرف بالكلية .

وقد قال ابن النحاس في (صناعة الكتاب) ما نصّه : جواز ذلك ، فإنه قال في قوله : سُبْحَانَكَ^(١) الله العظيم : أنه لا يجوز الجر على البدل من الكاف . ويجوز النصب على القطع والرفع على تقدير : يا الله . انتهى .

(١) في ط : « سبحان » بدون الكاف ، تحرير صوابه من النسخ المخطوطة والأسلوب .

قاعدة

[في حذف حرف النداء مع الأعلام]

قال ابن النحاس في (التعليق) : أصل حذف حرف النداء في نداء الأعلام ، ثم كل ما أشبه العلم في كونه لا يجوز أن يكون وصفاً لأي ، وليس مستغاثاً به ولا مندوباً يجوز حذف حرف النداء معه / . [١٠٣ / ٢]

باب الندبة

قال ابن يعيش : الندبة نوع من النداء ، فكل مندوب منادي ، وليس كل منادي مندوباً ، إذ ليس كل ما ينادي يجوز ندبته ، لأنه يجوز أن ينادي المنكور والمبهم ، ولا يجوز ذلك في الندبة .

وقال الأبدى في (شرح الجُزوئية) : المندوب يشرك المنادي في أحكام ، وينفرد بـالحقائق ألف الندبة .

باب الترخيم

قال المهلبي

إن أسماء تؤالت عشرة
لم ترخم عند أهل الخبرة
مبهم ثمّت نعت بعده
والمضافان معاً والنكرة
ثمّ شبه لمضاف خالص
والثلاثي ومندوب التّرة
إذا كانت جمِيعاً مُضْمرة
يحتذيه مستغاث راحم

[أكثر الأسماء المرحمة]

(فائدة) : قال ابن فلاح في (المغني) : قالوا : أكثر ما رحّمت العرب ثلاثة أشياء ، وهي : حارث ، ومالك ، وعامر .

باب الاختصاص

قال ابن يعيش : قد أجرت العرب أشياء اختصوها على طريقة النداء لاشراكهما في الاختصاص ، فاستغير لفظ أحدهما للأخر من حيث شاركه في الاختصاص كما أجروا التسوية مجرى الاستفهام ، إذ كانت التسوية موجودة في الاستفهام ، وذلك قوله : أزيد عندك أم عمرو ؟ ، وأزيد أفضل أم خالد ؟ فالشيشان اللذان تسأل عنهم قد استوى علمك فيهما . ثم تقول : ما أبالي أقمت أم قعدت ، وسواء على أقمت أم قعدت فأنت غير مستفهم ، وإن كان بلفظ الاستفهام لشاركهما في التسوية ، لأن معنى قوله : لا أبالي أفعلت أم لم تفعل أي هما مستويان في علمي ، فكما جاءت التسوية بلفظ الاستفهام لاشراكهما في معنى التسوية كذلك جاء الاختصاص / بلفظ النداء [١٠٤/٢] لاشراكهما في معنى الاختصاص ، وإن لم يكن منادى . انتهى / .

قاعة

[في الكلمات المنصوبة على الاختصاص]

قال ابن فلاح في (المعنى) : قال أبو عمرو : إن العرب إنما

التدريب

نصبت في الاختصاص أربعة أشياء وهي : مَعْشِر ، وَآل ، وَأهْل ، وَبَنُو . ولا شك أن العرب قد نصبت في (الاختصاص) غيرها . وعبارة ابن النحاس في (التعليق) : أكثر الأسماء دخولاً في هذا الباب هذه الأربعة .

باب العدد

[من غريب اللغة إدخال التاء

في عدد المذكر وتركها في عدد المؤنث]

قال في (البسيط) : إدخال التاء في عدد المذكر وتركها في عدد المؤنث للفرق ، وعدم الإلباس قال : وهذا من غريب لغتهم ، لأن التاء علامة التأنيث وقد جعلت هنا علماً للتذكير .

قال وهذا الذي قصد الحريري بقوله : «الموطن الذي يلبس فيه الذكر ان برّاق النسوان ، وتبزر ربات الرجال بعماهم الرجال .»

قال : ونظيره أنهم خصوا جمع فعال في المؤنث بأفعال كذراع وأذرع ، وفي المذكر بأفعاله كعماد وأعمدة كإلحاقهم علامة التأنيث في عدد المذكر ، وحذفها من عدد المؤنث .

وممّا وجّهوا به مسألة العدد : أن العدد قبل تعليقه على معدود مؤنث بالباء ، لأنه جماعة . والمعدود نوعان : مذكر ومؤنث ، فسبق المذكر لأنه الأصل إلى العلامة فأخذها ، ثم جاء المؤنث فكان ترك العلامة له علامة .

ومسألة الجمع : أنهم قصدوا أن يصير مع جمع المذكر تأنيث لفظيّ ، ومع جمع المؤنث تأنيث معنويّ ، فَيَعْتَدِلُانِ^(١) لمقابلة الجمع بالجمع ، والتأنيث بالتأنيث .

[هجر جانب الاثنين]

(فائدة) : قال ابن الخباز : الاثنين هجر جانبه في موضعين : الأول : أن كسور الأعداد من الثلاثة إلى العشرة بنّوا منها صيغ الجمع من ثلاثين إلى تسعين ، ولم يقولوا من الاثنين : ثُبَّيْنِ . والثاني : أن من الثلاثة إلى العشرة اشتقت من ألفاظها الكسور ، فقيل : ثُلُث ورُبْع إلى العُشْرُ ، ولم يقل في الاثنين : ثُبَّيْنِ [١٠٥ / ٢] بل : نِصْفُ . نقله ابن هشام في (تذكيرته) / .

(فائدة) : في (تذكرة ابن الصائغ) : اثنا عشر كلمتان من وجْهِه ، ولذلك وقع الإعراب حَشْوًا ، وكلمة من وجْهِه أي مجموعها دال على شَيْءٍ واحد ، وهو هذه الكمية .

[العدد معلوم المقدار مجهول الصورة]

(فائدة) : وفيها أيضًا : العدد معلوم المقدار ، مجهول الصورة ، ولذلك جرى مجرى المُبْتَهَمِ .

(١) في ط : (فيعد لأن) بالهمزة ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

صا بط

[في أقسام أل المعرفة للعدد]

قال ابن هشام في تذكرته : «أَل» في العدد على ثلاثة أقسام : تارة تدخل على الأول ، ولا يجوز غير ذلك ، وهو العدد المركب نحو الثالث عشر .

وتارة على الثاني ولا يجوز غير ذلك وهو المضاف نحو خمسة وألف .

وتارة عليهما وهو العدد المعطوف نحو :

* = * إذا الخمس والخمسين جاوزت فارتقب^(١) ٣٤٧

(١) قائله مجهول ، وتمامه :

* قدوماً على الأموات غير بعيد *

من شواهد الهمع والدرر رقم ١٦٩٢ .

باب الإِخْبَارُ بِالَّذِي وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ^(١)

ضابط

[في شروطه]

قال أبو حيّان : من النحويين : مَنْ عَدَ مَا لَا يَصْحُحُ أَنْ يُخْبِرَ عَنْهُ .

ومنهم : من شرط في ما يصحّ الإِخْبَارُ عَنْهُ شرطاً ،

فالّذِي عَدَ قَالَ : الّذِي يَصْحُحُ الإِخْبَارُ عَنْهُ ، الْفَعْلُ ، وَالْحُرْفُ ، وَالْجَمْلَةُ ، وَالْحَالُ ، وَالتَّمْيِيزُ ، وَالظَّرْفُ غَيْرُ المُتَمَكِّنُ ، وَالْعَالَمُ دُونَ مَعْوِلِهِ ، وَالْمُضَافُ دُونَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، وَالْمَوْصُوفُ دُونَ صَفَتِهِ ، وَالْمَوْصُولُ دُونَ صَلْتِهِ ، وَاسْمُ الشَّرْطِ دُونَ شَرْطِهِ ، وَالصَّفَةُ ، وَالْبَدْلُ ، وَعَطْفُ الْبَيَانِ ، وَالتَّأْكِيدُ ، وَضَمِيرُ الشَّائِنِ ، وَالْعَائِدُ إِذَا لَمْ يَكُنْ غَيْرَهُ ، وَالْمَسْنَدُ إِلَيْهِ الْفَعْلُ غَيْرُ الْخَبْرِيِّ ، وَمَفْعُولُهُ ، وَالْمُضَافُ

(١) في الأشموني ٤/٥٢ : « الباء في قوله : بالذى للسيبية لا للتعدية لدخولها على المخبر عنه ، لأن (الذى) يجعل في هذا الباب مبتدأ لا خبراً هو في الحقيقة مخبر عنه ، فإذا قيل : أخبر عن زيد من : قام زيد ، فالمعنى أخبر عن مسمى زيد بواسطة تعبيرك عنه بالذى . وهذا الباب وضعه النحويون للتدریب في الأحكام النحوية » .

إلى المائة ، والمجرور برب ، وبله ، وأيما رجل ، وكيف ، وكم ، وكأين ، والمصدر الواقع موقع الحال ، وفاعل نعم وبئس ، وفاعل فعل التعجب ، وما للتعجب ، والمجرور بكل التشبّيه ، وبحتى ، ويمد ، ومنذ ، واسم الفعل . واسم الفاعل ، واسم المفعول ، والمصدر اللواتي تعمل عمل الفعل ، والمجرور بكل المضاف إلى مفرد ، وأقل رجل ، وشبهه ، واسم لا وخبرها ، والاسم الذي ليس تحته معنى ، والمصدر والظرف اللازمان للنصب ، والاسم الذي إظهاره ثان عن إضماره والاسم الذي / لا فائدة في الإخبار عنه ، [١٠٦/٢] والاسم المختص بالنفي ، والمجرور في نحو : كُل شاة وَسْخلتها ولا عن^(١) سخلتها ، ولا المعطوف في باب رُبّ على مجرورها ، ولو كان مضافاً للضمير نحو : رُبّ رجل وأخيه .

والذي شرط شروطاً ، قال الأستاذ أبو الحسين بن أبي الربيع : هي اثنا عشر شرطاً :

أن لا يكون تضمن حرف صدر ، وأن يكون اسمًا متصرفاً لا من المستعمل في النفي العام ، وأن يكون مما يصح تعريفه لا مما دخل عليه ما لا يدخل على المضمرات ، وأن يكون في جملة خبرية ، ولا يكون صفة . ولا بد^(٢) لا ، ولا عطف بيان ، وأن لا يضمر على أن يفسره

(١) في ط : « ولا عسى » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

(٢) في اللسان : « بدد » : « ومالك بهذا بدد ولا بدة ، ولا بدة أي مالك به طاقة ، ولا بدد منه أي لا محالة ، وليس لهذا الأمر بدد أي لا محالة .

ما بعده ، وأن لا يكون ضميراً رابطاً ، ولا مضافاً إلى اسم رابط ، وأن لا يكون من ضمير الجملة ، ولا مصدرأً خبره محذوف ، قد سدت الحال مسده . انتهى .

قال وفيه تداخل ، وينحصر في شرطين :

أحدهما: أن يكون الاسم يصحّ مكانه مضمر .

والثاني: أن يكون يصحّ جعله خبراً للموصول .

ضابط

[في ما يجوز الإخبار عنه]

قال أبو حيّان: حصر بعضهم ما يجوز الإخبار عنه فقال: يجوز في فاعل الفعل اللازم الخبري ، وفي متعلق الم التعدي بجميع ضروريه من متعدٌ إلى اثنين وثلاثة ، والمفعول الذي لم يُسمَّ فاعله ، وفي باب كان ، وإن ، وما ، والمصدر ، والظرف المتمكنين ، والمضاف إليه ، وفي البدل والعطف والمبدأ والخبر ، والمضمر ، وحادي عشر وبابه ، وفي باب الإعمال ، والمصدر النائب ، والعامل والمعمول من الأسماء ، وأشياء مركبة من المبدأ والخبر ، والفعل والفاعل والاستفهام .

ضابط

[كل ما يخبر عنه بأَلْ يخبر عنه بالذِّي]

زعم أبو عليٰ وغيره: أن كُلَّ ما يخبر عنه بأَلْ يخبر عنه بالذِّي .

وقال أبو حيان : (الذِّي) أعم في باب الإخبار، لأنها تدخل على الجملة الاسمية والفعلية ، وأَلْ لا تدخل إِلَّا على الجملة المصدرة بفعل متصرف مثبت .

قال : وذكر الأخفش موضعاً يصلح / لأَلْ ، ولا يصلح لِذِي [١٠٧/٢]

قال : تقول : مررت بالقائم أبواه لا القاعدين ، ولو قلت : مررت بالتي قعد أبواه لا التي قاما لم يَصِحَّ ، فإذا أخبرت عن زيد في قوله : قامت جارتا زيد لا قعدتا ، قلت : القائم جارتلا لا القاعدين زيد . ولو قلت : الذي قامت جارته لا التي قعدتا زيد لم يجز ، لأنه لا ضمير يعود على الذِّي من الجملة المعطوفة ، فقد صار لـكُلِّ من الذي ومن أَلْ عموماً تصرُّف ودخول ما لم يدخل في الآخر ، لكن ما اختصت به (الذِّي) أكثر .

وذكر الأخفش أيضاً : أنه قد يخبر بأَلْ لا بالذِّي في قوله : المضروب الوجه زيد ، ولا يجوز الذِّي ضرب الوجه زيد .

وقال ابن السراج في المسألة الأولى : مررت بـرجل قائم أبواه لا قاعدين : إنه شاذٌ خارج عن القياس .

قال وهو قول المازني ، وكل من يرتضي قوله : وقد كان ينبغي أن لا يجوز قولك : المضروب الوجه زيد . قال : ولكنه حُكِي عن العرب ، وكثُر من كلامهم حتى صار قياساً فيما هو مثله، فلهذا لا يقاس عليه الفعل .

قال الأستاذ أبو الحسن بن الصائغ : فهذا شيء يحدث مع أَلْ ولم يكن كلام قبل أَلْ فيه اسم يجوز الإِخبار عنه بـأَلْ ، ولا يجوز بالذِي . قال : فلا يرد هذا على أبي عليّ وغيره مِمَّن زعم أن كل ما يخبر عنه بـأَلْ تخبر عنه بالذِي ، ولكن إذا نظرت لما وَقَعَتْ فيه (أَلْ) ، ولا يقع في موضعها (الذِي) كان كذلك . انتهى .

باب التنوين

[تعريف التنوين]

قال ابن الخباز في (شرح الدرة) : التنوين حرف ذو مخرج وهو نون ساكنة .

وجماعة من الجهال بالعربية لا يعدونه حرف معنى ولا مبني ، لأنهم لا يجدون له صورة في الخط .

وإنما سُمي تنويناً ، لأنه حادث بفعل المتكلّم ، والتفعيل من أبنية الأحداث .

وفي (البسيط) : التنوين زيادة على الكلمة كما أن النفل زيادة على الفرض .

ضابط

[المراد بالتنوين تنوين الصرف]

عند الإطلاق

قال أبو الحسين بن أبي الربيع في (شرح الإيضاح) : متى

التدريب

[١٠٨/٢] اطلق التنوين / فإنما يراد به تنوين الصرف . وإذا أريد غيره من التنوينات قيد فقيل : تنوين التكير ، تنوين المقابلة ، تنوين العوض . وكذلك الألف واللام متى أطلقتا إنما يراد التي للتعريف . وإذا أريد غيرها قيد بالموصولة أو الزائدة .

ضابط

[في أقسام التنوين]

قال ابن الخباز في (شرح الجُزُولِيَّة) : أقسام التنوين عشرة :
 تنوين التمكين ، وتنوين التكير ، وتنوين المقابلة ، وتنوين العوض ،
 وتنوين الترْنَم ، وتنوين الغالي ، وتنوين المنادى عند الاضطرار ،
 وتنوين ما لا ينصرف عند الاضطرار ، وتنوين الشاذ كقول بعضهم
 « هؤلاءِ قومك » . حكاه أبو زيد . وفائده تكثير اللفظ كما قيل في
 ألف (قَبَعَثِي)^(١) ، وتنوين الحكاية ، مثل ان تسمى رجلاً بعاقلة
 لبيبة فإنك تحكي لفظ المسمى به . وقال بعضهم نظماً :

| | |
|--|---|
| أقسام تنوينهم عَشْرُ عَلَيْكَ بِهَا | فَإِنَّ تَحْصِيلَهَا مِنْ خَيْرٍ مَا حُرِزا |
| مَكْنُونٌ وَعَوْضٌ وَقَابِلٌ وَالْمُنْكَرُ زَد | رَنْمٌ أَوْ أَحْكَمَ اضْطُرَرَ غَالِبٌ وَمَا هُمْ زَد |

(١) القبعري : الجمل العظيم .

ضابط

[في حذف التنوين]

قال ابن هشام وغيره : يلزم حذف التنوين في مواضع :

لدخول أَلْ ، ولإِضافة ، ولمانع الصرف ، وللوقف في غير النصب ، وللاتصال بالضمير نحو : ضاربَك ، ممن قال : إنه غير مضاف ، ولكون الاسم عَلَمًا موصوفاً بما يتصل به من : ابن أو ابنة مضافاً إلى علم ، ولدخول لا ، وللنداء . وقال المهملي :

ثمانية تنوينها دُمتْ تُحذف
مع اللَّام تعرِيفاً وَمَا لَيْسَ يُصَرَّفُ
وَمَا قَدْ بُنِيَّ مِنْهُ الْمَنَادِي وَاسْمُ لَا
وَمَنْ كُلَّ مَوْصُوفٍ بِابْنِ مَجَاوِرَا
وَفِي الْوَقْفِ رَفِيعَائِمَّ خَفْضَاً وَيُخَفَّفُ
قَدْ اكْتَنَفَهُ كَيْتَانٌ أَوْ اغْتَدَى
مَتَّى عَلَمِينِ أَوْ بِالْأَلْقَابِ يَكْنُفُ
وَثَانِمَهَا نُونُ الْمَضَافَاتِ تُوَصَّفُ / [١٠٩/٢]

باب نوني التأكيد

ضابط

[في الموضع التي لا تؤكِد بالنون الخفيفة]

قال الزجاجي في (الجمل) : كُلَّ موضع دخلت النون الثقلة

دخلت النون الخفيفة إلّا في الاثنين المذكّرين ، والمؤثّنين ، وجماعة النساء ؛ فإن الخفيفة لا تدخلها .

ضابط

[في الموضع التي لا يفتح ما قبل نوني التوكيد فيها]

قال ابن عصفور : يستثنى من قولنا : لا يكون مِنْ قبل نُونِي التوكيد إلّا مفتوحاً أربعة مواضع : إذا اتّصل بالفعل ضمير الجمع المذكر فإن ما قبلها يكون مضموماً ، أو ضمير الواحدة المخاطبة فإن ما قبلها يكون مكسوراً ، أو ضمير الاثنين ، أو ضمير جمع المؤنث فإن ما قبلها في الصّورتين لا يكون إلّا ألفاً .

[دخول نون التوكيد في اسم الفاعل]

(فائدة) : قال ابن الدهان في (الغرّة) : دخول نون التوكيد في اسم الفاعل نحو :

* = * أقائلنَ أحضروا الشهوداً^(١)

(١) لرجل من هذيل أو لرؤبة :

من شواهد : المحاسب ١٩٣/١ ، والخاصّاص ١٣٦/١ ، والخزانة ٤/٥٧٤ عرضاً ، والعيني ٦٤٨/٣ ، ٤٣٤/٤ ، والتصریح ٤٢/١ ، والأسموني ٤٢/١ ، ٢١٢/٣ ، وحاشية آیس ٤٢/١ ؛ والهمع والدرر رقم =

نظير دخول نون الوقاية عليه في قوله :
*= *أَمْسِلْمَنِي إِلَى قَوْمِي شَرَاحِي (٢)* = ٣٤٩

= ١٣٨٤ . وقبله :

رأيت إن جاءت به أملاداً مرجلاً ويلبس البرودا

(٢) ليزيد بن محمد الحارثي . وصدره :

* فما أدرى وكل الظن ظني *

وشرحه : مرخم شراحيل دون نداء .

وفي شرح شواهد المغني للسيوطى رقم ٧٧٠ : أن البيت ليزيد بن مخزم

الحارثي . قال أبو محمد : ذكر الفراء هذا البيت على هذا النمط ليجعله

باباً من النحو ، والصواب :

فما أدرى وكل ظنٌّ أيسملنى بنى البدء اللقاح

وبنوا البدء اللقاح : هم الذين لا يدينون للملوك أو لم يصبهم من الجاهلية

سباء .

من شواهد : المغني ١/٣٨٠، ٢/٧١٦.

باب نواصِب الفعل المضارع قاعدة [في أَنْ]

«أَنْ» أصل النواصِب للفعل وأم الباب بالاتفاق كما نقله أبو حيّان في (شرح التسهيل)، ومن ثم اختصت بأحكام : منها : إعمالها ظاهرة ومضمرة وغيرها لا ينصب إلَّا مظهراً .

ومنها : أجاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف وال مجرور اختياراً قياساً على أن المشدة بجامع اشتراكهما في المصدرية والعمل نحو : أريد أَنْ عِندي تَقْعُد ، وأن في الدار تَقْعُد ، [١١٠/٢] ولم يُحُرَّز أحد ذلك في سائر الأدوات إلَّا اضطراراً .

ضابط [في إذْنْ]

قال الأندلسي في (شرح المفصل) : إذْن لها ثلاثة أحوال :

حال : تُنصِّب فيها الْبَتَّة ، وهي عند توفر الشرائط الخمس :
أن تكون جواباً ، وأن لا يكون معها حرف عطف ، وأن يعتمد
الفعل عليها ، وأن لا يفصل بينها وبين الفعل بغير الهمزة ، وأن يكون
الفعل مستقبلاً .

وحال : لا تعمل فيه الْبَتَّة وهي عند اختلال أحد الشرائط .
وحال : يجوز فيها الأمران : وهو عند دخول حرف العطف
عليها .

ثم لها ثلاثة أحوال أخرى .
أن تقدم وأن تتوسط وأن تتأخر ، فإن تقدّمت وتوفّرت بقية
الشروط أعملت .

وإن توسّطت أو تأخرت لم تعمل ، وضاعت في هذه الأحوال
ظنت وأحوالها التي تعمل في رتبتها وهو التقدّم . ويجوز الإلغاء إذا
فارقته ، فكذلك إذا إبتدىء بها ، واعتمد^(٣) الفعل عليها في الجواب
أعملت ، لوقعها في رتبتها ، وتلغى إذا فارقته ، إلا أن الفعل فضل عليها
بأنه يجوز فيه الإعمال والإلغاء و «إذن» لا يجوز فيها إذا فارقت الأول
إلا الإلغاء ، لكون عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال خصوصاً إذا
كانت عوامل الأسماء أفعالاً ، وعامل الفعل لا يكون إلا حرفاً .

(٣) في ط : «واعمد» ، تحريف ، صوابه من المخطوطات .

وقال الشلوبين في (شرح الجُزوئيَّة) : اتسعت العرب في « إذن » اتساعاً لم تسعه في غيرها من النواصب ، فأجازت دخولها على الأسماء نحو : إذن عبد الله يقول ذلك ، وعلى الأفعال ،

وأجازوا دخولها على الحال وعلى المستقبل .

وأجازوا أن تتأخر عن الفعل نحو : أكرمك إذن . فهذه اتساعات في - إذن - انفردت بها دون غيرها من نواصب الأفعال . وأجازوا أيضاً فيها فصلها من الفعل بالقسم ولا يجوز ذلك في سائر نواصب الفعل .

فلما اتسعوا في إذن هذه الاتساعات قويت بذلك عندهم شبهاً بعوامل الأسماء الناصبة لقوتها بهذا التصرف الذي تصرفته ، ولكن لا يكُلّ عوامل الأسماء بل بظنت وأخواتها فقط ، فأجازوا فيها الإعمال والإلغاء إِلَّا أن - ظنت - إذا توسيطت يجوز فيه الإعمال [١١١/٢] والإلغاء ، وإذن - إذا / توسيطت يجب فيها الإلغاء لأن المُشبّه بالشيء لا يقوى قُوَّة المُشبّه به ، فحطت عنها بأن أُلْغيت ليس إِلَّا .

[جواز الرفع والنصب والجزم في الأفعال الداخلة عليها

[إذن]

(فائدة) : يتصرّر في بعض الأفعال الداخلة عليه « إذن » أن تُنصب وترفع وتُجزم ، وذلك نحو : إن تأني أكرمك وإذن أحسن

إليك ، يحتمل أن يكون إنشاءً فيجوز النصب ، والرفع لأجل الواو ، ويحتمل التأكيد فتجزم ، وتحتمل الحال فترفع أيضاً .

ضابط

[في حتى]

قال عبد اللطيف البغدادي في (اللمع الكاملية) : ليس في الحروف الناقبة للفعل ما ينصب مضمراً إلّا «أنْ» خاصة ، كما أنه ليس فيها ما يجزم مضمراً سوى «أنْ» وليس في نواصي الفعل ما يلغى سوى إذن .

قال ذو اللسانين الحسين بن إبراهيم النطري^(١) :

جواب ما استفهموا بفاء يكون نصباً بلا امتراء
كالأمر والنهي والتمني والغرض والجحد والدعا

(١) هو الحسين بن إبراهيم أبو عبد الله النطري بفتح الطاء ، وسكون التون ، الأصبهاني النحوي ، الملقب بذى اللسانين .

مات في جمادى الآخرة سنة تسع وتسعين وأربعين

ومن شعره :

العرّ مخصوص به العلماء مال لأنام سواهم ما شاءوا
إن الأكابر يحكمون على الورى وعلى الأكابر يحكم العلماء
وله :

أسوا الأمة حالاً رجُل عالم يقضي عليه جاہل

ضابط

[في الأسباب المانعة من الرفع]

قال أبو محمد بن السيد : الأسباب المانعة من الرفع بعد حتى سِتَّة : أربعة مُتفق عليها ، واثنان مختلف فيما ، فالأربعة المتفق عليها : نَفْي الفعل الموجب للدخول نحو : ما سِرْتُ حتى أدخلها ، ودخول الاستفهام عليه نحو : أسرت حتى تَدْخُلَها ؟ والتقليل الذي يراد به التَّفِي نحو : قَلَّما سرت حتى أَدْخُلَها ، وأن تقع حتى موقعاً تكون فيه خبراً نحو: كان سيري حتى أدخلها .

والاثنان المختلف فيما : الامتناع من جواز التّقديم والتأخير ، وأن يلحق الكلام عوارض الشك .

باب الجوازم

قاعدة [إنْ أصل أدوات الشرط]

[١١٢ / ٢] إنْ أصل أدوات الشرط وأمّ الباب ، قال ابن يعيش لأنها تَدْخُل / في مواضع الجزاء كلّها .

وسائل حروف الجَزاء لها مواضع مخصوصة : فَمَنْ شَرْطَ فيمن يعقل ، ومتى شرط في الزَّمان ، وليس أن كذلك ، بل تأتي شرطاً في الأشياء كلّها . انتهى .

[إنْ أصل أدوات الشرط]

وقال ابن القوّاس في (شرح الدرة) : إنما كانت «إن» أصل أدوات الشرط ، لأنها حرف وأصل المعاني للحروف ، ولأن الشرط بها يعم ما كان عيناً أو مكاناً ، ومن ثم اختصت بأمور : منها جواز حذف الفعلين بعدها .

[إنْ أمّ الجزاء]

قال أبو بكر بن الأنباري : إنما صارت «إن» أمّ الجزاء ، لأنها بغلبتها عليه تنفرد ، وتدّي عن الفعلين ، يقول الرجل : لا أقصد فلاناً لأنه لا يعرف حقّ من يقصده ، فيقال له : زُره وإن ، يُراد : وإن كان كذلك فزره ، فتكلّفي إنْ مِن الشَّيْئَيْن ، ولا يعرف ذلك في غيرها من حروف الشرط . انتهى .

قال أبو حيّان : وظاهر كلامه وكلام غيره أنه ليس مخصوصاً بالضرورة ، لكن صرّح الرّضي بأنه خاص بالشعر .

ومنها : قال أبو حيّان : لا أحفظ أنه جاء فعل الشرط ممحظفاً ، والجواب ممحظفاً أيضاً بعد غَيْرِ (إن) .

ومنها : جَوَز بعضهم حذف «إن» لكن الجمّهور على منعه .

ولا يجوز حذف غيرها من أدوات الشرط إجماعاً، كما لا يجوز حذف سائر الجوازم ولا حرف الجرّ .

ومنها : يجوز إيلاؤها الاسم على إضمار فعل يفسّره ما بعده نحو : « وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ »^(١) ، ولا يجوز ذلك في غيرها من الأدوات إلّا في الضرورة كما جزم به في (التسهيل) .

قال ابن يعيش وأبو حيّان : وخصّت « إنْ » بالجواز لكونها في الشرط أصلّ .

ضابط

[في أدوات الشرط بالنسبة إلى « ما »]

قال أبو حيّان : أدوات الشرط بالنسبة إلى (ما) على ثلاثة

/ [١١٣/٢] أقسام :

قسم : لا تلحقه (ما) وهو : مَنْ ، وَمَا ، وَمَهْمَا ، وَأَنْي .

وَقَسْمٌ : تكون (ما) شرطاً في عمله الجزم وذلك : إِذْ ،

وحيث .

وَقَسْمٌ : يكون لحاق (ما) له على جهة الجواز وهو : إِنْ ، وَمَتَى ، وَأَيْن ، وَأَيْ ، وَأَيَّان .

(١) التوبية / ٦

[الفاء تربط شبه الجواب بشبه الشرط]

(فائدة) : قال ابن هشام كما تربط الفاء الجواب بشرطه كذلك تربط شبه الجواب بشبه الشرط وذلك في نحو : الذي يأتيني فله درهم . ويدخلوها فهم ما أراده المتكلّم من ترتب لزوم الدرهم على الإتيان . ولو لم تدخل احتمل ذلك وغيره .

وهذه الفاء بمنزلة لام التوطئة في نحو «لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ»^(١) في إيدانها بما أراده المتكلّم من معنى القسم .

[بعض جمل لا يجوز أن تقع شرطاً]

(فائدة) : قال ابن هشام في (تذكّرته) . بعض الجمل لا تصح أن تقع شرطاً ، وذلك يقتضي عدم ارتباط طبيعي بينها وبين أداة الشرط فاستعين على إيقاعها جواباً له برابطٍ وهو الفاء أو ما يخلفها ، وهذا كمعنى التّعدية .

قاعدة

[الجازم أضعف من الجار ، وفرع عليه]

الجزّام أضعف من الجار . قاله ابن الخباز وفرع عليه أنه لا

(١) الحشر / ١٢ .

يُضمن^(١) البتة ؛ ولهذا أقصد قول الكوفيين : إن فعل الأمر مجزوم بلام الأمر المضمرة .

وذكره أبو حيّان في (شرح التسهيل) وفَرَعَ عليه أنه لا يجوز الفصل بين لام الأمر والفعل لا بعمول الفعل ولا بغيره وإن روى عنهم الفصل بين الجار والمجرور بالقسم نحو قولهم : اشتريتهُ بواهلهِ أَلْفِ درهم ، فإن ذلك لا يجوز في اللام ، لأن عامل الجزم أضعف من عامل الجرّ .

وفَرَعَ عليه الأخفش واختاره الشَّلَوَيْنَ وابن مالك : أن جواب الشرط مجزوم بفعل الشرط لا بالأداة ، وقال : لأن الجار إذا كان لا يعمل عمليين وهو أقوى من الجازم ، فالجازم أولى أن لا يعملهما .

وقال ابن النحاس في (التعليق) : الجازم في الأفعال نظير الجار في الأسماء وأضعف منه ، لأن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء . وإذا كان حذف حرف الجرّ، وإبقاء عمله ضعيفاً فأأن يضعف [١١٤/٢] حَذْفُ الجازم وإبقاء عمله أولى وأحرى / .

قاعدة

[اتصال المجزوم بجازمه أشد من اتصال المجرور

بجازره [

قال ابن جنّي في (كتاب العاقب) : اتصال المجزوم بجازمه

(١) هكذا في النسخ ولعله : « لا يضم » بالراء .

أشد من اتصال المجرور بجاره ، وذلك أن عوامل الاسم أقوى من عوامل الفعل ، فلما قويت حاجة المجرور إلى جاره كانت حاجة المجزوم إلى جازمه أقوى .

قال : وجواب الشرط أشد اتصالاً بالشرط من جواب القسم ، وذلك أن جواب القسم ليس بمعمول للقسم ، كما كان جواب الشرط معمولاً للشرط ، فقولك : لا أقوم من قولك : أقسمت لا أقوم ليس اتصاله بأقسمت كاتصال الجواب بالشرط .

وإذا كان كذلك ، ولم يُجز تقديم جواب القسم عليه مع كون القسم ليس عاملاً في جوابه كان امتناع تقديم جواب الشرط عليه لكونه جواباً ، وكونه مجزوماً بالشرط أبدر .

باب الأدوات

قاعدة

[الألف أصل الأدوات]

قال ابن هشام في (المغني)^(١) : الألف أصل أدوات الاستفهام ، ولهذا خصت بأحكام .
أحدها : جواز حذفها .

الثاني : أنها ترِد لطلب التّصور نحو : أزيد قائم أم عمرو؟
ولطلب التّصديق نحو : أزيد قائم؟

(١) انظر المغني ٧/١

« وهل » مختصة بطلب التّصديق نحو : هل قام زيد . وبقية الأدوات مختصة بطلب التّصور نحو : من جاءك ؟ وما صنعت ؟ وكم مالك ؟ وأين بيتك ؟ ومتى سفرك ؟ .

الثالث : أنها تدخل على الإثبات وعلى التّفني . ذكره بعضهم وهو متৎضب بأم فإنّها تشاركتها في ذلك نحو : أقام زيد أم لم يقم ؟

الرابع : تمام التّصدير بدليل أنها لا تذكر بعدم أم التي للإضراب كما يذكر غيرها ، لا تقول : قام زيد أم قعد . وتقول : أم [١١٥/٢] هل قَعَد ، وأنها إذا كانت في جملة / معطوفة بالواو أو بالفاء أو بضم قدّمت على العاطف تبيّناً على أصالتها في التّصدير نحو : ﴿أَوْلَمْ يَنْظُرُوا﴾^(١) ، ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا﴾^(٢) ، ﴿أَثُمْ إِذَا مَا وَقَع﴾^(٣) ، وأخواتها تتأخر عن حرف العطف كما هو قياس جميع أجزاء الجملة نحو : ﴿كَيْفَ تَكْفُرُون﴾^(٤) ، ﴿فَأَيْنَ تَدْهَبُون﴾^(٥) ، ﴿فَهُلْ يُهَلِّكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُون﴾^(٦) . هذا ما ذكره ابن هشام .

وقال ابن عييش في (شرح المفصل) : الهمزة أصل أدوات

(١) الأعراف / ١٨٥.

(٢) غافر / ٨٢ ، ومحمد / ١٠ .

(٣) يونس / ٥١ .

(٤) البقرة / ٢٨ .

(٥) التّكوير / ٢٦ .

(٦) الأحقاف / ٣٥ .

الاستفهام ، وأم الباب ، وأعم تصرّفاً ، وأقوى في باب الاستفهام ، لأنها تدخل في مواضع الاستفهام كلّها . وغيرها مما يُستفهم به يلزم موضعًا ويختصّ به ويتنتقل عنه إلى غير الاستفهام نحو : مَنْ ، وَكُمْ ، وَهُلْ ، فَمَنْ سؤال عَمَّنْ يعقل ، وقد تنتقل فتكون بمعنى الذي ، و « كُم » سؤال عن عَدِّ ، وقد تستعمل بمعنى رُبْ ، وهل لا تسأل بها في جميع المواضع ألا ترى أنك تقول : أزيد عندك أم عمرو؟ ، على معنى أيهما عندك ؟ ولا يجوز في ذلك المعنى أن تقول : هل زيد عندك أم عمرو؟ وقد تنتقل عن الاستفهام إلى معنى - قد ، نحو : ﴿ هل أتى على الإنسان ﴾^(١) أي قد أتى . وقد تكون بمعنى النفي نحو : ﴿ هل جزاء الإحسان إِلَّا الإحسان ﴾^(٢) ، وإذا كانت الهمزة أعمّ تصرّفاً وأقوى في باب الاستفهام توسعوا فيها أكثر مما توسعوا في غيرها من حروف الاستفهام ، فلم يستقبحوا أن يكون بعدها المبتدأ والخبر ، ويكون الخبر فعلاً نحو : أزيد قام ، واستقبح ذلك في غيرها من حروف الاستفهام لقلة تصرّفها فلا يقال : هل زيد قام .

[تقسيم حروف النفي]

(فائدة) : قال الأندلسـي : حروف النـفي ستـة : – اثنان لنـفي الماضي ، وهمـا : لم ، ولـمـا ، واثنان لنـفي الحال ، وهمـا : ما وإنـ ،

(١) الإنسان / ١.

(٢) الرـحـمن / ٦٠.

وإثناان لنفي المستقبل وهمما : لا ولن .

[إذا التفسيرية]

(فائدة) : قال الزنجاني شارح (الهادي) : وقد يفسّر الكلام بإذا ، تقول : عَسْعَ الليل : إذا أظلم فتجعل أظلم تفسيراً لسعس ، لكنك إذا فسرت جملة فعلية مسندة إلى ضمير المتكلّم بأي ضمّمت تاء^(١) الضمير فتقول : استكتمته سِرِّي أي سأّلته كُتمانه بضمّ تاء سأّلته ، لأنك تحكي كلام المعتبر عن نفسه .

وإذا فسرتها بإذا فتحت فقلت : إذا سأّلته كُتمانه لأنك تخاطبه

[١١٦ / ٢] أي أنك تقول ذلك ، إذا نقلت / ذلك الفعل .

وقال بعض الشارحين للمفصل : السِّرِّ في ذلك أن (أي) تفسيره فيبني على أن يطابق ما بعدها لما قبلها ، والأول مضموم فالثاني مثُلُه . وإذا شرط تعلق بقول المخاطب على فعله الذي ألحقه بالضمير فمحال فيه الضم .

وأنشد في ذلك المعنى :

| | |
|---------------------------------|-------------------------------------|
| إذا كنت بأي فِعْلًا تفسّره | فَضْمَ تاءَكَ فِيهِ ضَمْ مُعْتَرِفٍ |
| ففتحة التاء أمرٌ غيرٌ مُختَلِفٌ | وإن تكن بإذا يوماً تفسّره |

(١) في ط : « ناء » مكان : « تاء » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

وقد أورد ذلك الطبيبي في حاشية (الكشاف) ثم ابن هشام في (المغني) .

[مواضع « ما »]

(فائدة) : ذكر ابن عصفور أنَّ لـ « ما » خمسة وثلاثين مَوْضِعًا :

الأول : الاستفهامية .

الثاني : الموصولة .

الثالث : التي للتعجب .

الرابع : النَّكْرَةُ التي تلزمها الصَّفَةُ نحو: مررت بما معجب لك .

الخامس : الشرطية ، وهي في هذه المواضع الخمسة تكون أسماءً .

السادس : الكافية التي تدخل على العامل فتبطل عمله نحو: إنما زيد قائمٌ .

السابع : المسلطَةُ وهي التي تدخل على ما لا يعمل فتوجب له العمل وذلك : حيث وإذ ، وهي ضدَّ التي قبلها .

الثامن : التي تدخل بين العامل ومعموله فلا تمنعه العمل ، ولا

تُفيد أكثر من التأكيد كقوله : « فِيمَا رَحْمَةٌ »^(١) ، « فِيمَا نَقْضِيهِمْ »^(٢) .

التاسع : التي تجري مجرى أن الخفيفة الموصولة بالفعل مثل : يعجبني^(٣) ما تصنع أي يعجبني أن تصنع .

العاشر : التي يراد بها الدوام والاتصال كقولك : لا أكلمك ما ذر شارق .

الحادي عشر : التي تجري مجرى الصفة وهي ثلاثة أقسام : /
قسم : يراد به التعظيم للشيء والتهويل نحو :

[١١٧/٢]

* = ٣٥٠ * لأمر ما يسود من يسود^(٤)

وقسم : يراد به التحقيق نحو : وهل أعطيت إلا عطية ما .

وقسم : لا يراد به واحد منهما ، بل يراد به التنويع نحو : ضربت

(١) آل عمران / ١٥٩ .

(٢) النساء / ١٥٥ .

(٣) في ط فقط : « ويعجبني » بالواو .

(٤) لأنس بن مدركة الخثعمي كما نسبه سيبويه وصدره :
* عزمت على إقامة ذي صباح *

من شواهد : سيبويه ١٦/١ ، والهمع / ٣٠٥ ، والهمع والدرر ٧٦٧ ،

ومجاز القرآن ٢٠١/١ ، والخصائص ٣٢/٣ ، وابن عييش ١٢/٣ ،

والخزانة ٤٦٧/٢ ، ٥٤٥/٢ .

ضرباً ما ، أي نوعاً من الضرب .

الرابع عشر : النافية التي يعملها أهل الحجاز وتلغيها بنو

تميم :

الخامس عشر : النافية التي لا يختلفون فيها أنها لا تعمل شيئاً نحو : ما قام زيد .

السادس عشر : الموجية وهي التي تدخل على النفي فينعكس إيجاباً، كما تدخل التي قبلها على الإيجاب، فينعكس نفياً، وهي التي في قولك : ما زال زيد قائماً ، وأخواتها .

السابع عشر : الدالة بين المبتدأ والخبر نحو : ﴿ وقليل ما هم ﴾^(١) .

الثامن عشر : التي تكون عوضاً من الفعل في قولهم : افعُل هذا إما لا ، أي إنْ كُنْتَ لا تفعل غيره .

التاسع عشر : التي تدخل على إن الشرطية فتهيئها لدخول نون التوكيد على شرطها نحو : ﴿ فإما تَرِين ﴾^(٢) .

العشرون : التي تدخل على - لم - فتضيّرها ظرف زمان بعد أن كانت حرفأ نحو : لما قُمْتَ قُمْتُ .

(١) ص ٢٤ / .

(٢) مريم / ٢٦ .

الحادي والعشرون : والثاني والعشرون : التي تدخل على لورامتناعية فتصير إلى التخصيص أو بمعنى لولا الامتناعية .

الثالث والعشرون : التي تدخل على كل فتصيرها ظرف زمان نحو : كلما جئت أكرمتُك .

الرابع والعشرون ، والخامس والعشرون : التي تدخل على إنْ فتفيد معنى التّحقيق نحو قوله لمن يدعى النحو : إنما قرأت الجَملَ ، [١١٨/٢] أو معنى الحصر نحو : إنما زيد عالم / .

السادس والعشرون : التي تدخل على (قَلَ) فتهيئها للدخول على الأفعال .

السابع والعشرون : التي تدخل على نعم وبشّ نحو : ﴿فِعْمًا هِيَ﴾^(١) ، ﴿بِسْمِ اشْتَرَوا﴾^(٢) .

الثامن والعشرون : التي توصل بمن الجارة فتصير بمعنى رُبّ ، نحو :

* إِنَا لَمِّا نَضَرْبُ الْكَبْشَ ضَرَبَةً^(٣)

(١) البقرة / ٢٧١.

(٢) البقرة / ٩٠.

(٣) لأبي حيّة النميري . وتمامه :

* عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِي اللَّسَانَ مِنَ الْفَمِ *

من شواهد المغني ١/٣٤٤ ، ٣٥٧ ، والخزانة ٤/٢٨٢ ، والهمع والدرر

التاسع والعشرون : المحدوفة من (أما) نحو :

* ٣٥٢ = * ما ترى الْدَّهْر قد أباد معداً *

انتهى ما ذكره ابن عصفور فلم يذكر الستة الباقية . وجمع بعضهم لها معاني تسعه في بيت فقال :

تعجب بما اشرط زِد صِلْ انكِرْهُ واصِفًا
ويسْتَفْهِمُ^(١) انفِ المُصْدِرِيَّةَ وَاكْفُفَا

رقم ١١٢٩ . وهو أيضاً من شواهد : سيبويه ٤٧٧ / ١ ، والمقتضب ٤ / ١٧٤ ، وابن الشجري ٢٤٤ / ٢ ، والتصريح ١٠ / ٢ . والكبش : سيد القوم .

(١) قائله مجهول ، وتمامه :

* وأباد السَّرَّاه من عدنان *

من شواهد : المغني ١ / ٥٧ ، وشرح شواهد المغني للسيوطى ١٧٣ ، والهمع والدرر رقم ١٣٣٦ .

وفي المغني : وزاد المالقي لـ « أما » معنى ثالثاً ، وهو أن تكون حرف عرض : بمنزلة ألا ، فتختصر بالفعل نحو : أما تقوم وقد تحذف هذه الهمزة ثم ذكر الشاهد .

(٢) في ط : « ونسبتهم » مَكان : « ويستفهم » تحرير صوابه من المخطوطات والأسلوب .

باب المصدر

قاعدة [المصدر أشد ملابسة للفعل من الصفة]

قال ابن جنّي في (الخصائص) : المصدر أشد أشد ملابسة للفعل من الصفة ، ألا ترى أن في الصفة نحو قوله : مررت بـأبـل مائـة ، ومررت بـرـجل أبـي عـشـرة أبـوه ، ومررت بـقـاع عـرـفـج^(١) كـلـه ، ومررت بـصـحـيفـة طـين خـاتـمـها ، ومررت بـحـيـة ذـرـاع طـولـها ، وليس هذا مما يُشـابـبـ به المـصـدـرـ ، إنـماـ هوـ ذـلـكـ الحـدـثـ الصـافـيـ كالـضـربـ والـقـتـلـ والأـكـلـ والـشـربـ .

[سواء أجرى مجرى المصدر]

(فائدة) : قال أبو الحسين ابن أبي الربيع في (شرح الإيضاح) : اعلم أن (سواء) أجرى عندهم مجرى المصدر ، فأخبر به عن اثنين فقيل : زيد وعمرو سواء ، كما تقول زيد وعمرو خصم .

وفي سواء أمر آخر اختص به : أنه لا يرفع الظاهر إلا أن يكون

(١) العرج : شجر سهلي ، واحدته بهاء .

معطوفاً على المضمر نحو : مررت بـرجل سواء هو والعدم .

إن خفَضْتَ كان نَعْتًا ، وكان في (سواء) ضمير ، وكان العدم
معطوفاً على الضمير وهو توكيده .

وإن رفعت (سواء) كان خبراً مقدماً وهو مبتدأ و (العدم) معطوفٌ عليه .

ولم يُشنَّ لأنَّه جرى عندَه مجرِّى المَصْدَرِ . وهذا يُحفظ ولا يقاس عليه . ولا يجوز أن تقول : زيد / سواءً وعمرو ، على أن يكون [١١٩/٢] سواءً خبراً عنَّهما ، كما لا تقول : زيد قائمان وعمرو ، لأنَّ العامل في الخبر هو المبتدأ ، والمبتدأ هنا مجموع الاسمين ، فقدم الخبر عليهما أو أخره عنهما ، ولا تجعله بينَهما ، فتكون قد جعلت المعمول بين أجزاء العامل وهذا لا يجوز .

قاعدة [في ورود صيغة مفعِّل بالكسر للمصدر والزمان
والمكان]

الأصل في مَفْعُل للمصدر والزمان والمكان أن يكون بالفتح نحو المأكَل والمشرب والمذهب والمخرج والمدخل .

قال في (البسيط) : وقد خرج عن هذا الأصل إحدى عشرة

لفظة جاءت بالكسر وهي : المَنْسِك ، والمَطْلِع^(١) في قراءة الكسائي ، والمَجْزِر ، والمَنْبِت ، والمَشْرِق ، والمَغْرِب ، والمَسْقِط ، والمَسْكِن والمَرْفِق ، والمَفْرِق ، والمسِّجد .

قال ابن باشاذ : فهذه كلها تكسر إذا أردت بها المكان ، فإن أردت بها المصدر فتحت لا غير .

قال صاحب البسيط : ولم يأت في أسماء الزَّمان والمَكَان مَفْعُل بالضم إلَّا مع تاء التأنيث نحو مَقْبُرَة ، ومَكْرُمَة ، وَمَادِبَة .

[ما يشتق من المصدر]

(فائدة) في (تذكرة) ابن الصائغ : يشتق من المصدر تسعة : الفعل، واسم الفاعل ، والمثال ، واسم المفعول ، وصيغة المفاضلة ، والصفة المشبهة ، واسم المصدر ، واسم الآلة ، واسم الزمان والمَكَان .

التاسع : اسم الشيء المعد للفعل كالمسِّجد اسم للبيت المعد للصلوة والسجود ، فأما المسجد فاسم لمكان السجود ، وليس اسمًا للبيت بل لموضع السجود من البيت .

(١) من قوله تعالى : ﴿هَنَى إِذَا بَلَغَ مَطْلَعَ الشَّمْس﴾ ، الكهف ٩٠ . والقراءة بالكسر قراءة سبعية ، وهي قراءة حفص في المصحف الذي بين أيدينا . أما قراءة الفتح فهي قراءة : ابن كثير ، وابن محيصن والحسن ، وعيسى ، ومجاهد . انظر القراءة رقم ٤٨٨٧ في معجم القراءات .

[نظم صيغ التّفعال بالكسر]

(فائدة) قال بعضهم :

أرى التّفعال في المصدّ ر بالفتح هو الباب
وتفعال بكسر التاء في الأسماء إيجاب
وللتّجفاف^(١) والتّقصاص^(٢) رُ والتّلقاء^(٣) أرباب
وتبنّاً^(٤) وتلقاء^(٥) لمن عابوا
وتَمْثَالٌ وَتَمْسَاحٌ^(٧) وَتَمْرَادٌ^(٨) وَتَضْرَابٌ^(٩)

(١) التجفاف بالكسر : آلة للحرب يلبسُهُ الفرسُ والإنسانُ ليقيه في الحرب .
انظر القاموس .

(٢) التّقصاص والتّقصارة بالكسر : القلادة . انظر القاموس .

(٣) في نسخة المتحف البريطاني : « التلقاء » بالفاء ، وفي ط : « التلقاء »
وهو تحريف ، والصواب : « التلقاء » بفاء وقاف في آخره كما في نسخة
الأزهر ، وهذا موافق لما في القاموس : التلقاء أو اللائق بكسرها : ثوبان
يلفق أحدهما بالأخر .

(٤) التّبنا والتبالة بالكسر : القصير كما في القاموس .

(٥) تلقاء وتلقاء ، وتشدّ قافهما أي عظيم اللّقم .

(٦) في ط : « تلقاء » بالكاف ، تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة ،
والمزهر ١٣٨/٢ والتلقاء بالعين : كثير اللعب .

(٧) تمساح : كذاب .

(٨) في القاموس : التّمراد بالكسر : بيت صغير في بيت الحمام لمبيضه فإذا
نسقه بعضاً فوق بعض فهو التّماريد .

(٩) ناقة تضراب : قرية العهد بقرع الفحل .

[١٢٠/٢] وَتِرْبَاكٌ^(١) وَتِعْشَارٌ^(٢) بِهَا عَابِرَا /

وَتِيَّانٌ^(٤) وَتِلْقَاءٌ^(٥) إِذَا آبَوا

فِهِذِهِ سَتَةُ عَشَرَ اسْمًا مَكْسُورَةً الْأَوَّلَيْنَ بَلْ لَا يَكَادُ يُوجَدُ فِي الْكَلَامِ
غَيْرُهَا^(٦) . وَمَا سَوَاهَا تَأْتِي مَصَادِرُهُ مَفْتوحَاتٌ أَبْدَأَ مُثْلُ التَّذَكَارِ
وَالْتَّسْبَابِ ، وَنَحْوُهُمَا .

(١) تِرْبَاكٌ : مَوْضِعٌ .

(٢) تِعْشَارٌ : مَوْضِعٌ .

(٣) هَكَذَا فِي طِبَاعَيْنِ وَتَاءَيْنِ . وَفِي نَسْخَةِ الْمُتْحَفِ الْبَرِيْطَانِيِّ بِالْغَيْنِ
وَتَاءَيْنِ ، وَبِقِيَّةِ النَّسْخِ الْمُخْطُوْطَةِ بِالْغَيْنِ وَتَاءَيْنِ .

وَلَعَلَّهَا : تِرْبَاعٌ : وَهُوَ مَوْضِعٌ انْظُرْ المَزْهَرَ ٢/١٣٨ .

(٤) وَتِيَّانٌ : بِيَانٌ .

(٥) تِهْوَاءُ مِنَ الْلَّيلِ : أَيْ قَطْعَةٌ .

(٦) وَتِلْقَاءٌ : قَبْلَتَكِ .

(٧) فِي المَزْهَرَ ٢/١٣٨ مَا نَصَهُ : « وَزَادَ أَبُو الْعَلَاءِ فِيمَا نَقَلَهُ ابْنُ مَكْتُومٍ فِي
تَذَكِرَتِهِ : التَّيَّانَ لِلْعِدْيُوطِ . [وَهُوَ الَّذِي يَحْدُثُ عِنْدَ الْجَمَاعِ أَوْ يَنْزَلُ قَبْلَ
الْإِبْلَاجِ . اَنْظُرْ الْقَامُوسَ (بَابُ الْهَزَّةِ وَالتَّاءِ) : (التَّيَّانَ)، وَالتَّيَّارِ]
لِلْحَبْلِ الْمُقْطُوْعِ ، وَالتَّنْظَارِ : مِنَ الْمَنَاظِرِ، وَتِيقَافُ الْهَلَالِ : موافِقَتِهِ،
وَالْتَّمَنَانِ : خِيطٌ يُشَدُّ بِهِ الْفَسْطَاطُ وَالْتَّقَوَالُ : كَثِيرُ الْقُولِ ، وَالْتَّمَسَاحِ :
الْدَّابَةِ الْمُعْرُوفَةِ ، وَتِرْعَامٌ : اسْمُ شَاعِرٍ ، وَالْتَّمَزَاحُ : الْكَثِيرُ الْمَزَحُ .
وَالْتِيفَاقُ : الْكَثِيرُ الْاِنْفَاقُ، وَالْتَّطَوَافُ : ثُوبٌ كَانَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ قَرِيشٍ تَعِيرُهُ
لِلْمَرْأَةِ الْأَجْنبِيَّةِ تَطُوفُ بِهِ ، وَالْتَّشَفَاقُ : فَرْسٌ مَعْرُوفٌ . اَنْتَهَى كَلَامُ أَبِي
الْعَلَاءِ . وَانْظُرْ المَزْهَرَ ٢/١٣٨ ، ١٣٩ .

باب الصفات

[الْبَأْسَاءُ لِيْسَ لَهُ أَفْعُلٌ]

في (الصحاح) : الْبَأْسَاءُ : الشَّدَّةُ . قال الأخفش : بني على فَعْلَاءَ ، وليس له أفعل ، لأنَّه اسْمٌ ، كما قد يجيءُ أفعل في الأسماء وليس معه فعلاء نحو : أَحْمَدٌ .

[عَدْ الصَّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ]

(فائدة) : قال في (البسيط) : التَّرْكِيبُ يقتضي أن يبلغ عدد ^(١) الصَّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ مائتين وثلاثة وأربعين بناءً .

وذلك أن معمول الصَّفَةِ إِمَّا مُحَلِّي بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، أو مضافاً ، أو مجرداً عن كل واحد منها . وكل واحد من هذه الْثَّلَاثَةِ قد يكون مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً . فهذه تسعه أحوال باعتبار المعمول .

والصَّفَةِ قد تكون متضمنة لضمير المذَكُورِ وتشتيته وجمعه ، ولضمير المؤنثِ وتشتيته وجمعه .

(١) في ط : « عَدْ » باللام ، تحرير واضح .

وغير متضمنة لضمير إفرادٍ ولا تثنية ولا جمع فهذه تسعة^(١).

والصفة قد تكون مع كلّ واحد منهما معرفة بالألف واللام أو مضافةً أو نكرة ، فهذه سبعة وعشرون باعتبار حال الصفة .

وإذا ضربت في أحوال المعمول وهي تسعة تبلغ مائتين وثلاثة وأربعين بناءً .

باب أسماء الأفعال

ضابط [في أقسامها]

قال في (البسيط) : هي ثلاثة أقسام :

قسم : لم يستعمل إلا معرفة نحو : بله ، وأمين ، لأنه لم يسمع فيهما تنوين .

وقسم : لم يستعمل إلا نكرة وهو ما لم يفارقه التنوين نحو : إيهَا في الكف ، وَوَيْهَا في الإغراء ، وواهَا في التعجب .

وقسم : استعمل معرفةً ونكرةً فينون لإرادة التكير . ويحذف التنوين / لإرادة التعريف وذلك نحو : صَهْ وَمَهْ وإِهْ وَأَفْ .

١٢١/٢]

(١) في هامش نسخة الأشباه الطبعة الثانية طبعة حيدر أباد ما نصه : الصواب سبعة ، لأن غير المتضمنة قسم واحد ، وبهذا يختل حسابه فتدبر .

ضابط [في تقسيم أسماء الأفعال عند ابن يعيش]

قال ابن يعيش : هي ثلاثة أقسام :

قسم : لا يكون إلا لازماً كصه ومه .

وقسم : لا يكون إلا متعدياً نحو : عليك زيداً أي الزمه ، ودونك

بكرأ .

وقسم : يستعمل تارةً لازماً وتارةً متعدياً كرويد وهلم وحيهـل .

قال : ونظير ذلك من الأفعال باب وزنته ، وزنت له ، وكلته

وكلت له .

باب التأنيث

قاعدة [الأصل في الأسماء التذكير]

قال ابن يعيش : الأصل في الأسماء التذكير ، والتأنيث فرع

على التذكير لوجهين :

أحدهما : أن الأسماء قبل الاطلاع على تأنيتها وتذكيرها يعبر

عنها بلفظ مذكر نحو : شيء ، وحيوان ، وإنسان ، فإذا علم تأنيتها
ركبت عليها العلامة .

الثاني : أن المؤنث له علامة فكان فرعاً .

وقال صاحب (البسيط) : التأنيث فرع على التذكير لوجهين :

أحدهما : أن لفظ شيء مذكر ، وهو يطلق على المذكور
والمؤنث .

والثاني : أن المؤنث له علامة تدل على فرعيته إما لفظية
كقائمة ، وإما معنوية وهي أن كمال المذكور مقصود بالذات ، ونقصان
المؤنث مقصود بالعرض ، ونقصان العَرَض فرع على كمال الذات .

ضابط [في الاسم المجرد من علامة التأنيث]

قال أبو حيّان : الاسم الذي لا يكون فيه علامة التأنيث ، إما أن
يكون حقيقي التذكير أو حقيقي التأنيث أو مجازيّهما .
إن كان مجازيّهما فالالأصل فيه التذكير نحو : عُودٌ وحائطٌ ، ولا
[١٢٢ / ٢] يؤتّث شيء من ذلك إلّا مقصوراً على السّماع وبابه اللغة / نحو :
قدْر ، وشمس .

وقد صنّف في ذلك الفراء وأبو حاتم وغيرهما .

وإن كان حقيقي التذكير والتأنيث ، فإنما أن يمتاز فيه المذكور من
المؤنث أو لا يمتاز .

إن امتاز فيؤتّث إن أردت المؤنث ، ويذكّر إن أردت المذكور ،
وذلك نحو : هند ، وزيد .

وإن لم يميّز فيه المذكور من المؤنث ، فإن الاسم إذ ذاك مذكور
سواء أردت به المؤنث أم المذكور ، وذلك نحو : بُرغوث .

قاعدة [الأصل في الأسماء المؤنثة لا تدخلها الهاء]

قال أبو حيّان : الأصل في الأسماء المختصة بالمؤنث أن لا يدخلها الهاء نحو : شيخ ، وعجوز ، وحمار ، وأتان ، وبكّر ، وقلوص ، وجدي ، وعناق ، وتيس ، وعتر ، وخزر^(١) . وأربب . وربما أدخلوا الهاء تأكيداً لفرق كنافة ، ونعجة ، فإنّ مقابلهما : جمل وكبش . وقالوا : غلام ، وجارية ، وخزر ، وعكرشة^(٢) ، وأسد ولبوة^(٣) .

ضابط [لا يوجد تأنيث بحروفين]

قال أبو حيّان لا يوجد في كلامهم ما أنت بحروفين .

ضابط [في تاء التأنيث]

قال ابن مالك في (شرح الكافية) : الأكثر في التاء أن ي جاء بها لتميز المؤنث من المذكر في الصفات ، كمسلم ومسلمة ، وضخم وضخمة .

ومجيئها في الأسماء غير الصفات قليل ، كامرئ وامرأة ،

(١) خزر كصرد : ذكر الأرانب .

(٢) العكرشة : الأربنة الضخمة .

(٣) اللبوة : كسمرة ، وهمزة .

وإنسان وإنسانة ، وَرَجُلٌ وَرَجُلَةٌ ، وَغَلامٌ وَغَلَامَةٌ .

ويكثر مجئها لتميّز الواحد من الجنس الذي لا يصنعه مخلوق كَتْمَرٌ وتمرة ، وَنَخْلٌ وَنَخْلَةٌ ، وَشَجَرٌ وَشَجَرَةٌ .

ويقلّ مجئها لتميّز الجنس من الواحد كَمَاءٌ كثيرة ، وَكَمْءٌ^(١) واحد .

وكذلك يقلّ مجئها لتميّز الواحد من الجنس الذي يصنعه المخلوق نحو : جَرَّ وَجَرَّةٌ ، وَلِبَنٌ وَلِبَنَةٌ ، وَقَلْنَسٌ وَقَلْنَسَوَةٌ ، وَسَفَنٌ وَسَفِينَةٌ .

وقد تكون التاء لازمة فيما يشتراك فيه المذكور والمؤنث كَرْبَعَةٌ ، وهو المعتمد من الرجال ، والمعتدلة من النساء .

وقد تلازم ما يخص المذكر كرجل بُهْمَةٌ ، وهو الشجاع .

وقد تجيء في لفظ مخصوص بالمؤنث لتأكيد تأنيثه كَنْعَجَةٌ [١٢٣/٢] وناقة ، / وقد تجيء للمبالغة كرجل راوية ونَسَابَةٌ .

وقد ي جاء بها معاقبة لِياء مفاعيل ، كَزَنَادِقَةٌ وَجَحَاجَحةٌ^(٥) ، فإذا

(٤) الكمء : نبات : جمعه : أكمء ، وَكَمَاءٌ أو هي اسم للجمع أو هي الواحد : والكمء للجمع ، أو هي تكون واحدة وجمعًا . انظر القاموس .

= (٥) جحاجحة : جمع جحجح ، وهو السيد الكريم السمح ، ولا توصف به المرأة . وفي حديث سيف بن ذي يزن :

جيء بالباء لم يجأ بها ، بل يقال : زناديق ، وجحا جيح فالباء والهاء متعاقبان في هذا النوع .

وقد ي جاء بها دلالة على النّسب كقولهم : أشعى وأشاعته ، وأزرقى وأزارقة ، ومهلبى ومهالبة .

وقد ي جاء بها دلالة على تعریب الأسماء العجمية نحو : كيلجة وكیالجة ، وهي مقدار من کيل معروف ، وموزج موازجة ، هو الخُفت .

وقد ي جاء بها عوضاً من فاء نحو : عدة ، أو من عين نحو : إقامة أو من لام نحو : لغة ومتة . أو من مدة تفعيل نحو تزكية . وقال المهلبى :

أَتَ الْهَاءُ فِي الْكَلَامِ لِعَشْرٍ
وَثَمَانِ لِدِرَّةٍ ثُمَّ دَرَّ^(١)
وَلِمَعْكُوسِ ذَا كَكْمَءٍ وَفَرْقٍ
وَلِمَعْكُوسِهِ كَضْرِبِكَ عَدَّا
وَلِتَكْثِيرِ غَرْفَةٍ لِلمَقْرَرِ
وَلِتَأْكِيدِ جَمْعِ بَعْلٍ وَمَذْحٍ
وَلِجَمْعِ لَمَوْزِجٍ وَلِتَعْوِيْضِ ضَكَّ مَحْذُوفٍ مَصْدَرٌ مُسْتَضَرٌ

* بيض مغالبة غلب حجاجحة *

= انظر اللسان : « جحجح ». وفي ط حجاجحة ، تحريف .

(١) في القاموس : الدّرُّ : اللبن كالدّرَّ .

ولتعويض يا زناديق جاءتْ ولبادي وأدمة^(١) في المسَّرِ
ولإمكان نطق عه^(٢) لحديث ولتعديد مرة في الممر
وبيان لحرْفٍ ثُمَّ لتحرِيك أتى فيه أو مشاكل نشر
ثُمَّ في ثُمَّ للبيان وكرة لالتقا الساكنين في كُلُّ ذِكْرٍ

[علامات المؤنث]

(فائدة) : قال ابن الدهان في (الغرة) : قال الفراء : للمؤنث خمس عشرة علامَةً ، ثمان في الأسماء ، وأربع في الأفعال ، وثلاث في الأدوات .

ثلاث في الأسماء : الهاء ، والألف الممدودة ، والمقصورة ،

(١) هكذا في ط (لياذى) : باللام والباء والذال : ووارمة بالواو والراء ومثلها بعض المخطوطات ، وفي مخطوطة الظاهرية : « ولبازي » بالباء والزاي ، « وأدمة » بالذال .

وفي مخطوطة المتحف البريطاني : « ولبادي وأرب » . ولعل الصواب : « ولبازي » بالباء . والبازى : ضرب من الصقور ويجمع على بُزا . بالباء في آخره ، فهو من الموضع التي تدخلها هاء التأنيث . ولعل الصواب أيضاً « وأدمة » والأدمة : القرابة والوسيلة فهو مصدر أدم كما في القاموس .

وفي العمدة لابن مالك ، / ٧١٧ : « وأدم أدمة ؛ وأدم البعير أدمة ؛ إذا ابيض . فقد زيدت فيه هاء التأنيث - والله أعلم .

(٢) في ط فقط « عنه » مكان : « عه » تحريف ، وعه أمر من وعى يعي ع ، ثم زيدت الهاء فقيل : عه .

والرابعة : تاء الجمع في الهندات ، والخامس : الكسرة في أنتِ .
والسادس : النون في انتنَ ، وهنَ ، والسابعة التاء في : أخت
وبنت ، والثامنة : الياء في هذِي .

والتي في الأفعال النساء / الساكنة في قامتْ ، والياء في تفعلين ،
والكسرة في قُمتِ ، والنون في فَعْلنَ .

والتي في الأدوات : التاء في رُبَّتْ ، وثُمَّتْ ، ولاتْ ، والهاء في : هيئاتْ ، والهاء والألف في قولك : إنها هند قائمة .

قال ابن الذهان : وهذا نحكيه ، وإن لم نعتقد مذهبًا لأنفسنا .

الهاءات

(فائدة) : قال ابن مكتوم في تذكيره ، قال أبو الخطيب الفارسي في (النواذر) : الهاءات ثلاثة : ما تكون بدلاً من تاء التأنيث نحو : ثمرة ، وشجرة .

وهاء استراحة ، تثبت في الوقف دون الوصل نحو : كتابيه ،
ولمه .

^(٤) وهاء أصل مثل هاء وجه ، وشفاه ، ومياه .

قاعدة [أصل الفعل التذكير]

قال ابن القواسم في (شرح الدرة) : أصل الفعل التذكير

(١) في ط فقط : هاء أصل بدون الواو ، تحريف .

لأمرین :

أحدهما : أن مدلوله المصدر ، وهو مذکر ، لأنه جنسُ .

والثاني : أنه عبارة عن انتساب الحدث إلى فاعله في الزَّمن المعين ، ولا معنى للتأنيث فيه لكونه معنوياً ، وإنما تأنيثه للفاعل .

ضابط [في أقسام الأسماء]

في (تذكرة) ابن الصائغ : الأسماء أربعة أقسام : مذکر لفظاً ومعنى كزيد .

ومؤنث لفظاً ومعنى كفاطمة .

ومختلفان كزينب وطلحة^(١) .

(١) لم يذكر القسم الرابع .

باب المقصور والممدود

ضابط [القصر والمد على ثلاثة أقسام]

قال ابن مالك في (شرح الكافية الشافية) : ما فيه وجهان
القصر والمد على ثلاثة أقسام :

الأول : ما يقصر مع الكسر ، ويمد مع الفتح ، كإيـا^(١)
والـيلـى^(٢) ، والـرـوى^(٣) وسيـىـ بـمـعـنـىـ غـيـرـ ، وـقـرـىـ^(٤)ـ الضـيـفـ ،
وـالـقـلـىـ^(٥)ـ .

والثاني : ما يقصر مع الفتح ، ويمد مع الكسر ، كـالأـضـىـ^(٦)

(١) في بعض النسخ المخطوطة : « أبا » بالباء ، والأباء مقصور وممدود .
انظر ابن يعيش ٤٣ / ٦ . (والإيـا) ، كما في القاموس بـابـالـأـلـفـالـلـيـنـةـ : الشـمـسـ
بـالـكـسـرـ وـالـقـصـرـ ، وـبـالـفـتـحـ وـالـمـدـ .

(٢) بـلـىـ الثـوـبـ كـرـضـيـ بـلـىـ بـلـىـ وـبـلـاءـ .

(٣) رـوـيـ منـ المـاءـ وـالـلـبـنـ كـرـضـيـ رـيـاـ ، وـمـاءـ رـوـيـ وـرـوـاءـ .

(٤) قـرـىـ الضـيـفـ قـرـىـ بـالـكـسـرـ وـالـقـصـرـ ، وـالـفـتـحـ وـالـمـدـ : أـضـافـهـ .

(٥) قـلـاهـ كـرـمـاهـ وـرـضـيـهـ قـلـىـ وـقـلـاءـ : أـبـغـضـهـ .

(٦) في طـ فقطـ : كـالـأـضـحـىـ ، وـهـوـ تـحـرـيفـ لـأـنـ الضـحـىـ بـالـقـصـرـ مـدـهـ : ضـحـاءـ
وـضـحـاءـ بـفـتـحـ الضـادـ وـضـمـهـاـ فـهـوـ لـيـسـ دـاخـلـاـ فـيـ الـقـسـمـ الثـانـيـ الـذـيـ يـقـصـرـ مـعـ

[١٢٥/٢] والسّحا١) والصلٰى٢) / والغرى٣) والعدى٤) .

الفتح ، ويُمدَّ مع الكسر .

والصواب من النسخ المخطوطة وكتب اللغة . والأضافة : المستنقع من سيل وغيره ، وجمعه : أصوات وأضياء ، وأصْبَحَ وأضَاءَ .

(١) في ط فقط « والنّجا » بالنون والجيم ، وفي النسخة الأقدم من نسخ الأزهر : « سحا » بالسين والراء ، وتتفق معها نسخة الظاهرية ، وفي نسخة الأزهر الأخرى : « سخا » بالسين والراء ، وقد سقطت الكلمة من نسخة المتحف البريطاني .

أما نسخة الطاء فليس في اللسان إلا النّجاء بالمد وبفتح النون مما يدل على أن الصيغة ليست مراده ، وغير داخلة في القسم الثاني ما كان مكسوراً مع الفتح وممدوداً مع الكسر .

ولعلها : سَحَا . يقال : سحا الكتاب : شدَّه بسحاءة وجمعه سحَا ، وككساء : نبت شائق يرعاه النحل . انظر القاموس : سحى .

(٢) في القاموس : الصّلاء ككساء : الشّواء والوقود أو النار كالصلٰى فيهما .

(٣) في القاموس : وَغَرِيَ به كَرَضِيَ غَرَّاً وَغِرَاءً : أولع كأغْرِي به وفي ابن يعيش ٣٩/٦ : « قالوا : غري بالشيء يغرى به : إذا أولع فهو غر ، غرًا وغراء مقصور وممدود ، فأما الغراء فممدوذ فهو شاذ بمنزلة الظماء من قولهم : سنة ظباء : بينة الظماء جاء على فعال بمنزلة الذهاب والبداء ، والقياس فيما القصر على حد نظائرهما هكذا نقله سيبويه ممدوداً وعليه الغراء ، وخالف في ذلك الأصمعي ورواه مقصوراً . والقياس مع الأصمعي مع الرواية ، فأما قول كثير :

إذا قيل مهلاً فاضت العين بالبكاء غراءً ومذْهَأً مدامع نَهَلُ
بكسر الغين كأنه جعله مصدر : غاري يغارى غراء وهو فاعل ومصدر فاعل
يأتي على فعال مثل : رامي يرمي رماءً .

(٤) في ط فقط : « والعدي٠ » ، وبقية النسخ المخطوطة : « القدي٠ » ولم

الثالث : ما يُصر مع الضم ويمدّ مع الفتح : كالبُؤسى ^(١)
والرُّغبى ^(٢) والعليا ^(٣) والنعما ^(٤) .

فهذا ما ذكره ابن السكّيت . قال : وقد وقع لي ما يُكسر فيقصر
ويضم فَيَمْدَ عن ابن ولاد وهو القرفصي ^(٥) فيكون على هذا أربعة
أقسام :

قال أبو حيان وإنما ذكرت هذه الأقسام في كتب النحو وإن كان
مذكرها السماع ، لأن للنحو فيها حظاً وهو حصر ما جاء من ذلك .
فلو أدعى مدعٍ شيئاً خلاف هذا لم يقبل منه إلا بثبيت ^(٦) واضح عن
العرب ، فصار في حصر هذه الأقسام نوعٌ من القياس التحري .

أجد في كتب اللغة : قذاء بالكسر .

وفي القاموس : العِدَا كالي ، ويفتح : الناحية وجمعه : أعداء وحجر
رقيق يستر به الشيء كالعداء ، واحدته كجرو .

(١) بئس كسمع بؤساً وبؤساً وبؤساً وبؤسى وبئسي : اشتدت حاجته ، والباء .

(٢) رَغْبَ فيه كسمع رغباً ويضم ، ورغباء كصحراء .

(٣) في القاموس : عُلْيَا مضمر بالضم والقصر . أعلىها ، والعلياء : السماء .

(٤) النعمى : الخفض والدعة والمال . والنعما بالفتح ممدودة ، والجمع :
أنعم ، ونعم ، ونعمات بكسرتين ، وفتح العين .

(٥) القرقصاء : نوع من الجلوس . انظر الممتع ١٦٠ / ١ .

وفي القاموس : القرفصى مثله القاف والفاء مقصورة والقرفصاء بالضم
والقرفصاء بضم القاف والراء على الإتباع : أن يجلس على أليته ،
ويلصق فخذه بيشه ، ويحتبى بيديه يضعهما على ساقه .

(٦) الثبت بفتح الباء : الحجة الواضحة .

قاعدة [في حذف تاء التأنيث من المثنى]

كل مؤنث بالباء حكمه أن لا يحذف الباء منه إذا ثُبَّت كتمرتان
وضاربتان ، لأنها لو حذفت تتسبّب بتشنج المذكور .

ويستثنى من ذلك لفظان : أَلْيَا^(١) وَخُصْيَا ، فإن أفصح اللّغتين
وأشهرهما أن يحذف منهما الباء في التشنج فيقال : أليان : وَخُصْيَان .

وعلى ذلك بأن الموجب له أنهم لم يقولوا في المفرد أَلْ
وَخُصْيَا ، فأمن اللبس المذكور .

(١) الألية بفتح الهمزة : العجيبة . أو ما ركب العجز من شحم ولحم
وجمعه : أليات ، وأليا ، ولا نقل : إلية بكسر الهمزة ، ولا لية .

(٢) الخُصِيُّ والخُصِيَّةُ بضمهما وكسرهما : من أعضاء التناسل وهاتان :
خُصيَان وخصيَّات ، والجمع : خُصيَّ .

باب جمع التكسير ضابط [في أضرب جمع التكسير]

قال ابن الذهان في (الغرة) : جمع التكسير على أربعة
أضرب :

أجدها : ما لفظ واحده أكثر من لفظ جمعه نحو : كتاب
وكتب .

الثاني : ما لفظ جمعه أكثر من لفظ واحده ، كفلس وافق
ومسجد ومساجد .

الثالث : ما واحده وجمعه سواء في العدة اللفظية لا في
الحركات نحو سقف وسقف ، وأسد وأسد .

الرابع : ما واحده وجمعه سواء في العدة اللفظية والحركات
نحو / الفُلك للواحد والفُلك للجمع ، وناقة هجان ، ونوق هجان ، [١٢٦ / ٢]
وذرع دلّاص ^(١) وأذرع دلّاص .

(١) ذرع دلّاص كتاب : ملساء لينة .

ضابط [في الحروف الزائدة في جمع التكسير]

قال ابن الدّهان : حروف الزيادة التي تزداد في هذا الجمع سبعة

أحرف :

منها : ستة مُطردة ، يجمعها : متى ، وأين .

وغير المطردة منها : الميم في ملامح جمع لَمْحة .

ومنها : ما يزاد أولاً كأكبَل ، وأجْمال ، وملامح .

ومنها : ما يزاد حشوأً كجمَال ومساجِد ، وكعوب وعيَد .

ومنها : ما يزاد آخرأً كذؤبَان ، وعمومَة ، وعلماء .

[حصر جموع التكسير نظماً]

(فائدة) : قال أبو حيان : في حصر جموع التكسير وأسماء

الجموع وأسم الجنس :

وأفعاله أفعال في كثرة فَعل

وبالتـا هـما الفـعال فـعل مع فـعل

فـعلـانـ فـعلـانـ فـواـعـلـ مع فـعلـ

وـمع فـعلـاءـ فـعلـةـ هـكـذاـ نـقلـ

وـتـمـتـ وـلاـسـمـ الـجـمـعـ فـعلـةـ مع فـعلـ

وـفـعلـاءـ مـفـعـولـاـ مـفـعـلـةـ فـعلـ

لـجـمـعـ قـلـيلـ فيـ المـكـسـرـ أـفـعلـ

وـبـالـتـاـ وـفـعلـ وـفـعالـ فـعـولـهاـ

وـبـالـتـاـ وـفـعلـيـ ثـمـ فـعلـيـ وـفـعلـاءـ

فـعـالـيـ فـعـالـيـ فـعـالـيـ فـعـائـلـ

فـعـالـيـ وـماـ ضـاهـيـ وزـانـ مـفـاعـلـ

فـعـالـةـ فـعلـانـ وـفـعلـةـ معـ فـعلـ

وبالخلف فَعْل مع فِعْلِي وفِعْلَةٌ وبالفتح عيناً مع فُعَالٍ فَعْلِي فَعْلَةٌ
وَقَاعِدَةُ اسْمِ الْجِنْسِ مَا جَاءَ فِرْدَهُ بِيَا أَوْبَتَا وَالْعَكْسُ فِي التَّاءِ قَلَّ وَقَلَّ

[نظم جموع القلة]

(فائدة) قال بعض النحويين في جموع القلة :
بِأَفْعُلٍ وَبِأَفْعَالٍ وَبِأَفْعَلَةٍ وَفِعْلَةٌ يَعْرَفُ الْأَدْنَى مِنَ الْعَدْدِ
وَزَادَ أَبُو الْحَسْنِ عَلَى بْنِ جَابِرِ الدِّبَاجِ .

وسالم الجمع أيضاً داخل معها في ذلك الحكم فاحفظها ولا تزد / [١٢٧/٢]
وقال الناج بن مكتوم في نظم جموع القلة ، ومن خطه نقلت :
لجمع قلة أجمل وأرجفة وأرجل غلمة وسرر برره
وأصدقاء مع الزيددين مع نحل ومسلمات وقد تكملت عشره
هذا جماع الذي قالوه مفترقا وقد يزيد أخا الاكثار من كثره

قاعدة

قال في البسيط : لا يوجد في الجمع ثلاثة أحرف أصول بعد
ألف التكسير ، لثلا يكون صدر الكلمة أقل من عجزها ، ولذلك يُرد
في التكسير والتصغير الخماسي إلى الرباعي ليتناسب صدر الكلمة
وعجزها في الحروف الأصول .

[قاعدة في الصفة والتكسير]

قال في (البسيط) : كل صفة كثر ذكر موصوفها معها ضعف
تَكْسِيرُهَا لِقُوَّةِ شَبَهِهَا بِالْفَعْلِ .

وكل صفة كثراً استعمالها من غير موصوف قويٍ تكسيرها
الاتحاقها بالأسماء كعبدٍ، وشيخٍ، وكهلٍ، وضعيفٍ.

وفي (تذكرة التاج بن مكتوم): فعال لا يكاد يكسر لثلاً يذهب بناء المبالغة منه .

وشذ قول ابن مقبل :

* = ٣٥٣ * عِنْدَ الْجَبَابِيرِ بِالْبَاسَاءِ وَالنُّعْمَ (١)

قاعدة [تكسير الخماسيّ الأصول مستكره]

قال في (البسيط) : تكسير الخماسي الأصول مستكره لأجل حذف حرف منه ، بخلاف الرباعي إذ لا حذف فيه .

[أقسام جمع التكبير]

(فائدة): قال ابن القوّاس في (شرح الدرة): الجمع ثلاثة أقسام:

جمع في اللّفظ والمعنى كرجال والزيدين .

وفي اللُّفْظِ دُونَ الْمَعْنَى كَـ﴿قَدْ صَغَّتْ قُلُوبِكُمَا﴾^(٢) .
وَفِي الْمَعْنَى دُونَ اللُّفْظِ كَـرَهْطُ ، وَبَشَرُ ، وَكُلُّ فِي التَّوْكِيدِ

(١) صدره :

* إلّا الإفادة فاستولتْ ركائِنُنا *

من شواهد: سیویه ۳۵۵ / ۲ ، والمنصف ۲۲۹ / ۱ ، وابن یعيش

١٤ / ١٠ ، واللسان : « وفد ». .

٤ / التحرير .

ونحوها مما ليس له واحد من لفظه .

قال : وينقسم أيضاً إلى عام : وهو التكسير لعمومه المذكر والمؤنث مطلقاً ، وإلى خاص وهو المذكر السالم ، وإلى متوسط وهو جمع المؤنث السالم ، لأنه / إن لم يسلم فيه نظم الواحد وبناؤه فهو [١٢٨/٢] مكسر ، وإن سلِّم فهو إما مذكر أو مؤنث .

قاعدة [في تخفيف الجموع]

الجملة تستقبل ، فإذا كان فيها ياء خففت إما بالبدل كما في مداري^(١) ومعايا ، وإما بالقلب كما في : حَقَّي^(٢) وَقَسَّيْ ، وإما بالحذف

(١) في النسخ المخطوطة : فراراً بالفاء والراء ، وفي ط : « قدارا » بالكاف والراء . كل ذلك تحريف ، والصواب : « مداري » بالمير والدال أما معايا فقد اتفقت ط مع النسخ المخطوطة فيها ، والذي يلفت النظر أن في هامش الأشباء الطبعة الثانية ما نصه : « كذا ، ولعله عَدَايا وعشايا » . وهو ليس كذلك .

وقد وقفت بحمد الله إلى تصوبيهما ، فقد ذكر الكلمتين سبيويه في ٥٧/٢ : حيث قال ما نصه في معرض الألف الزائدة : « وإن جاءت في جميع ما لا ينصرف فهي غير منونة ، كما لا ينون غير المعتل ، لأن الاسم متم وذلك قوله : عذاري وصحاري فهي الآن بمنزلة : « مداري » و « معايا » لأنها مفاعل ، وقد أتم ، وقلبت ألفاً » .

وقد ذكر الكلمتين أيضاً ابن عصفور في الممتع ٥٥٧/٢ حيث ذكر أن « معاي » جمع : مُعْيَة ، وقالوا فيه : « معايا » و « مدار » جمع مدرى ، وقالوا فيه : مداري » .

(٢) في بعض النسخ : « خفى » بالباء والفاء . وحَقَّي : جمع حَقُّ ، وهو

كما في جوارِ وغواشِ ، وليلِ .

ضابط

قال في (ديوان الأدب) : لم يجمع من فلاء على فعال إلا نفسيّاً^(١) ونفاس وعشاء ، وعشار^(٢) .

الكشح والإزار ، ويجمع أيضاً على : أحق وأحقاء .
أما قسيٰ فوزنها : فلوع بتقديم اللام على العين ، وذلك لأن الأصل قوسن على وزن فعول .

نقلت السين لام الكلمة : ووضعت موضع الواو الأولى عين الكلمة
فصارات : قسُوٌّ .

طرفت الواو فقلبت ياء فصار : قُسُويٌّ .

اجتمع في الكلمة واو وباء ، وبتقديم الواو بالسكون فقلبت الواو ياء .
أدغمت الياء في الياء فصار : قُسيٰ .

قلبت ضمة القاف كسرة تخلصاً من التقل فصار : قِسيٰ .
انظر تصريف الأفعال / ٣٢ .

فإذا كانت : حقيٌّ : جمع حقوق فلا قلب مكاني فيها ، لأن أصلها : حقوق
ثم حدث فيها من القلب ما حدث لـ « قسوٌّ » من القلب بعد القلب المكاني
وربما تكون : « حقٌّ » محرقة من الكلمة أخرى لم أهتد إليها بعد طول
البحث حتى يصح إلهاقها بقسيٰ .

(١) في القاموس : النفاس : ولادة المرأة ، فإذا وضعت فهي نفسيّة ونفسية
بالفتح ويحرك جمع : نفاس ونفس ، ونفس .

(٢) في القاموس : العشاء من النون : التي مضى لحملها عشرة أشهر أو
ثمانية وتجمّع على : عُشراوات ، وعشار .

باب التّصغير

[في الاسم الذي اجتمع فيه ثلاث ياءات]

كلّ اسم اجتمع فيه ثلاث ياءات : أَوْلُهُنَّ ياء التّصغير فإنك تحذف منهاً واحدةً .

فإن لم تكن أولاهن ياء التّصغير أثبت الكلّ ، تقول في تصغير حيّة : حُيَّة وفي تصغير أيوب : أَيْيَب بأربع ياءات . ذكر هذه القاعدة الجوهرى في (صحاحه) .

[في الأسماء التي لا تصغر]

قال أبو حيّان : لا تصغر الأسماء المتوجلة في البناء كالضمائر ، وأين ، وكم ، ومتى ، وكيف ، وحيث ، وإذا ، وما ، ومن ، ولا الأسماء المصغّرة ، ولا غير سُوئٍ وسُوئٍ بمعنى غير ، ولا البارحة ، وأمسٍ وغد ، وقصر^(١) بمعنى عشيّة ، ولا الأسماء العاملة عمل

(١) في ط : «قصر» بالقاف وتشاركها بعض النسخ المخطوطة في ذلك والقصر على زنة مَقْعَد ، ومتزل ، ومَرْحَلَة : العشيّ . وانظر القاموس .

. الفعل

وفي تصغير اسم الفاعل مع عمله خلاف ، ولا حسبك ولا الأسماء المختصة بالتفي ، ولا الأسماء الواقعة على معظم شرعاً ، ولا أسماء الشهور ، ولا أسماء الأسبوع على مذهب سيبويه ، ولا^(١) كل [١٢٩/٢] ولا بعض ، ولا أيّ ، ولا الظروف غير المتمكّنة نحو / ذات مرّة ، ولا الأسماء المحكية ، ولا جموع الكثرة على الإطلاق عند البصريين .

وزاد الزمخشري في (الأحاجي) ولا الفطر ، والأضحي والعصر ، استغناء عنه بقولهم : مُسَيَّانا^(٢) وعُشَيَّانا^(٣) .

وفي بعض النسخ المخطوطة الأخرى : و «عصر» بالعين ، والعصر في القاموس : يطلق على اليوم والليلة ، والعشي إلى احمرار الشمس ، ويحرّك أي عَصْرٍ والراجح أنه عَصْرٌ لا قَصْرٌ ، وانظر المحاجاة بالمسائل النحوية للزمخشري / ١٣٠ .

(١) في ط فقط : «لا كُل» بدون واو تحريف .

(٢) المساء والإيماء : ضد الصباح والإصلاح ، والمُمْسِي : الإيماء والاسم : المُسْيِي بالضم والكسر ، وأتيته مساء أمس وَمُسْيَة بالضم والكسر. وأُمسِيَتُه بالضم . وجاء : مُسَيَّانا .

(٣) في القاموس : «وَعَشَانَا» بتشديد الشين ، وعلق عليه في الهاشم بقوله : « قوله : وعَشَانَا كذا في النسخ التشديد صوابه : «عُشَيَّانا» مصغراً ». وانظر المحاجاة بالمسائل النحوية للزمخشري / ١٣٠ .

قاعدة [التكسير والتصغير من باب واحد]

الـ**التـكـسـيرـ** والـ**تـصـغـيرـ** يجريان من وـاـدـ واحدـ . نـصـ علىـ هـذـهـ القـاعـدـةـ سـيـبـوـيـهـ وـالـنـحـاةـ بـأـسـرـهـمـ . وـمـنـ ثـمـ فـتـحـ ماـ قـبـلـ الـيـاءـ فيـ التـصـغـيرـ كـمـاـ فـتـحـ ماـ قـبـلـ الـأـلـفـ فيـ التـكـسـيرـ .

وقـيلـ فيـ تـصـغـيرـ أـسـوـدـ وـأـجـدـلـ^(١) : أـسـيـدـ ، وـجـدـيـوـلـ ، بـإـظـهـارـ الـواـوـ جـواـزاـ كـمـاـ قـيـلـ فيـ التـكـسـيرـ : أـسـاوـدـ ، وـجـداـوـلـ ، بـإـظـهـارـهـاـ ، وـكـسـرـ ماـ بـعـدـ الـأـلـفـ مـفـاعـلـ وـمـفـاعـيـلـ كـمـاـ كـسـرـ ماـ بـعـدـ يـاءـ التـصـغـيرـ .

وـقـالـواـ فيـ تـصـغـيرـ عـيـدـ : عـيـدـ شـذـوـذـاـ ، كـمـاـ قـالـواـ : فـيـ جـمـعـهـ : أـعـيـادـ شـذـوـذـاـ .

ويـتوـصـلـ إـلـىـ مـثـالـ فـعـيـلـ وـفـعـيـعـيلـ فيـ التـصـغـيرـ بـمـاـ يـتـوـصـلـ بـهـ إـلـىـ مـثـالـ مـفـاعـلـ وـمـفـاعـيـلـ فيـ التـكـسـيرـ . ولـلـحـاذـقـ فـيـهـ مـنـ التـرجـيـحـ وـالتـخـيـرـ مـالـهـ فـيـ^(٢) التـكـسـيرـ .

قالـ أـبـوـ حـيـانـ : وـجـاءـ مـنـ التـصـغـيرـ مـاـ هـوـ عـلـىـ خـلـافـ قـيـاسـ المـكـبـرـ بـقـولـهـمـ فـيـ مـغـرـبـ : مـغـيـرـبـانـ ، وـفـيـ ، عـشـيـةـ : عـشـيـشـيـةـ ، وـفـيـ ، رـجـلـ : رـوـيـجلـ .

(١) الأـجـدـلـ : الصـقـرـ .

(٢) سـقطـتـ كـلـمـةـ «ـفـيـ» مـنـ طـ .

قال : وهذا نظير جمع التكسير الذي جاء على خلاف قياس تكسير المفرد : كليالٍ ، ومذاكير ، وأعاريض جمع ليلة وذُكر ، وَعَرْوض .

قال : وكما أن التصغير نوعاً يسمى تصغير التّرخيم وهو التّصغير بحذف الزّوائد كُسَوِّيد في أسود كذلك في جمع التكسير نوع يسمى جمع ترخيم ، قالوا : ظريف وظروف ، وخبيث وخبوث . قال الفارسيّ : كسروه على حذف الزّوائد وهو مذهب الجرمي والمبرد ، يريان هذا في كلّ ما فيه زيادة من الثلاثي الأصل . وشبّهاء بتصغير التّرخيم ، فقالا في هذا النوع : هو جمع ترخيم .

وهو عند الخليل وسيويه : مما جمع على غير واحدة المستعمل ، لأنّه مخالف لما يجب في تكسيره ، فيريانه تكسيراً لالمال مينطق به كما يقولان ذلك في التصغير .

قال : وقد يكون صورة المصغر مثل صورة المكبّر ويكون الفرق بينهما بالتقدير كما يكون في الجمع مثل ذلك ، مثاله : مُبَيْطِر^(١) وَمُسَيْطِر وَمَهِيمَن . أسماء فاعل في : بَيْطَر وَسَيْطَر وَهَيْمَن ، إذا [١٣٠ / ٢] صغّرتها حذفت الياء لأنّها أولى بالحذف ثم جئت بياء التصغير / مكانها .

(١) المبيطر : معالج الدواب .

ونظير ذلك ، فُلْك^(١) فإن مفرده وجمعه لفظهما واحد ، وإنما يتميّزان في التقدير .

قال : وكذلك ضَمَّةُ فُعْلٌ^(٢) غير ضَمَّةُ فُعل كما أن ضَمَّةً فُلْك
الذي هو جمع غير ضَمَّةً فُلْك الذي هو مفرد .

وقال ثُي (البسيط) : إنما كانا من واد واحد لحصول الشبه
بینهما من خمسة أوجه :

اشتراكهما في زيادة حرف العلة فيهما ثالثاً .

وفي انكسار ما بعد حرف العلة فيهما فيما جاوز الثلاثي .

وفي لزوم كل واحد منها حرقة معينة .

وفي تغيير بنية الكلمة .

والخامس : أن الجمع تكثير ، والتصغير تقليل . ومن مذهبهم
حمل الشيء على نقشه كما يُحمل على نظيره .

وقال ابن القوّاس في (شرح ألفية ابن معط) : التصغير يُشبه
التكسير ؛ ولذلك قال سيبويه : هما من واد واحد من وجوه الفرعية ،
والتحبير ، واختراع البناء ، ووقع العلامة ثلاثة ، ورد اللام المحذوفة في
الثلاثي ، وحذف الزائد الذي ليس على رابع ، وحذف الأصلي ،
وفتح ما قبل العلامة ، وحذف ألفات الوصل ، واعتلال اللام لحرف

(١) الفُلْك بالضم : السفينة ، ويذكر .

(٢) أي في تصغير : فُلْك .

اللين قبلها .

قال ابن الصائغ في (تذكرته) : وبقى حادي عشر^(١) : كسرُ ما بعد العلامة قال وهو عندي أولى بالعد .

[عِلْةٌ ضَمَّ أَوْلَى الْمُصْغَرِ]

(فائدة) : قال في (البسيط) : إنما ضمّ أول المصغر ، لأنَّه لِمَا كان يتضمن المكَبَر ومسبوقاً به جَرْيٌ مَجْرِيٌّ مَالِمِ يُسَمِّ فاعله في تضمن معنى الفاعل ، وكونه مسبوقاً بما سُمِّيَ فاعله ، فضمّ أوله كما ضمّ أوله .

[قاعدة في جمع الأسماء المصغرة]

قال في (البسيط) : جميع المُصْغَرَات لا تجمع جمع تكسير ، بل جمع سلامٌ ، لأنَّها لو كُسرت لوقعت ألف التكسير في موضع ياء التصغير ، فيفضي إلى زوالها فيزول التصغير بزوالها ، ولأنَّ التصغير يدلُّ على التقليل فناسبه أن لا يجمع إلَّا ما يوافقه في التعليل ، وهو التصحيح .

(١) لأنَّ وجه الشبه بين التصغير والتكسير عند ابن القواص عشرة وزاد ابن الصائغ وجهاً آخر ، وهو كسر ما بعد علامتي التصغير والتكسير فتكون الجملة أحد عشر وجهاً .

[كلمتان صغرتا بالألف]

(فائدة) : قال في (البسيط) : صغرت العرب كلمتين بالألف
قالوا في / دابة : دوابة : وفي هُدْ هد ، هَدَا هِد .
[١٣١ / ٢]

[ثمانية إذا صغرت فيها وجهان]

(فائدة) : ثمانية إذا صغرتها فيها وجهان :
أحدهما : أن تمحى الألف وتبقى الياء فتقول ثُمَيْنَيْة .
والثاني : أن تمحى الياء وتبقى الألف فتقول ثُمَيْنَة ، فتقلب
الألف ياء ، كما انقلبت في غزال ، وتدغم ياء التصغير فيها ، فترجح
الألف بالتقديم ، وترجح الياء بالحركة ، ومحى الألف وإبقاء الياء
أحسن لتحرّك الياء . والألف حرف ساكن ميّت لا يقبل الحركة ، والياء
أيضاً للالتحاق بعذافر^(١) فكانت أقوى عند سيبويه .

[علة عدم تصغير الفعل]

(فائدة) : قال ابن السراج في (الأصول) : فإن قيل : ما بال
أفعال التعجب تصغر نحو : ما أميلحه وما أحِيسْنَه ، والفعل لا يصغر ؟
فالجواب أن هذه الأفعال لما لزمه موضعًا واحدًا ، ولم تتصرف

(١) عذافر كعلابط : الأسد ، والعظيم الشديد من الإبل .

ضارعت الأسماء التي لا تزول إلى يفعل وغيره من الأمثلة فصغرت كما تُصغر .

قال : ونظير ذلك دخول ألفات الوصل في الأسماء نحو : ابن ، واسم ، وامرئ ونحوها ، لما دخلها النّقص الذي لا يوجد إلا في الأفعال ، والأفعال مخصوصة به دخلت عليها ألفات الوصل لهذا السبب فأسكنت أوائلها للنّقص .

وقال الزمخشري في (الأحاجي) : فإن قلت : كيف عاق معنى الفعل أو شبهه عن التّصغير ، والفعل نفسه قد صغر في قولك : ما اميلح زيداً ؟ قلتُ هو شيء عجيب لم يأت إلا في باب التّعجب وحده وسيبله على شذوذه سبيل المجاز ، وذلك أنهم نقلوا التّصغير من المتعجب منه إلى الفعل الملابس له ، كما ينقلون إسناد الصوم من الرجل إلى النهار في : نهارك صائم ، فكما أن الصوم ليس للنهار كذلك التّصغير ليس للفعل^(١) .

(١) انظر النص في : « المحاجاة بالمسائل النحوية » / ١٣١ .

باب النسب

قاعدة [في الأسماء التي آخرها ياء مشددة]

كل ما آخره ياء مشددة ، فإنها عند النسب لا تبقى بل إما أن تمحى بالكلية ككرسي وبحتني^(١) وشافعي ، ومرمي . أو يمحى أحد حرفيها ويقلب الثاني وأوأ كرمية^(٢) وتحية ، فيقال : رموي وتحوي ، أو يبقى أحدهما ويقلب الآخر كحي / وحيوي .

ويستثنى من ذلك كماء إذا صغرته ، ثم نسبت إليه ، فإن ياءه المشددة تبقى بحالها مع ياء النسب ، وذلك لأن تصغيره كسي ، لأنه يجتمع فيه ثلات ياءات : ياء التصغير ، والياء المنقلبة عن الألف ، والياء المنقلبة التي هي لام الكلمة ، فتحذف الياء المنقلبة عن الألف ، وتدع ياء التصغير في الياء الأخيرة فتبقي . كسي كأحبي ، ثم تدخل ياء النسب فيقال ، كسي . ولا يجوز أن تمحى إحدى اليائين وإن كان مبنياً على فعل ثبت نحو : يُحب من حبي يَحبي .

(١) البُخت بالضم : الإبل الخراسانية ، والجمع : بخاتي ، وبخات ، وبخات : مقتنيها .

(٢) في القاموس : رمي كغنى : قطع صغار من السحاب أو سحابة عظيمة القطر والجمع : أرماء وأرمية ، ورمايا .

الباقيين لأنك إن حذفت ياء التّصغير لم يجز ، لأنها لمعنى والمعنى باقٍ . وإن حذفت الياء الأخيرة لم يجز لما فيه من توالي إعلالين من موضع واحد ، إذ قد تقدم من حذف الياء التي كانت منقلبة عن ألف كفاء مع ما فيه من تحريك^(١) ياء التّصغير ، فلهذا التزم فيه التّشيل .

تقسيم [شواد النسب]

شواد النسب ثلاثة أقسام : قسمٌ كان ينبغي أن يُغيّر فلم يُغيّر قولهم في عميرة : عُميري .

وقسمٌ كان ينبغي أن لا يُغيّر فغيّر قولهم في الشتاء شتوى .

وقسمٌ كان ينبغي أن يغيّر نوعاً من التّغيير فغيّر تغييراً غيره كقولهم في دَرِ بِجْرَد : دراو ردى^(٢) . وكان القياس أن يناسب إلى صدره ؛ لأنَّه مركب .

قاعدة [ياء النسب تصير الجامد في حكم المشتقة]

باء النسب تصير الجامد في حكم المشتقة حتى يَحْمِل الضمير ، ويُرْفع الظاهر ، ولذلك يُجمع بسبب النسب ما لا يجوز جمعه بالواو والئون نحو : البصريين والковفيين . ذكره ابن فلاح في (المغني) .

(١) في بعض النسخ المخطوطة : « تجريده » مكان : « تحريكه » .

(٢) درا بِجْرَد : كورة ببلاد فارس . عمرها : دراب بن فارس ، وفي ط فقط : « دارا بجرد » بزيادة ألف بعد الدال . تحريف ، صوابه من المخطوطات والمراجع كالمحااجة بالمسائل النحوية حيث وردت الكلمة على هذه الصورة في صفحة / ١٣٥ .

باب التقاء الساكنين قاعدة [في تحريك الساكن المتأخر]

الأصل : تحريك الساكن المتأخر ، لأن التقل ينتهي عنده ، كما كان في تكسير الخماسي وتصغيره ، فإن الحذف يكون في الحرف الأخير ، لأن الكلمة لا تزال سهلة حتى تنتهي إلى الآخر . وكذلك الجمع بين الساكنين ، ولذلك لا يكون / التغيير في الأول إلأ لوجه [١٣٣ / ٢] يرجحه .

وقيل : الأصل تحريك الساكن الأول ، لأن به التوصل إلى النّطق بالثاني فهو كهمزة الوصل .

وقيل : الأصل تحريك ما هو طرف الكلمة سواء كان أول الساكنين ، أو ثانيهما ، لأن الآخر مواضع التغيير؛ ولذلك كان الإعراب في الآخر .

قاعدة [الكسرة هي الأصل في التخلص من التقاء الساكنين]

الأصل فيما حرك منها الكسرة ، لأنها حركة لا توهم الإعراب ؛

إذ الكسرُ الذي يكون في أحد الساكنين لا يتخيل أن موجَّهَ الإعراب ، لأنَّه لا يكون في كلمة لا يكون فيها تنوين ولا أَلْ ، ولا إضافة ، بخلاف الضمُّ والفتح ، فإنَّهما يكونان إعراباً ولا تنوين معهما ، وذلك فيما لا ينصرف . فلما كانت حركة لا تكون في مُعرب أشبَّهت الوقف الذي هو مقابل الإعراب فحرَّك بها .

قال صاحب (البسيط) : هذا موافق قول النحوين ، فإنَّ حرَّك بغير الكسر فلوُجِّه ما .

قال : ويُحتمل أن يقال : الفتح أصل ، لأنَّ الفرار من الثقل والفتح أخفٌ الحركات أو يقال الأصل التحرير بحركة في الجملة من غير تعين حركة خاصة ، وتعين الحركة تكون لوجهٍ يخصُّها .

وقال في (البسيط) : أصل تحرير التقاء الساكنين الكسر لخمسة أوجه :

أحدُها : أن أكثر ما يكون التقاء الساكنين في الفعل فأعطي حركة لا تكون له إعراباً ولا بناء لكون ذلك كالعوض من دخولها إليها في حال إعرابه وبنائه وحمل غيره عليه .

والثاني : أن الضمُّ والفتح يكونان بغير تنوين ولا معاقب له فيما لا ينصرف ، فالتحرير بهما يلبس بما لا ينصرف . وأمّا الجرُّ فلا يكون إلَّا بتنوين أو معاقب له ، فلا يقع لبس بالتحرير به . والتحرير بغير

المُلِبس أولى بالأصالة من التحرير بالملابس .

الثالث : أن الجر والجزم نظيران ، لاختصاص كل واحد منهما بنوع / فإذا احتاج تحرير سكون الفعل حرك بحركة نظيره . وحمل [١٣٤/٢] بقية السواكن عليه .

الرابع : أن الكسرة أقل من الضمة والفتحة ، لأنهما تكونان في الأسماء المنصرفة وغير المنصرفة ، وفي الأفعال . ولا تكون الكسرة إلا في الأسماء المنصرفة ، فالحمل على الأقل أولى من الحمل على ما كثر موارده؛ لقوة قليل الموارد، وضعف كثير الموارد.

الخامس : أن الكسرة بين الضمة والفتحة في الثقل فالحمل على الوسط أولى .

باب الإمالة

ضابط

[في أسباب الإمالة]

قال ابن السراج: أسباب الإمالة ستة: كسرة تكون قبل الألف، أو بعدها، وياء قبلها، وانقلاب الألف عن الياء، وتشبيه الألف بالألف المنقلبة عن الياء، وكسرة تعرض في بعض الأحوال .

وزاد سيبويه أيضاً ثلاثة أسباب شاذة ، وهي : شبه الألف بالألف المنقلبة ، وفرق بين الاسم والحرف ، وكثرة الاستعمال .

باب التصريف

[الأشياء الخاصة بالمعتل]

(فائدة) : قال ابن الشجيري في (أماليه) : اختص المعتل بأشياء :

أحدها : ما جاء على فَيْعُل لا يكون ذلك إِلَّا في المعتل العين نحو : سَيْد ، وَمَيْت ، وَهِين ، وَلَيْن ، وَبَيْن .

الثاني : ما جاء من جمع فاعل على فُعْلَة لم يأت إِلَّا في المعتل اللام كفاضٍ وَقُضاة ، وَغَازٍ وَغَزَاة ، وَدَاعٍ وَدَعَاة .

الثالث : ما جاء من المصادر على : فَيْعُولَة^(١) اختص بذلك المعتل العين نحو قولهم : بَانَ بَيْنُونَة ، وَصَارَ صَيْرُورَة ، وَكَانَ كَيْنُونَة .

(١) في ط فقط : « فعلولة » تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة ، وسيبوه ٣٧٢/٢ ، والممنع في التصريف ٥٠٢/٢ .

والأصل عند سيبويه: بِيْنُونَةٌ وصِيرُورَةٌ وكَيْنُونَةٌ^(١) ثُمَّ كَيْنُونَةٌ ، قلبت الواو ياءً وأدغمت فيها الياء لاجتماع الياء / والواو، وسبق الأولى [١٣٥/٢] بالسكون^(٢) .

والرّابع : ما جاء من المصادر على فُعل ، فهذا مما اختصّ به المعتل اللام وذلك قولهم: التُّقى ، والهُدَى ، والسُّرَى .

[الألف أصل في الحروف والأسماء التي تشبهها]

(فائدة) : قال ابن الذّهان في (الغرّة) : الألف لا تكون أصلًا في الأسماء المعرفة ، ولا في الأفعال ، وإنما تكون أصلًا في

(١) في ط : « كيـنـونـة »

(٢) المصادر التي جاءت على فيعلولة وض篝ها ابن عصفور في الممتع ٥٠٢/٢ بقوله : « ومن ذلك فيعلولة ، فإنه إن كان من ذوات الياء أدغمت الياء في الياء ، ثم حذفت الياء المتحركة استقلالاً للإياءين مع طول البناء . وإن كان من ذوات الواو قلبت الواو ياء ، ثم أدغمت الياء في الياء ثم حذفت الياء المتحركة .

وإنما التزم في فيعلولة الحذف لأنّه قد بلغ الغاية في العدد إلّا حرفاً واحداً ألا ترى أنه على ستة أحرف ، وغاية الأسماء أن تنتهي بالزيادة إلى سبعة أحرف ...

والذي يدل على أن كيـنـونـة وـقـيـدـوـدـة [مصدر قـاد : يـقـود] وأمثالهما في الأصل : فيـعـلـوـلـة - شـيـشـانـ : أحـدـهـمـاـ آـنـهـمـاـ مـنـ ذـوـاتـ الواـوـ ، فـلـوـلـاـ آـنـهـمـاـ أـلـفـاـ لـقـلـبـ الواـوـ يـاءـ ، وـالـآـخـرـ : آـنـهـ لـيـسـ فيـ كـلـامـ الـعـرـبـ فعلـوـلـةـ .

الحروف نحو : ما ، ولا ، وفي الأسماء المتوعّلة في شَبَهِ الحرف نحو : إذا ، وأنّى ، لأنّه لا يعرف للحروف اشتقاء يُعرف به زائدٌ من أصلّي .

ضابط

[الألفات في أواخر الأسماء أربعة]

في (تذكرة ابن الصائغ) : قال نقلت من مجموع بخط ابن الرّماح : الألفات في أواخر الأسماء أربعة : منقلبة عن أصل .

ومنقلبة عن زائد ملحق بالأصل ، ،
ومنقلبة عن زائد للتکثير ،

وغير منقلبة وهي ألف التأنيث كملهاي وَمَعْزَى^(١) وَقَعْشَرِي^(٢)
وَحُبْلَى . فالأول مصروف نكراً ومعرفة، والثاني والثالث مصروف في
النّكرا دون المعرفة ، والرابع لا ينصرف فيهما .

ضابط

[لا يوجد أربعة زوائد في آخر الاسم من جنس واحد ولا وأو قبلها ضمة في آخر اسم معرب]

(١) مَعْزَى ، ويُمدّ : خلاف الضأن من الغنم .

(٢) قَعْشَرِي : الجمل العظيم ، والفصيل المهزول ، ورأية تكون في البحر ،
والعظيم الشديد . وفي القاموس : ألفه ليست للتأنيث ولا للإلحاق بل قسم
ثالث ، وجمعه : مباعث .

قال أبو حيّان : لا يوجد في آخر أسم أربع زوائد من جنس واحد ، ولا يوجد في آخر اسمٍ معرّب واؤ قبلها ضمّة . ومتى أدى الإعلال إلى شيءٍ من ذلك وجب قلب الواو ياءً ، والضمّة كسرة ، فتصير من باب قاضٍ ومشترٍ ، فتحذف الياء كما تمحّف فيها .

[نظم في الدلالة على كون اللام ياء أو واواً]

(فائدة) : قال الشيخ جمال الدين بن هشام في (تذكّرته) : وقفت على أبيات لبعض الفضلاء فيما يدلّ على كون اللام ياءً أو واواً في المعتّل من الأفعال والأسماء وهي :

بعشرٍ يبيّنُ القلب في الألف التي عن الواو تبدو في الأخير أو الياء بمسبق الفعل الثلاثي وأمره ومصدره والفعليّين أو الفاءِ وعين له إن كانت الواو فيهما وثنية والجمع خصّاً بالاسماء / [١٣٦/٢] وعاشرها سير الإمالة في الذي يشدّ عن الأذهان عنصره الثاني أمثلة ذلك : يدعوا ، ادع ، غزوا ، دعوة ، دعوة ، وعي ، وهي ، هو ، غوى ، فتیان ، عصوان .

[الثلاثي أكثر الأبنية]

(فائدة) : **الثلاثي أكثر الأبنية** قاله ابن دريد في

(الجمهرة) .

وقال ابن جنّي في (الخصائص) : الثلّاثيُّ أكثرها استعمالاً وأعدلها تركيباً، وذلك لأنَّه حرف يبتدأ به، وحرف يحشى به، وحرف يوقف عليه .

قال : وليس اعتدال الثلّاثيُّ لِقلة حروفه حسب ، فإنَّه لو كان كذلك كان الثنائيُّ أكثر منه ، وليس كذلك بل له ولشيء آخر ، وهو حجز الحشو الذي هو عينه بين فائه ولامه لتبينهما ، ولتنادي حالهما ، لأنَّ المبتدأ به ، لا يكون إلا متحرّكاً ، والموقوف عليه لا يكون إلا ساكناً . فلما تنافرت حالاهما وسَطُوا العين حاجزاً بينهما ؛ لثلا يفجأ الحس بضد ما كان آخذًا فيه ومنصبًا إليه .

قاعدة

[في كيفية النطق بالحرف]

قال في (البسيط) : إذا قيل كيف تنطق بالحرف ؟

نظرت إن كان متحرّكاً الحقته هاء السكت ، فقلت : في الباء من ضرب : بَهْ ، ومن يضرب ، بُهْ ، ومن اضربي ، بِهْ . وإن كان ساكناً اجتلت له همزة الوصل فقلت في الباء من أضرب : إِبْ .

ضابط

[في الأشياء التي جاءت على تفعّل]

رأيت بخط ابن القمّاح في مجموع له قال : روى أبو الفضل محمد بن ناصر السّلامي عن الخطيب أبي زكّريّا يحيى بن علي التبريري إملأه قال : أملأ علينا أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان المعرّي ، قال : الأشياء التي جاءت على تفعّل على ضربين : مصادر وأسماء ، فأما المصادر فالتلقاء والتبيان وهما في القرآن^(١) وقالوا : التّنضال من المناصلة ، فمنهم من يجعله مصدراً . ويقال : جاء ليتفاق الهلال^(٢) كما يقال لميقاته ، فمنهم من يجعله مصدراً ، ومنهم من يجعله اسماً .

(١) أمّا « تلقاء » فقد ورد في الأعراف / ٤٧ : « وإذا صرفت أبصارهم تلقاء أصحاب النار » .

وفي يونس / ١٥ « قل ما يكون لي أن أبدّله من تلقاء نفسي » وفي القصص ٢٢ « ولما توجّه تلقاء مدين » .

وأمّا : « تبيان » فقد ورد مرّة واحدة فقط في النحل / ٨٩ : « ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لِكُلّ شيء » .

(٢) انظر ما جاء على تفعّل في المزهري / ١٣٨ / ٢ ، ومنها : تيفاق الهلال : موافقته وفي القاموس : « وفق » وأتيتك لتوفيق الهلال وتوفيقه ، وتيفاقه وميفاقه ، وتوفيقه أي حين أهل . والبيت المعمور تيفاق الكعبة ويفتح حذاءها .

وأما الأسماء فالتنبال وهو القصير ، ورجل تيباء^(١) أي عذيبٌ . ويقال بالضاد أيضاً ، وتبوال موضع : وتعشار: موضع ، وتقصار: قلادة [١٣٧/٢] قصيرة في العنق ، وتيغار^(٢): حب^(٣) مقطوع أي خابية ، وتمراد^(٤) / بُرج صغير للحمام ، وتمساح معروف: من دواب الماء ، ورجل تمساح: أي كذاب ، وتمتان^(٥) : واحد التماثين وهي خيوط يضرب بها الفساط ،

(١) في ط : « ورجل تنبال » تحريف ، والصواب : « ورجل تيباء » لأن التنبال ذكره قبل ذلك ، والتوصيب من المخطوطات ، والمزهر ٢/١٣٨ .

(٢) في النسخ المخطوطة وط : « تيغار » بالغين ، وفي المزهر ٢/١٣٨ : ما نصه : التيار : للحبل المقطوع .

وبحثت عن مادة « يعر » و « يعز » في لسان العرب فلم أجده في هاتين الصيغتين .

(٣) وفي ط والنسخ المخطوطة : « حب » بالحاء وفسر بأنه الخابية . وفي المزهر : « حبل مقطوع » ولعل الخطأ في المزهر لأنه لا معنى للحبل المقطوع . أما الحُبُّ المقطوع فهو كما في القاموس : « حب » : الجرة أو الضخمة منها أو الخشب الأربع توضع عليها الجرة ذات العروتين « والحبُّ : بضم الحاء . وفي القاموس أيضاً : الخابة : الحبُّ ، تركوا همزتها . وانظر شرح شافية ابن الحاجب ١/٦٧ في هذه الصيغة : صيغة (فعال) .

(٤) في ط فقط : « وتمران » بالخاء ، تحريف ، صوابه من المزهر ٢/١٣٨ . والنسخ المخطوطة وكتب اللغة .

(٥) في المزهر ٢/١٣٩ : « تمنان » بالنون ، تحريف صوابه من ط والنسخ المخطوطة : وفي القاموس : « متن » التماثن : خيوط الخيام كالتماثن بالكسر جمع تماثين ، وضربُ الخيام بخيوطها .

ورجل تكلام : كثير الكلام ، وتلقام : كثير اللقم ، وتلعاد : كثير اللعب ، وتمثال واحد التماشيل ، وتجفاف : الفرس معروف ، وترباع : موضع ، وترعاع : اسم شاعر ، وتربياق في معنى : درياق ، وطرياق ، ذكره ابن دريد في باب تفعال .

قال أبو العلاء : وفيه نظر ، لأنَّه يجوز أن يكون على فِعْيَال^(١) .
ومضى تهواه من الليل بمعنى هَوَى ، وناقة تُضْرَاب وهي القريبة العهد
بِضَرْبِ الْفَحْلِ ، وتلفاق : ثوبان يخاط أحدهما بالأخر .

باب الزيادة [ضابط]

[في حروف الزيادة]

قال أبو حيّان : لا يزداد حرف من حروف الزيادة العشرة وهي حروف (سألتمنيه) - إلا لأحد ستة أشياء .

الأولى : أن تكون الزيادة لمعنى كحروف المضارعة . وما زيد لمعنى هو أقوى الزوائد .

الثاني : للمَدَّ نحو : كتاب ، وعجز ، وقضيب .

الثالث : للإلحاق نحو واو : كوثر ، وياء : ضَيْغُم .

(١) في ط : « فيعال » ، تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

الرابع : للإِمْكَان كِهْمَزة الوصل ، وَهَاء السُّكْت ، فِي الوقف
عَلَى نَحْوِهِ قِهْ .

الخامس : العوض نَحْوَتَاء التَّأْنِيْث فِي : زَنَادِقَة ، فَإِنَّهَا عَوْضَ
مِن يَاء زَنَادِيقَ ؛ وَلَذِكَ لَا يَجْتَمِعُانَ .

السادس : لِتَكْثِيرِ الْكَلْمَةِ نَحْوِهِ : أَلْفَ قَبْشَرِيَ ، وَنُونَ
(كَنَهْبَلَ) ^(١) .

ومتى كانت الزيادة لغير التكثير كانت أَوْلَى من أَن تكون
للتَّكْثِيرَ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ :

يُعْرَفُ الأَصْلُ مِنْ مَزِيدِ الْحُرُوفِ بِاِشْتِقَاقِهَا وَبِالتَّصْرِيفِ
وَلِزُومِ وَكْثِرَةِ وَنَظِيرِ وَخُروجِهِ عَنْهُ أَصْغَرِ لِلتَّعْرِيفِ ^(٢)
وَبَأْنِ يَلْزَمُ الْمَزِيدُ بِنَاءَ أَوْيَرِيَ الْحَرَفِ حَرْفَ مَعْنَى لَطِيفِ
فَتَفَطَّنَ مَخَافَةَ التَّحْرِيفِ / وَلِفَقْدِ النَّظِيرِ أَوْسَعَ بَابِ [١٣٨/٢]

(١) الكنهيل ، وتنضم باؤه : شجر عظام .

(٢) في ط : « عن آصح التعريف » تحريف . وفي هامش ط : كتبت الكلمة : « كما » تعليقاً عليه لعدم الاهتداء إلى تصويبه وتصويبه من النسخ المخطوطة .

[الاختلاف في همزة الوصل]

(فائدة) : قال أبو حيّان في (شرح التسهيل) : اختلفوا في همزة الوصل التي لحقت فعل الأمر ، فقيل : زيدت أولاً ، لأنها لائقة للتغيير بالقلب والحدف ، والتسهيل . وموضع الابتداء معرض لذلك ، فكانت هنا مبتدأً . وقيل : أصلها الألف ، لأنها من حروف الزّيادة ، وهذا موضع زيادة ، ولكن قلبت همزة ؛ لضرورة التّحرّك ؛ إذ لا يبدأ بساكن ، ويلزم التسلسل .

واختلفوا في حركتها ، فقيل : أصلها الكسر ؛ لأنه في مقابلة ألف القطع ، وهي مفتوحة .

وقيل : حركتها في الأصل الكسر على أصل التقاء الساكنين . وهذا الأصل يستصحبها إلا إن كان الساكن بعدها ضمة لازمة .

[نظم في همزتي ألف الوصل والقطع]

(فائدة) : قال ياقوت في (معجم الأدباء) : أنسدني علم الدين ابراهيم بن محمود بن سالم التكريتي ، قال : أنسدني القاضي ذكرييا بن يحيى بن القاسم بن المفرج البكري ، لنفسه في ألفي القطع والوصل :

لألف الأمر ضروب تنصير في الفتح والضم وأخرى تنصير

فالفتح فيما كان من رُباعيٍّ نحو أَجِبْ يا زَيْدْ صَوْتُ الدَّاعِي
والضم فيما ضُمَّ بعد الثاني من فعله المستقبل الزَّمَانِ
والكسر فيما منها تخلَّى إِنْ زاد عن أربعة أو قَلَّا

قاعدة

[في الأسماء التي تدخل عليها همزة الوصل]

حق همزة الوصل الدخول على الأفعال وعلى الأسماء الجارية
على تلك الأفعال نحو : انطلق انتلاقاً ، واقتدر اقتداراً .

فاما الأسماء التي ليست بجارية على أفعالها فالفصل غير
داخلة عليها إنما دخلت على أسماء قليلة وهي عشرة : ابن ،
وابنة ، وابنم ، واسم ، واست ، واثنين ، واثنتين ، وامريء ،
وامرأة ، وأيمن . ذكر ذلك ابن يعيش في (شرح المفصل) .

باب الحذف

قاعدة

[في الاسم الذي اجتمع فيه ثلات ياءات]

كل اسم اجتمع فيه ثلات ياءات : فإن كان غير مبني على
[١٣٩/٢] فِعْلٍ حذفت منه اللام نحو : عُطَيَّ في تصغير عَطَاء ، وَأَحَيَّ في تصغير
أَحْوَى .

باب الإدغام

قاعدة

[الإدغام يقوي المعتل]

قال ابن جني في (الخاطریات) : الإدغام يقوي المعتل ،
وهو أيضاً بعينه يضعف الصّحيح .

ضابط

[في أحسن ما يكون الإدغام]

قال سيبويه : أحسن ما يكون الإدغام في كلمتين إذا توالي
بهما خمسة أحرف متحرّكة نحو فعل لَبِيدُ ، لأن توالي الحركات
مستقلّ عندهم بدليل أنه لا يتواли خمسة أحرف متحرّكة في الشّعر ولا
أربعة في الكلمة واحدة إلا أن يكون فيه حذف كُلُّ بِط أو واحد الأربعة تاء
التأنيث كشجرة ، لأن تاء التأنيث عندهم في الحكم ككلمة ثانية .

ويحسن الإدغام أيضاً أن يكون قبل المِثل الأول متحرّك وبعد
المِثل الثاني ساكنٌ نحو : يد داود . قال سيبويه : قصدوا اعتدال أن
يكون المتحرّك بين ساكينين^(١) .

(١) نقل السّيوطي هذا النص من سيبويه بتصرف . انظر سيبويه ٤٠٧ / ٢ .

باب الخط

قال ابن مكتوم في (تذكرته) : اختلف النحويون في علة إلحق الألف بعد واو الجمع من نحو : قاموا ، فذهب الخليل إلى أنها إنما ألحقت بعد هذه الواو من حيث كانت الهمزة منعطفاً لآخر الواو ، كأنه يريد بذلك أن الواو إنما مُكَنَّت^(١) لتصوير الألف بعدها ، أي ليست واواً مختلسة ، بل هي واو ممتدة ، مشبعة ، متمكّنة .

وقال أبو الحسن : إنما زيدت هذه الألف لفرق بين واو العطف وواو الجمع نحو : كفروا ، وجردوا^(٢) ، ونحو ذلك من المنفصل .

فلو لم تلحق الألف لفرق بين واو الجمع لجاز أن يظن أنه كفر ، وفعل ، وأن الواو واو عطف ، فزادوا الألف لتحوز الواو إلى ما قبلها ، وسمّوها لذلك ألف الفصل ، ثم أحقوا المتصل بالمنفصل في [١٤٠ / ٢] نحو : دخلوا وخرجوا / ليكون العمل من وجه واحد .

وقال الكسائي : دخلت هذه الألف لفرق بين الضمير

(١) في ط فقط : رَكِبتْ .

(٢) في الهمج ٣٢٥ / ٦ : وذهب الأخفش - يعني أبو الحسن كما في الأشباه - وابن قتيبة إلى أنها فصل بها بين واو الجمع وواو النسق نحو : كفروا ، ورددوا ، وجاءوا ونحوها من الواوين المنفصلة عن الحرف قبلها . هذا هو الأصل .

المرفوع ، والضمير المنصوب في نحو قول الله تعالى : « **وإذا
كَالْوَهُمْ أَوْ زَنَوْهُمْ** »^(١) « فَكَالَّوْهُمْ » كتبت بغير ألف ، لأن الضمير
منصوب ، ألا ترى أن معناه ، : كالوا لهم ، وزنوا لهم . فإذا أردت
أنهم كالوا في أنفسهم وزنوا في أنفسهم قلت قد كالواهم وزنوا هم
مثل : قاموا هم ، وقعدوا هم ، فثبتت الألف معهم ، لأن الضمير مرفوع
وهذا حسن . انتهى .

سرد مسائل الخلاف بين البصريين والkovfien

حسب ما ذكره الكمال أبو البركات بن الأنباري في كتاب
(الإنصاف في مسائل الخلاف) وأبو البقاء العُجْبِري في (كتاب
التبين) في مسائل الخلاف بين البصريين والkovfien :

- ١ - الاسم مشتق من السُّمُو عند البصريين . وقال الكوفيين من
الوَسْم .
- ٢ - الأسماء السَّتَّة معربة من مكان واحد . وقال الكوفيون من مكانين .
- ٣ - الفعل مشتق من المصدر . وقالوا: المصدر مشتق من الفعل .
- ٤ - الألف والواو والياء في الثنية والجمع حروف إعراب وقالوا : إنها
إعراب .

(١) المطففين / ٣ .

- ٥ - الاسم الذي فيه تاء التأنيث كطلاحة لا يجمع بالواو والنون . وقالوا
يجوز .
- ٦ - فعل الأمر مبنيّ . وقالوا معرب .
- ٧ - المبتدأ مرتفع بالابتداء والخبر بالمبتدأ . وقالوا المبتدأ يرفع
الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ .
- ٨ - الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه . وقالوا : يرفعه .
- ٩ - الخبر إذا كان اسمًا مَحْضًا لا يتضمن ضميرًا . وقالوا يتضمن / . [١٤١/٢]
- ١٠ - إذا جرى اسم الفاعل على غير من هو له وجب ابراز ضميره .
وقالوا : لا يجب .
- ١١ - يجوز تقديم الخبر على المبتدأ . وقالوا : لا يجوز .
- ١٢ - الاسم بعد لولا يرتفع بالابتداء . وقالوا : بها أو بفعل ممحوظ .
قولان لهم .
- ١٣ - إذا لم يعتمد الظرف وحرف الجر على شيء قبله لم يعمل في
الاسم الذي بعده . وقالوا : يعمل .
- ١٤ - العامل في المفعول الفعل وحده . وقالوا : الفعل والفاعل معاً أو
الفاعل فقط أو المعنى . أقوال لهم .
- ١٥ - المنصوب في باب الاستغفال بفعل مقدر . وقالوا : بالظاهر .
- ١٦ - الأولى في باب التنازع إعمال الثاني . وقالوا : الأول .
- ١٧ - لا يقام مقام الفاعل الظرف والمجرور مع وجود المفعول
الصريح . وقالوا : يقام .

- ١٨ - نعم وبئس فعلان ماضيان . وقالوا : اسمان .
- ١٩ - افعل في التعجب فعل ماض . وقالوا : اسم .
- ٢٠ - لا يبني فعل التعجب من الألوان . وقالوا : يبني من السّواد والبياض فقط .
- ٢١ - المنصوب في باب كان خبرها ، وفي باب ظن مفعول ثان .
وقالوا : حالان .
- ٢٢ - لا يجوز تقديم خبر ما زال ونحوها عليها . وقالوا : يجوز .
- ٢٣ - يجوز تقديم خبر ليس عليها . وقالوا : لا يجوز .
- ٢٤ - خبر ما الحجازيّة يتتصب بها . وقالوا : بحذف حرف الجرّ .
- ٢٥ - لا يجوز طعامك ما زيد آكلًا . وقالوا : يجوز .
- ٢٦ - يجوز ما طعامك آكل زيد . وقالوا : لا يجوز / .
- ٢٧ - خبر إن وأخواتها مرفوع بها . وقالوا : لا تعمل في الخبر .
- ٢٨ - إذا عطفت على اسم إن قبل الخبر لم يجز فيه إلا النصب .
وقالوا : يجوز الرفع .
- ٢٩ - إذا خفت إن جاز أن تعمل النصب . وقالوا : لا تعمل .
- ٣٠ - لا يجوز دخول لام التوكيد على خبر لكن . وقالوا : يجوز .
- ٣١ - اللام الأولى في لعل زائدة . وقالوا : أصلية .
- ٣٢ - لا النافية للجنس إذا دخلت على المفرد ببني معها . وقالوا : معرب .
- ٣٣ - لا يجوز تقديم معمول ألفاظ الإغراء عليها نحو : دونك ،

وعليك . وقالوا : يجوز .

٣٤ - إذا وقع الظرف خبر مبتدأ ينصب بفعل أو وصف مقدر . وقالوا : بالخلاف .

٣٥ - المفعول معه ينتصب بالفعل قبله بواسطة الواو . وقالوا : بالخلاف .

٣٦ - لا يقع الماضي حالاً إلا مع قد ظاهرة أو مقدرة . وقالوا : يجوز من غير تقدير .

٣٧ - يجوز تقديم الحال على عاملها الفعل ونحوه سواء كان صاحبها ظاهراً أو مضمراً . وقالوا : لا يجوز إذا كان ظاهراً .

٣٨ - إذا كان الظرف خبراً للمبتدأ ، وكررته بعد اسم الفاعل جاز فيه الرفع والنصب نحو زيد في الدار قائماً فيها ، وقائم فيها .
وقالوا : لا يجوز إلا النصب .

٣٩ - لا يجوز تقديم التّمييز على عامله مطلقاً . وقالوا : يجوز إذا كان متصرفاً .

٤٠ - المستثنى منصوب بالفعل السابق بواسطة إلا . وقالوا : على التشبيه بالمفعول :

٤١ - لا تكون إلا بمعنى الواو . وقالوا : تكون .

٤٢ - لا يجوز تقديم الاستثناء في أول الكلام . وقالوا : يجوز / [١٤٣/٢]

٤٣ - حاشا في الاستثناء حرف جرّ . وقالوا : فعل ماض .

٤٤ - إذا أضيفت غير إلى متمكن لم يجز بناؤها . وقالوا : يجوز .

- ٤٥ - لا يقع سوى وسواء إلا ظرفاً . وقالوا : يقع ظرفاً وغير ظرف
- ٤٦ - كم في العدد بسيطة . وقالوا : مركبة .
- ٤٧ - إذا فصل بين كم الخبرية وبين تمييزها بظرف لم يجز جره . وقالوا : يجوز .
- ٤٨ - لا يجوز إضافة النصف إلى العشرة . وقالوا : يجوز .
- ٤٩ - يقال قبضت الخمسة عشر درهماً ولا يقال الخمسة عشر الدراماً . وقالوا : يجوز .
- ٥٠ - يجوز هذا ثالث عشر ثلاثة عشر . وقالوا لا يجوز .
- ٥١ - المنادي المفرد المعرفة مبني على الضمّ ، وقالوا : معرب بغير تنوين .
- ٥٢ - لا يجوز نداء ما فيه - ألل - في الاختيار . وقالوا : يجوز .
- ٥٣ - الميم المشدّدة في اللّهم عوض من - يا - في أول الأسم . وقالوا : أصله : يا الله أمنا بخير ، فحذف ووصلت الميم المشدّدة بالاسم .
- ٥٤ - لا يجوز ترخييم المضاف . وقالوا : يجوز .
- ٥٥ - لا يجوز ترخييم الثلاثي بحال . وقالوا : يجوز مطلقاً . وإذا كان ثانيه متّحركاً قوله .
- ٥٦ - لا يحذف في التّرخييم من الرباعي إلا آخره . وقالوا : يحذف ثالثه أيضاً .
- ٥٧ - لا يجوز ندبة النّكرة ولا الموصول . وقالوا : يجوز .

التدريب

- ٥٨ - لا تلحق علامة النسبة الصفة . وقالوا : يجوز .
- ٥٩ - لا تكون من لابتداء الغاية في الزمان . وقالوا : تكون .
- ٦٠ - رب حرف . وقالوا : اسم .
- ٦١ [١٤٤/٢] - الجر بعد واو رب بُرْب المقدمة . وقالوا : بالواو / .
- ٦٢ - منذ بسيطة . وقالوا : مركبة .
- ٦٣ - المرفوع بعد مذ ومنذ مبتدأ . وقالوا : بفعل محذوف .
- ٦٤ - لا يجوز حذف حرف القسم وأبقاء عمله من غير عوض إلّا في اسم الله خاصة . وقالوا : يجوز في كُلّ اسم .
- ٦٥ - اللام في قولك : لزيد أفضل من عمرو ، لام الابتداء . وقالوا : لام القسم ممحظوظاً .
- ٦٦ - أيمن الله في القسم مفرد . وقالوا : جمع يمين .
- ٦٧ - لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول . وقالوا : يجوز .
- ٦٨ - لا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه مطلقاً . وقالوا : يجوز إذا اختلف اللفظان .
- ٦٩ - كلا وكلتا مفردان لفظاً مثييان معنىً . وقالوا : مثنيان لفظاً ومعنىً .
- ٧٠١ - لا يجوز توكيده النكرة توكيدهاً معنوياً . وقالوا يجوز إذا كانت محدودة .
- ٧١ - لا يجوز زيادة واو العطف . وقالوا يجوز .

٧٢ - لا يجوز العطف على الضمير وال مجرور إلا باعادة الجار . وقالوا
يجوز بدونه .

٧٣ - لا يجوز العطف على الضمير المتصل المعرفع . وقالوا :
يجوز .

٧٤- لا تقع أو بمعنى الواو ولا بمعنى بل . وقالوا : يجوز .

٧٥ - لا يجوز العطف بل لكن بعد الإيجاب . وقالوا : يجوز .

٧٦ - يجوز صرف أفضليتك في الشعر . وقالوا : لا يجوز .

٧٧- لا يجوز ترك صرف المنصرف في الضرورة . وقالوا : يجوز .

٧٨ - الآن اسم في الأصل . وقالوا : أصله فعل ماضٍ / [١٤٥/٢]

٧٩ - يرتفع المضارع لوقعه موقع اسم الفاعل . وقالوا : بحروف المضارعة .

٨٠ - لا تأكل السمك وتشرب اللبن منصوب بأن مضمرة . وقالوا : على الصرف ^(١) .

٨١ الفعل المضارع بعد الفاء في جواب الأشياء السبعة منصوب بإضمار أن . وقالوا: على الخلاف .

٨٢- إذا حذفت أن الناصبة فالاختيار أن لا يبقى عملها . وقالوا : يبقى .

(١) في هامش ط : « كذا » يعني هذا الجهل بمدلول هذه الكلمة . والصرف في مصطلح الكوفيين هو مخالفة الثاني للأول ، ٥٥٦ / أو مخالفة ما بعد و او المعية لما قبلها . انظر للإنصاف ٥٥٦ / ٢ .

- ٨٣ - (كي) تكون ناصبة وجارة . وقالوا : لا تكون حرف جَرْ .
- ٨٤ - لام كي ولام الجحود ينصب الفعل بعدهما بأن مضمرة . وقالوا باللام نفسها .
- ٨٥ - لا يجمع بين اللام وكيفي وأن . وقالوا : يجوز .
- ٨٦ - النصب بعد حتى بأن مضمرة . وقالوا : بحتى .
- ٨٧ - إذا وقع الاسم بين إن و فعل الشرط كان مرفوعاً بفعل محذوف يفسّره المذكور . وقالوا : بالعائد من الفعل إليه .
- ٨٨ - لا يجوز تقديم معمول جواب الشرط ولا فعل الشرط على حرف الشرط . وقالوا : يجوز .
- ٨٩ - إن لا تكون بمعنى إذ . وقالوا : تكون .
- ٩٠ - إذا وقعت إن الخفيفة بعد ما النافية كانت زائدة . وقالوا : نافية .
- ٩١ - إذا وقعت اللام بعد إن الخفيفة كانت إن مخففة من الثقلية واللام للتأكيد . وقالوا : إن بمعنى ما ، واللام بمعنى إلا .
- ٩٢ - لا يجازي بكيف ، وقالوا : يجازي بها .
- ٩٣ - السين أصل . وقالوا : أصلها سوف حذف منها الواو والفاء .
- [٩٤] - إذا دخلت تاء الخطاب على ثاني الفعل جاز حذف الثانية / وقالوا : الأولى .
- ٩٥ - لا يؤكّد فعل الاثنين وفعل جماعة المؤنث بالثون الخفيفة . وقالوا : يجوز .
- ٩٦ - ذا ، والذّي ، وهو ، وهي ، بكمالها الاسم . وقالوا : الذال ،

والهاء فقط .

٩٧ - الضمير في لولي ، ولولاق ، ولولاه في موضع جر . وقالوا :
في موضع رفع .

٩٨ - الضمير في نحو : إياي وإياك ، وإيآه . : إيا ، وقالوا : الياء
والكاف والهاء .

٩٩ - يقال : فإذا هو هي . وقالوا : فإذا هو إياها .

١٠٠ - (تمام المائة) أعرف المعرف المضمر . وقالوا : المبهم .

١٠١ - ذا وألاء ونحوهما لا يكون موصولاً . وقالوا : يكون .

١٠٢ - همزة بين بين غير ساكنة . وقالوا : ساكنة .

وقد فات ابن الأباري مسائل خلافية بين الفريقين استدركها
عليه ابن إياز في مؤلف .

منها : الإعراب أصل في الأسماء ، فرع في الأفعال عند
البصريين . قال الكوفيون : أصل فيهما .

ومنها : لا يجوز حذف نون التثنية لغير الإضافة . وجوزه
الكوفيون .

* * *

انتهى الفن الثاني من الأشباه والنظائر النحوية
ويليه سلسلة الذهب وهو الفن الثالث

بناء المسائل بعضها على بعض

- ٣٢٣ -

الفن الثالث

بناء المسائل بعضها على بعض

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله على ما أنعم وألهم ، وأوضح من دقائق الحقائق
وفهم ، وصلى الله على رسوله محمد وآل وصحبه وسلم .

هذا هو الفن الثالث من الأشباه والنظائر وهو فن بناء المسائل
بعضها على بعض ، مرتب على الأبواب وسميت : (سلسلة الذهب)
في البناء من كلام العرب .

باب الإعراب والبناء

مسألة [الاختلاف في بناء الأمر وإعرابه]

اختلف في فعل الأمر العاري من اللام وحرف المضارعة
نحو : اضرب على مذهبين :
أحدهما : أنه مبني . وعليه البصريون .

والثاني : أنه معرب مجزوم بلام ممحوظة . وهو رأي الكوفيين .

وقال أبو حيّان : واختاره شيخنا أبو علي الحسن بن أبي الأحوص .

والخلاف في هذه المسألة مبني على الخلاف في ثلاثة مسائل :

الأولى : هل الإعراب أصل في الفعل كما هو أصل في الاسم أم لا ؟ .

فمذهب البصريين : لا ، وأن الأصل في الأفعال البناء . والمضارع إنما أعرّب لشبيهه بالاسم . وفعل الأمر لم يشبه الاسم ، فلا يعرب .

ومذهب الكوفيين : نعم ، فهو معرب على الأصل في الأفعال .

الثانية : هل يجوز إضمار لام الجزم وإبقاء عمله ؟ .

فمذهب البصريين : لا ، وأنه لا يجوز حذف شيء من الجواز أصلاً ، وإبقاء عمله .

ومذهب الكوفيين : نعم .

الثالثة : قال أبو حيّان : جعل بعض أصحابنا هذا الخلاف في

الأمر مبنياً على مسألة اختلفوا فيها ، وهي : هل للأمر صيغة مستقلة بنفسها مُرتَجِلةً ليس أصلها المضارع أو هي صيغة مغيرة وأصلها المضارع ؟

فمن قال : أصلها المضارع اختلفوا أهي معربة أم مبنية ؟ ومن [١٤٨/٢] قال : إنها صيغة مرتجلة ليست مقطعة من المضارع / فهي عندهم مبنية على الوقف ليس إلا . انتهى .

وقال الشلوبين : في (شرح الجزولية) : القول بأن فعل الأمر معرب مجروم مبني على قول الكوفيين : إن بُنْيَة فعل الأمر محذوفة من أمر المخاطب الذي هو باللام .

مسألة

[في حكم بناء الفعل مع نون التوكيد]

قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في (تعليقه على المقرب) : إذا اتصل بالفعل نون التوكيد ، ولم يكن معه ضمير بارز لفظاً ولا تقديرأً بُنْيَ معها إجماعاً نحو : هل تَضَرِّبَنَ للواحد المخاطب ، وهل تَضَرِّبَنَ للواحدة الغائبة .

وأختلف في عِلَّة البناء .

فمذهب سيبويه : أن الفعل ركب مع الحرف فُنْي كما بني

الاسم لمّا رَكِبَ مع الحرف في نحو : لا رَجُل .

ومذهب غيره : أن النّون لما أكَدَت الفعل قَوَّت فيه معنى الفعلية ،
فعاد إلى أصله وهو البناء .

قال : ويبني على الخلاف في العلة خلاف فيما إذا اتصل
بالفعل المؤكّد ضمير اثنين نحو : تضربان ، أو ضمير جمع المذكور
نحو تَضْرِبُنَّ ، أو ضمير المخاطبة المؤنثة نحو : تَضْرِبَنَّ ، هل هو معرب
أو مبني ؟ .

فمن علل بالتركيب هناك قال : هذا معرب ، لأن العرب لا
تركب ثلاثة أشياء ، فتجعلها كالشيء الواحد ، ويكون حذف النون
التي كانت علامه للرفع هنا كراهة اجتماع التّونات أو التّونين .

ومن علل بتقوية معنى الفعل كان عنده مبنياً ، ويكون حذف
النون هنا للبناء . انتهى .

مسألة

[في الاختلاف حول حذف حروف العلة عند الجزم]

قال ابن النحاس في (التعليقة) : أجمع النحاة على أن
حرف العلة في نحو : يخشى ، ويعزو ، ويرمي تحذف^(١) عند وجود

(١) في ط فقط : «محذف» ، تحرير

. الجازم

وأختلفوا في حذفها لماذا؟ فالذي فهم من كلام سيبويه : أنها حذفت عند الجازم ، لا للجازم .

ومذهب ابن السراج وأكثر التحاة أن حذف هذه الحروف علامة للجزم ،

وهذا الخلاف مبنيٌ على أن حروف العلة التي في الفعل في حال الرفع هل فيها حركات مقدرة أو لا؟ .

ومذهب سيبويه: أن فيها حركات مقدرة في الرفع ، وفي الألف [١٤٩/٢] في النصب / ، فهو إذا جزم يقول: ^(١) الجازم حذف الحركات المقدرة ، ويكون حذف حرف العلة عنده لثلا يتبس الرفع بالجزم .

وعند ابن السراج : أنه لا حركة مقدرة في الرفع . وقال : لما كان الإعراب في الأسماء لمعنى حافظنا عليه بأن نقدره إذا لم يوجد في اللُّفْظ ، ولا كذلك في الفعل ، فإنه لم يدخل فيه إلا لمشابهة الاسم لا للدلالة على معنى ، فلا نحافظ عليه بأن نقدره إذا لم يكن في اللُّفْظ . فالجازم لما لم يجد حركة يحذفها حذف الحرف . وقال : إن الجازم كالمسهل إن وجد في البدن فضلة أزالها ، وإنما أخذ من قوى البدن . وكذا الجازم إن وجد حركة أزالها وإنما أخذ من نفس الحروف .

انتهى .

(١) في بعض النسخ المخطوطة : (يقوى).

مسألة

[جواز الحذف و عدمه إذا كان حرف العلة بدلاً من همزة]

قال ابن النحاس أيضاً : إذا كان حرف العلة بدلاً من همزة جاز فيه وجهان : حذف حرف العلة مع الجازم ، وبقاوئه .

وهذا وجهان مبنيان على أن إبدال حرف العلة هل هو بدل قياسي أو غير قياسي ؟ .

فإن قلنا: إنه بدل قياسي ثبت حرف العلة مع الجازم ، لأن همزة كما كان قبل البدل .

وإن قلنا: إنه بدل غير قياسي صار حرف العلة متمحضاً، وليس همزة، فنحذفه كما نحذف حرف العلة الممحض في : يغزو ، ويرمي ، ويخشى . انتهى .

مسألة

[حكم الكلمات قبل التركيب في مجال البناء والإعراب .]

قال الشّيخ بهاء الدين بن النحاس في (تعليقه على المقرب) : الكلمات قبل التركيب ، هل يقال لها : مبنية أولاً توصف

بإعراب ولا بناء ؟ فيه خلاف نحو قولنا : زيد ، عمرو ، وبكر ، خالد ، أو واحد ، اثنان ، ثلاثة . فإن قلنا : إنها توصف بالبناء فالأصل حينئذ في الأسماء البناء ، ثم صار الإعراب لها أصلاً ثانياً عند العقد والتركيب لطريان^(١) المعاني التي تُلْبِس لولا الإعراب ، لكونها تدلّ بصيغة واحدة على معانٍ مختلفة .

وإن قلنا : إنها لا توصف بالإعراب ولا بالبناء كان الإعراب عند التركيب أصلاً من أول وهلة ، لا نائباً عن غيره ، ويكون دخوله الأسماء لما تقدم من طريان^(٢) المعاني عليها عند التركيب . انتهى / .

[١٥٠/٢]

باب المنصرف وغير المنصرف

مسألة

[وجود مرتبة ثالثة لا منصرفة ، ولا غير منصرفة]

قال في (البسيط) : من قال : المنصرف ما ليس فيه علّتان من العلل التّسع ، وغير المنصرف ما فيه علّتان ، وتأثيرهما منع الجرّ

(١) هكذا في ط والمخطوطات : « طريان » بالطاء ، ولم أجده في اللسان : « طريان » مصدراً لـ « طرأ » ولعلها : « جريان » بالراء ، فحرّفت .

(٢) في ط والنسخ المخطوطة : « طريان » وقد أشرنا إلى هذه الكلمة سابقاً . وقلنا : لعلها : « جريان » لأنني لم أجده في اللسان : « طريان » مصدر لطرأ .

والتنوين لفظاً وتقديراً دخل فيه الثنية والجمع والأسماء الستة ، وما فيه اللام والمضاف .

ومن قال : المنصرف ما دخله الحركات الثلاث والتنوين ، وغير المنصرف ما لم يدخله جرّ ولا تنوين ، فإن الثنية والجمع والمعرف باللام والإضافة يخرج عن الحصر ، فلذلك ذكرها (صاحب الخصائص) مرتبة ثالثة لا منصرفه ولا غير منصرفه .

مسألة

[اختلاف النحوين في الصرف]

اختلف النحوين في الصرف .

فمذهب المحققين كما قال أبو البقاء في (اللباب) : أنه التنوين وحده .

وقال آخرون : هو الجر مع التنوين ، وينبني على هذا الخلاف ما إذا أضيف ما لا ينصرف أو دخلته ألل ، فعلى الأول هو باقٍ على منع صرفه ، وإنما يجر بالكسرة فقط ، وعلى الثاني هو منصرف .

وقال ابن يعيش في (شرح المفصل) : اختلفوا في منع الصرف ما هو ؟

فقال قوم : هو عبارة عن منع الاسم الجر والتنوين دفعة واحدة ،

وليس أحدهما تابعاً للآخر إذا كان الفعل لا يدخله جرٌ ولا تنون ، وهو قول بظاهر الحال .

وقال قومٌ يتمون إلى التحقيق : إنَّ الجرَّ في الأسماء نظير الجزم في الأفعال ، فلا يمنع الذي لا ينصرف ما في الفعل نظيره ، وإنما الممحذوف منه علم الخفة وهو التنون وحده لنقل^(١) ما لا ينصرف لمشابهة الفعل ، ثم تبع الجرَّ التنون في الزِّوال ، لأنَّ التنون خاصة للاسم ، والجرَّ خاصة له أيضاً، فتبع الخاصة الخاصة . ويُدَلِّلُ على ذلك أنَّ المرفوع والمنصوب مما لا مدخل للجرَّ فيه ، إنما يذهب منه التنون لا غيره .

فعلى هذا القول إذا قلت : نظرت إلى الرجل الأسم
وأسمركم ، الأسم باقٍ على منع صرفه ، وإن انجرَّ ، لأنَّ الشَّبه
قائم ، وعلمُ الصرف الذي هو التنون معدوم .

[١٥١/٢] وعلى القول الأول يكون / الاسم منصرفًا ، لأنه لمّا دخله الألف
واللام والإضافة وهما خاصة للاسم بعُد عن الأفعال وغلبت الاسمية
فانصرف . انتهى .

(١) في ط فقط : « لنقل » بالتنون ، تحريف .

مسألة

[باب مثنى وثلاث]

مذهب الجمهور : أن باب مثنى وثلاث منع الصرف للعدل مع الوصفية .

وذهب الفراء : إلى أن منعها للعدل والتعري بنية الإضافة وينبني على الخلاف صرفها مذهوباً بها مذهب الأسماء أي منكرة ، فأجازه الفراء بناء على رأيها أنها معرفة بنية الإضافة قبل التنكير . ومنعه الجمهور .

مسألة

[تسمية المذكر بوصف المؤنث]

إذا سُمِّي مذكراً بوصف المؤنث المجرد من التاء كحائض وطامث ، وظلوم ، وجريح ، فالبصريون يصرفونه بناءً على أن هذه أسماء مذكورة وصف بها المؤنث لأمن اللبس وحملًا على المعنى ، فقولهم : مررت بأمرأة حائض بمعنى : شخص حائض ، ويُدلل لذلك : أن العرب إذا صغرتها لم تدخل فيها التاء .

والковيرون يمنعونه بناءً على مذهبهم أن نحو حائض لم تدخلها التاء لاختصاصه بالمؤنث ، والتاء إنما تدخل للفرق .

باب العلم

مسألة

[تقسيم العلم إلى مرتجل ومنقول]

الأكثرون على أن العلم ينقسم إلى مرتجل ومنقول .

وذهب بعضهم : إلى أن الأعلام كلّها منقولة وليس فيها شيء مرتجل . وقال : إن الوضع سبق ، ووصل إلى المسمى الأول وعلم مدلول تلك اللفظة في النكرات ، وسمى بها ، وجهلنا نحن أصلها ، فتوهّمها منْ سُميّ بها من أجل ذلك مرتجلة .

وذهب الزجاج : إلى أنها كلّها مرتجلة . والمرتجل عنده : مالم يقصد في وضعه النقل من محل آخر إلى هذا . وعلى هذا فتكون موافقتها للنكرات بالعرض لا بالقصد .

وقال أبو حيّان : المنقول هو الذي يحفظ له أصل في النكرات .

[١٥٢/٢] والمرتجل هو الذي لا يحفظ له أصل / في النكرات .

وقيل : المنقول : هو الذي سبق له وضع في النكرات .

والمرتجل : هو الذي لا يحفظ له أصل في النكرات .

وعندي : أن الخلاف المذكور أولاً وهذا الخلاف أحدهما مبنيّ

على الآخر .

باب الموصول

مسألة

[في جواز الوصل بجملة التَّعْجِب]

هل يجوز الوصل بجملة التَّعْجِب ؟ فيه خلاف ، إن قلنا : إنها إنسانية لم يوصل بها . وإن قلنا : إنها خبرية فقولان : أحدهما : الجواز نحو جاءني الذي ما أحسنه . وعليه ابن خروف .

والثاني : الممنع ؛ لأن التَّعْجِب إنما يكون من خفاء السبب ، والصلة تكون موضحةً فتنافيًا .

باب المبتدأ والخبر

مسألة

[إلحق الفاء في خبر المبتدأ]

قال ابن التحاس في (التعليقة) ° إذا دخلت على المبتدأ الموصول (لَيْت) و (لَعَلَّ) نحو : ليت الذي يأتيني ولعل الذي في الدار فلا يجوز أن تدخل الفاء في خبره .

واختلف في عِلَّة ذلك ما هي ؟

فمنهم من قال : عِلَّته أن الشرط لا يعمل فيه ما قبله ، فإذا عملت فيه ليت أو لعل خرج من باب الشرط ، فلا يجوز دخول الفاء حينئذ .

ومنهم من قال : بل العِلَّة أن معنى ليت ولعل ينافي معنى الشرط من حيث كان ليت للتميي ، ولعل للترجحي ، ومعنى الشرط التعليق ، فلا يجتمعان .

ويخرج على هاتين العلتين مسألة ، وهو دخول إِنْ على الاسم الموصول ، هل يمنع دخول الفاء أم لا ؟ .

فمن علل بالعِلَّة الأولى منع من دخول الفاء مع إِنْ أيضا لأنها قد عملت فيه فخرج عن باب الشرط .

ومن علل بالعِلَّة الثانية وهو تغيير المعنى جُوز دخول الفاء مع إِنْ لأنها لا تغير المعنى عنها كان عليه قبل دخولها ، وقبل دخولها كانت الفاء تدخل في الخبر ، فيبقى ذلك بعد دخولها / .

مسألة [الوصف المبتدأ]

ذهب البصريون إلا الأخفش : إلى أن الوصف إذا اعتمد على نفي أو استفهام كان مبتدأ ، وما بعده فاعلُ مُغْنٍ عن الخبر نحو : أقائم زيد ، وما قائم زيد .

وذهب الأخفش والковيون : إلى أنه لا يشترط هذا الاعتماد، وذلك مبني على رأيهم أنه يعمل غير معتمد .

باب

مسألة

[وقوع إذا في صدر الكلام]

اختلف في صدر الكلام من نحو : إذا قام زيد فأنا أكرمه ، هل هو جملة اسمية أو فعلية ؟ .

قال ابن هشام : وهذا مبني على الخلاف في عامل (إذا) . فإن قلنا : جوابها فصدر الكلام جملة اسمية ، وإذا مقدمة عن تأخر ، وما بعد إذا متمم لها ، لأنه مضاد إليه .

وإن قلنا : فعل الشرط وإذا ، غير مضافة ، فصدر الكلام جملة فعلية ، قدّم ظرفها .

باب كان وأخواتها

مسألة

[الخلاف في دلالة الأفعال الناقصة على الحدث]

قال الخفاف في (شرح الإيضاح) : اختلف هل الأفعال الناقصة تدل على الحدث أم لا ؟ وينبني على ذلك الخلاف في عملها

بناء المسائل بعضها على بعض

في الظرف والمجرور والحال . فمن قال: تَدْلُّ أعمل . ومن قال: لا ، فلا .

وقال أبو حيّان في (الارتفاع) : اختلفوا هل تعمل كان وأخواتها في الظرف والمجرور وال الحال ؟ .
فقيل : لا تعمل .

وقيل : تعمل . وينبغي أن يكون هذا الخلاف مرتباً على دلالتها على الحديث .

مسألة

[هل يجوز تعدد خبر كان وأخواتها ؟]

قال أبو حيّان في (الارتفاع) : الظاهر من كلام سيبويه أنه لا يكون لكان وأخواتها إلا خبر واحد وهو نص ابن درستويه .

وقيل : يجوز تعدده وهو مبني على جواز تعدد خبر المبتدأ .
[١٥٤/٢] والمنع هنا أقوى لأنها شُبِهت بضراب . وقال في / (شرح التسهيل) :
تعدد خبر كان مبني على الخلاف في تعدد خبر المبتدأ . ثم قيل :
الجواز هنا أولى ، لأنه إذا جاز مع العامل الأضعف وهو الابتداء فمع
الأقوى وهو كان وأخواتها أولى .

ومنهم من قال : المنع هنا أولى وعليه ابن درستويه . واختاره

ابن أبي الربيع . قال : لأن ، ضرب ، لا يكون له إلا مفعول واحد ، فما شبه به يجري مجراه .

مسألة

[تسمية هذه الأفعال نوافع]

اختلف لِمَ سميت هذه الأفعال نوافع ؟ .

قيل : لأنها لا تدل على الحدث بناءً على القول به .

وعلى القول الآخر سميت ناقصة ، لكونها لا تكتفي بمرفوتها .

مسألة

[اختلافهم في جواز تقديم أخبار كان وأخواتها عليها]

اختلف في جواز تقديم أخبار هذا الباب على الأفعال إذا كانت منفيّة بما نحو : ما كان زيد قائماً . فالبصريون على المنع ، والكوفيون على الجواز .

ومنشأ الخلاف اختلافهم في أن (ما) هل لها صدر الكلام أو لا ؟ فالبصريون على الأول . والكوفيون على الثاني .

باب ما

مسألة

[اقتران (ما) النافية بـ «إن»]

البصريّون على أنه إذا اقترنـت (ما) بـ «إن» يبطل عملها نحو:

* بُنِيَ عُدَانَةً مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبُ(١)

وذهب الكوفيّون : إلى جواز النصب مع (إن) وخالفـ في إن
هذه فالبصريّون على أنها زائدة كافـة . والكوفيّون على أنها نافية .

وعندي : أنـ الخلاف في أعمالها ينبغي أن يكون مرتبـاً على هذا
الخلاف .

(١) تمامـه :

* ولا صـريفـ ولكنـ أنتـمـ الخـزفـ *

من شواهدـ : الخزانـةـ ١٢٤ـ /ـ ٢ـ ، والمـعنىـ ٢٤ـ /ـ ١ـ ، وشرحـ شـذـورـ الـذـهـبـ
ـ ١٧٢ـ ، والـتصـرـيـحـ ١٩٦ـ /ـ ١ـ ، ١٩٧ـ ، والعـسـيـنيـ ٩١ـ /ـ ٢ـ ، والأـشـمـوـنيـ
ـ ٢٤٧ـ /ـ ١ـ ، والـهـمـعـ والـدـرـرـ رقمـ ٤٢١ـ .

بـ بـ إـنـ وـأـخـوـاتـهـ مـسـأـلـةـ

[وقوع إِنْ المخففة بعد فعل العِلْم]

إذا وفعت إِنْ المخففة بعد فعل العِلْم كقولك : علمت إِنْ كان زيداً لعالماً / وحديث : « قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمُؤْمِنًا »^(١) ، فهل هي مكسورة أو مفتوحة ؟ فيه خلاف : ذهب الأخفش الصغير وهو أبو الحسن علي بن سليمان البغدادي : إلى أنها لا تكون إلا مكسورة .

وقال أبو علي الفارسي : لا تكون إلا مفتوحة .

وكذلك اختلف فيها كبراء أهل الأندلس أبو الحسن بن الأخضر ، وأبو عبد الله بن أبي العافية ، فقال ابن الأخضر يقول الأخفش : وقال ابن أبي العافية بقول الفارسي .

قال أبو حيّان : وهذا الخلاف مبني على خلافهم في اللام وهي لام الابتداء ألزمت للفرق أم هي لام أخرى مجتبية للفرق بينها وبين إِنْ النافية ؟ .

على الأول تكسر ، وعلى الثاني تفتح .

ووجه البناء أنها إذا كانت لام الابتداء فهي لا تدخل إلا في خبر

(١) انظر همـعـ الـهـوـامـعـ ١٨٢/٢

المكسورة . وإذا كانت غيرها لم يكن الفعل الذي قبلها مانعاً لها من فتحها .

قال أبو حيان : وهذا البناء إنما هو على مذهب البصريين .

وأما على مذهب الكوفيين فاللام عندهم بمعنى إلا وإن نافية لا حرف توكيـد . فعلـى مذهبـهم لا يجوزـ فيـ نحوـ : « قد عـلـمـنـاـ إـنـ كـنـتـ لـمـؤـمـنـاـ » إلاـ كـسـرـ إـنـ ، لأنـهاـ عـنـدـهـمـ حـرـفـ نـفـيـ . والتـقـدـيرـ : (قد عـلـمـنـاـ ماـ كـنـتـ إـلـاـ مـؤـمـنـاـ) .

مسألة

[وقوع أن المفتوحة ومعمولاتها اسمًا لأن المكسورة]

تقع أن المفتوحة ومعمولاتها اسمًا لأن المكسورة بشرط الفصل بالخبر نحو : إن عندي أنك فاضل .

وقال الفراء : لو قائل قائل : إنك قائم تعجبني جاز أن تقول : إن أنك قائم تعجبني .

قال أبو حيان : وهذا من الفراء بناء على رأيه أن (أن) يجوز الابداء بها . والجمهور على منعه .

مسألة

[إن المكسورة المخففة هل يليها غير الأفعال الناسخة
للابتداء ؟]

إذا خففت إن المكسورة لم يليها من الأفعال إلا ما كان من
نواسخ الابتداء عند البصريين .

وجوز الكوفيون غير ، وهو مبني على مذهبهم ، أنها نافية . ذكر
ذلك السحاوي في (شرح المفصل) .

مسألة

[وقوع إن جواب قسم]

إذا وقعت إن جواب قسم نحو : والله إن زيداً قائم .

[١٥٦ / ٢] فمذهب البصريين / وجوب كسرها .

وقيل : يجوز فتحها مع اختيار الكسر .

وقيل : يجوز إن مع اختيار الفتح ، وعليه الكسائي والبغداديون .

وقيل : يجب الفتح ، وعليه الفراء .

قال في (البسيط) : وأصل هذا الخلاف أن جملتي القسم

وال المقسم عليه : هل إحداهما معمولة للأخرى ، فيكون المقسم عليه مفعولاً لفعل القسم أو لا ؟ وفي ذلك خلاف . فمن قال : نعم ، فتح ، لأن ذلك حكم أنّ إذا وقعت مفعولاً . ومن قال : فإنما هي تأكيد للمقسم عليه لا عاملة فيه ، كسرَ .

ومن جُوز الأمرين أجاز الوجهين .

مسألة

[في عدم جواز : إنْ قائمًا الزيدان]

لا يجوز هنا : إن قائمًا الزيدان ، كما لا يجوز ذلك في المبتدأ دون نفي أو استفهام .

وأجازه الكوفيون والأخفش بناءً على إجازته في المبتدأ ، فجعلوا (قائمًا) إسم إن والزيدان فاعل به سد مسد خبرها .

والخلاف جاري في باب ظنّ ، فمن أجاز هنا وفي المبتدأ أجاز ظنت قائمًا الزيدان ، ومن منع منع .

وابن مالك وافقهم على الجواز في المبتدأ ومنع في باب ظنّ وإنّ .

وفرق بأن إعمال الصفة عمل الفعل فرع أعمال الفعل فلا يستباح إلا في موضع يقع فيه الفعل ، فلا يلزم من تجويز قائم الزيدان ،

جواز : إن قائماً الزيدان ، ولا ظنت قائماً الزيدان ، لصحة وقوع الفعل موقع المتجرّد من إن وظننت ، وامتناع وقوعه بعدهما .

باب لا

مسألة

[اختلاف المذاهب في نحو : « لا مسلمات »]

قال أبو حيّان في (شرح التسهيل) : في نحو لا مسلمات ، أربعة مذاهب :

أحدها : الكسر والتنوين ، وهو مذهب ابن خروف .

والثاني : الكسر بلا تنوين : وهو مذهب الأكثرين .

والثالث : الفتح وهو مذهب المازني والفارسي .

والرابع : جواز الكسر والفتح من غير تنوين في الحالين .

قال : وفرع بعض أصحابنا الكسر والفتح على الخلاف في حرقة (لا رجل) ، فمن قال : إنها حرقة إعراب قال هنا : لا مسلمات ، بالكسر .

ومن قال : هي حرقة بناء ، فالذى يقول : إنه يبني / لجعله مع [١٥٧/٢]

(لا) كالشىء الواحد قال : لا مسلمات بالفتح .

ولا يجوز عنده الكسر ، لأن الحرقة عنده ليست خاصة . والذى

يقول يعني لتضمنه معنى الحرف يقول : لا مسلمات بالكسر .
وحجّته أن المبني مع (لا) قدأشبه المعرب المنصوب فكما أن الجمع
بالألف والتاء في حال النصب مكسور ، فكذلك يكون مع (لا) وهو
الصحيح . انتهى .

باب أعلم وأرى

مسألة

[حذف المفعول الأول والثاني اختياراً]

قال ابن النحاس في (التعلية) : يجوز حذف الأول والثاني
من مفاعيل هذا الباب اختصاراً .

وأما حذف الثالث اختصاراً فمبني على الخلاف في حذف الثاني
من مفعولي ظنتت اختصاراً . فمن أجاز الحذف هناك أجازه في
الثالث . ومن منعه في الثاني هناك منعه في الثالث هنـا .

باب النائب عن الفاعل

مسألة

[باب اختار]

باب اختار : ذهب الجمهور : إلى أنه لا يجوز فيه إلا إقامة
المفعول الأول نحو : اختير زيد الرجال . وجوز الفراء والسي ráf وابن

مالك : إقامة الثاني مع وجود الأول ، فيقول : اختيار الرجال زيداً .
وأشار أبو حيّان : إلى أنَّ الخلاف مبنيٌ على الخلاف في إقامة
المجرور بالحرف مع وجود المفعول به الصریح ، لأنَّ الثاني هنا على
تقدير حرف الجر .

مسألة

[الخلاف في المجرور بحرف غير زائد]

قال أبو حيّان المجرور بحرف غير زائد نحو : سير بزيد فيه
خلاف . فمذهب الجمهور أن المجرور في محل رفع وهو النائب .
ومذهب الفراء : أن النائب حرف الجر وحده ، وأنه في موضع رفع / . [١٥٨/٢]

قال أبو حيّان : وهذا مبنيٌ على الخلاف في قولهم : مر زيد
بعمره ، فمذهب البصريين أن المجرور في موضع نصب ، فلذا
قالوا : إنه إذا بني للمفعول كان في موضع رفع بناءً على قولهم : إنه
في مر زيد بعمره في موضع نصب .

ومذهب الفراء : أن حرف الجر هو الذي في موضع نصب ،
فلهذا أدعى أنه إذا بني للمفعول كان هو في موضع رفع بناءً على مذهب
أنه هناك في موضع نصب .

وفي أصل المسألة قول ثالث : أن النائب ضمير مبهم مستتر في

ال فعل . قاله ابن هشام .

ورابع : أن النائب ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل ، والتقدير : سير هو أي السير .

قال ابن درستويه : وينبني على هذا الخلاف جواز تقديم المجرور نحو : بزيد سير .

فعلى القول الأول والثالث لا يجوز . وعلى القول الثاني والرابع يجوز .

باب المفعول به مسألة

[في تعدد المفعول في غير باب ظن]

إذا تعدد المفعول في غير باب ظن وأعلم كتاب أعطى واختار ، فالالأصل : تقديم ما هو فاعل في المعنى ، وما يتعدى إليه الفعل بنفسه على ما ليس كذلك . هذا مذهب الجمهور .

وقيل : المفعولان في مرتبة واحدة بعد الفاعل فأيهما تقدم بذلك مكانه . وعليه ابن هشام وبعض البصريين . قال أبو حيّان : وينبني على هذا الخلاف جواز تقديم المفعول الثاني إذا اتصل به ضمير يعود على الأول نحو : أعطيت درهمه زيداً ، فعند الجمهور

يجوز . وعند غيرهم (لا) بناءً على ما ذكره .

باب الظرف

مسألة

[هل يتسع الظرف مع كان وأخواتها ؟]

قال أبو حيّان في (الارشاف) : هل يتسع في الظرف مع كان وأخواتها ؟ .

هو مبني على الخلاف . هل تعمل في الظرف أم لا ؟ .

فإن قلنا لا تعمل فلا يتسع .

وإن قلنا : يجوز أن تعمل فيه فالذي يقتضيه النظر أن لا يجوز

[١٥٩ / ٢]

التَّوْسُّعُ فِيهِ مَعَهَا / .

مسألة

[هل تضاف إذا الشرطية للجملة بعدها ؟]

قال أبو حيّان في (شرح التسهيل) : إذا استعملت إذا شرطاً

فهل تكون مضافة للجملة بعدها أم لا ؟ قوله :

قيل : تكون مضافة ، وضمّنت الربط بين ما تضاف إليه وغيره .

وقيل : ليست مضافة ، بل معمولة للفعل بعدها ، لأنها لو كانت مضافة لكان الفعل مِنْ تَمامَهَا ، فلا يحصل به رَبْطٌ .

قال : وينبني على ذلك الخلاف في العامل فيهما . فمن قال : إنها مضافة أعمل الجزاء ولا بدّ .

ومن منع ذلك أعمل فيها فعل الشرط كسائر الأدوات .

باب الاستثناء

مسألة

[تقديم المستثنى على المستثنى منه]

هل يجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه ، وعلى العامل فيه إذا لم يتقدم . وتتوسط بين جزئي كلام نحو : القوم إلا زيداً قاموا ؟ فيه خلاف .

قيل : بالجواز . وقيل : بالمنع . قال أبو حيّان : وهو مبني على الخلاف في العامل في المستثنى . فمن قال : إنه ما تقدم من فعل أو شبهه منعه . ومن قال : إنه (إلا) ، أو نحوه ، جوزه .

مسألة

[ورود الاستثناء بعد جمل عطف بعضها إلى بعض]

إذا ورد الاستثناء بعد جمل عطف بعضها على بعض فهل يعود إلى الكل ؟ فيه خلاف .

قيل : نعم ، وقيل : لا ، بل يختص بالجملة الأخيرة . قال أبو حيّان : والخلاف مبني على الخلاف في العامل في المستثنى ، فمن قال : إنه إلا ، أعاده إلى الكل ، ومن قال : إنه الفعل السابق قال : إن اتحد العامل عاد إلى الكل ، وإن اختلف فللأخيرة خاصة ، إذ لا يمكن عمل العوامل المختلفة في مستثنى واحد .

باب حروف الجرّ

مسألة

[هل يتعلّق الجار والمجرور والظرف بالفعل الناقص]

اختلف هل يتعلّق الجار والمجرور والظرف بالفعل الناقص على قولين / مبنيين على الخلاف في أنه هل يدل على الحدث أم لا ؟ [١٦٠ / ٢]
فمن قال : لا يدل على الحدث ، وهم المبرد والفارسي وابن جني والجرجاني ، وابن برهان ، والشلّوبيين منع ذلك . ومن قال : يدل عليه جوزه .

مسألة

[الاسم المرفوع بعد منذ]

قال أبو البقاء في (التبين) : اختلف في الاسم المرفوع بعد منذ نحو : ما رأيته منذ يومن ، على أي شيء يرتفع ؟ على ثلاثة مذاهب :

أحدها : أن منذ مبتدأ وما بعده خبر . والتقدير : أمد ذلك يومان .

وقال بعض الكوفيين : يومن فاعل تقديره منذ مضى يومان .

وقال الفراء : موضع الكلام كله نصب على الظرف أي ما رأيته من الوقت الذي هو يومان .

قال : وهذا كله مبني على الخلاف في أصل منذ . وقد قال الأكثر : إنها مفردة .

وقال الفراء : أصلها ، (من) ، و (ذو) الطائفة^(١) بمعنى : الذي .

وقال غيره : من الكوفيين : أصلها : (مِنْ إِذْ) ثم حذفت الهمزة وضمت الميم .

(١) في جميع النسخ : « الغائية » مكان : « الطائفة » .

باب القسم

مسألة

[الاختلاف في « أيمن الله »]

قال ابن النحاس في (التعليق) : اختلف النّحّاة في « أيمن الله » ، هل هي كلمة مفردة موضوعة للقسم أم هي جمع؟ وينبني على هذا الخلاف خلاف في همزتها، وهي همزة قطع أم همزة وصل؟ فمذهب البصريّين أن أيمن الكلمة مفردة موضوعة للقسم وأن همزتها همزة وصل .

ومذهب الكوفيين : أن أيمن جمع يمين . وهمزتها همزة قطع .

باب التّعجّب

مسألة

[أَفْعِلْ بِهِ]

قال ابن النحاس في (التعليق) : اختلف النّحّاة في قولنا : « أَفْعِلْ بِهِ » في التّعجّب ، هل معناه أمر أو تعجب مع إجماعهم على أن لفظه لفظ الأمر .

فذهب الكوفيون إلى أن معناه أمر كلفظه .

[١٦١/٢] وذهب البصريون : إلى أن معناه التعجب على الخلاف / في التعجب . هل هو إنشاء أو خبر ؟ .

وقال : وينبني على هذا الخلاف خلاف في الجار والمجرور .
هل هو في موضع نصب أو رفع ؟ .

فمن قال : بأن معنى أَفْعِل ، الأمر ، وأن فيه فاعلاً مُسْتَبِرًا قال :
بأن الجار والمجرور في موضع نصب بأنه مفعول . ويكون الباء عنده
إما للتّعديّة كمررت به ، أو زائدة مثل قرأت بالسّورة .

ومن قال : بأن معنى أَفْعَلَ التّعجب لا الأمر ، قال : بأن الجار
والمجرور في موضع رفع بالفاعلية ولا ضمير في أَفْعَل . وتكون الباء
عند هذا القائل زائدة مع الفاعل مثلها في : كفى الله .

مسألة

[دخول الألف واللام في فاعل فَعْل]

قال ابن النحاس : لزوم الألف واللام في فاعل « فَعْل » فيه
خلاف مبني على الخلاف في فَعْل الذي للمبالغة هل هو من باب :
نِعْمَ وَبِئْسَ ، أو من باب التّعجب ؟

فمن قال : هو من باب نِعْمَ وبئس اشترط في الفاعل من لزوم

الألف واللام وغيره ما يشترطه في فاعل نعم ويش.

ومن قال : هو من باب التّعجّب لم يُشترطْ في فاعله الألف واللام ، وباب التّعجّب فيه أظهر بدليل جواز دخول الباء الزائدة فيه مع الفاعل ، كما دخلت في باب التّعجّب في : أَفْعِلْ بِهِ .

بـب التوكيد

مسألة

[وقوع اكتع وأبتع تأكيداً بمفرده]

قال ابن النّحاس : هل يجوز أن يقع كُلّ واحد من اكتع وأبضع وأبتع تأكيداً بمفرده ، فيه ثلاثة مذاهب : أحدها : نعم .

والثاني : لا ، بل يكون بعد أجمع تابعاً بالترتيب كما ذكرنا .

والثالث : يجوز أن يقدم بعضها على بعض بشرط تقديم أجمع قبلهن .

قال : وهذا الخلاف مبني على أنه : هل لكل واحد منهن معنى في نفسه أم لا ؟ فإن قيل : لا معنى لها إلا الإتباع فلا بد من تقديم أجمع .

وإن قيل : بأن لها معانٍ جاز أن تستعمل بأنفسها . انتهى / . [١٦٢/٢]

باب النداء

مسألة

[الاختلاف في ميم اللّهم]

اختلف في اللّهم .

فمذهب البصريين : أن الميم عوض من حرف النداء .

ومذهب الكوفيين : أنها بقية من جملة ممحوقة .

والأصل : يا الله أمنا بخير .

ويبني على هذا الخلاف جواز إدخال (يا) على اللّهم ، فعند البصريين لا يجوز ، لأنّه لا يجمع بين العوض والمعوض . وعند الكوفيين يجوز ، لأن الميم على رأيهم ليست عوضاً من ياء .

قال أبو حيان في (الارتشاف) : اللّهم لا تباشره (يا) في مذهب البصريين . زعموا أن الميم المشددة في آخره عوض من حرف النداء فلا يجتمعان .

وأجاز الكوفيون أن تباشره (يا) . وعندهم الميم المشددة بقية من جملة ممحوقة قدّرها : أمنا بخير ، وهو قول سخيف ولا يحسن أن يقوله مَنْ عنده عِلْم .

باب إعراب الفعل

مسألة

[هل يجوز أن يتقدم المضارع المنصوب بعد الفاء على سببه؟]

هل يجوز في المضارع المنصوب بعد الفاء في الأجرية
الثمانية أن يتقدم على سببه فيقال : ما زيد فنُكِرْمَهُ يأتينا ، ومتى
فَاتِيَكَ تَخْرُجُ ، وكم فَأَسِيرَ تَسِيرُ؟ فيه قولان :

قال البصريون : (لا) . وقال الكوفيون : (نعم) والخلاف
مبني على الخلاف في أصل ، وهو أن مذهب البصريين في ذلك أن
النصب بأن مضمرة ، وأن الفاء عاطفة عطفت المصدر المقدر من أن
المضمرة والفعل على مصدر متوجه من الفعل المعطوف عليه .
والتقدير : لم يكن من زيد إتيانُ فيكون منا إكرام . وعلى هذا يمتنع
التقديم ، لأن المعطوف لا يتقدم على المعطوف عليه .

ومذهب الكسائي ، وأصحابه أن الناصب هو الفاء نفسها
وليست عاطفة فلا معطوف هنا ، وإنما هو جواب تقدم على سببه مع
[١٦٣/٢] تقدم بعض الجملة فلم يتمتع .

مسألة :

[هل يجوز الفصل بين السبب ومعموله بالفاء
ومدخلها؟]

اختلاف : هل يجوز الفصل هنا بين السبب ومعموله بالفاء
ومدخله بأن يقال : ما زيد يُكرِّم فَنَكِّرَهُ أخانا ؟ يراد : ما زيد يكرم
أخانا فنكرمه .

فمذهب البصريين المنع . ومذهب الكوفيين الجواز .
والخلاف مبني على الخلاف في الأصل السابق ، فالبصريون
يقولون : ما بعد الفاء معطوف على مصدر متوهّم منْ يُكرِّم ، فكما لا
يجوز ، أن يفصل بين المصدر ومعموله ، كذلك لا يجوز أن يفصل بين
يكرِّم ومعموله ، لأن يكرِّم في تقدير المصدر .

والكوفيون أجازوه ، لأنه لا عطف عندهم ولا مصدر متوهّم .

مسألة

[لام الجحود]

قال أبو البقاء في (التبيين) : لام الجحود الداخلة على الفعل
والمستقبل غير ناصبة للفعل ، بل الناصب أن مضمرة . وعلى هذا
تترتب مسألة وهو أن مفعول هذا الفعل لا يتقدّم عليه .

وقال الكوفيون : اللام هي الناصبة ، فإن وقعت بعدها أنْ كانت توكيداً . وعلى هذا يتقدم مفعول هذا الفعل عليه .

باب التكسير

مسألة

[في تكسير همرش]

قال أبو حيّان : اختلف في تكسير : هَمَرِش^(١) ، فقال بعضهم : يكسر على : هَمَارِش .

وقال بعضهم : يكسر على : هنامر . وقال : والسبب في الاختلاف الاختلاف في أصل وزنه ، وفي الحرف الأول المدغم في الثاني ما هو ؟ فقال قوم : وزنه فَعَلَلٌ ، والميم زائدة للألاق بِجَحْمَرِش^(٢) . وأدغمت الميم في الميم فهو من باب إدغام المثلين .

وقال آخرون : وزنه فَعَلَلٌ والمدغم نون وحروفه كلها أصول كحروف : قَهْبَلَس^(٣) وجَحْمَرَش ، وصَهْصَلَق^(٤) . قال : والأول هو

(١) هَمَرِش كَجَحْمَرِش : العجوز الكبيرة ، والناقة الغزيرة . وتهمرشا : تحرّكوا . والاسم الهمرشة .

(٢) قيل : العجوز الكبيرة . وقيل : الأفعى .

(٣) القَهْبَلَس : العظيم الغليظ ، والقملة الصغيرة ، والمرأة الضخمة ، والأبيض تعلوه كدرة .

(٤) الصَّهْصَلَق : العجوز الصخابة . ومن الأصوات : الشديد .

الصحيح . والثاني قول الأخفش . وتناقض فيه كلام سيبويه .

باب التصغير مسألة

[الاختلاف في تصغير : ركب ، وطير ، وصاحب
وسفر]

اختلف في تصغير رَكْب ، وَطَيْر ، وَصَاحِب ، وَسَفَرْ على
قولين :

أحدهما : وعليه الجمهور أنها تصغر على لفظها ، فيقال :
رُكْب ، وَطَيْر ، وَصَاحِب ، وَسَفَرْ .

والثاني : وعليه الأخفش أنها ترد إلى المفرد فيقال :
رُوكِبُون ، وَطُورِات ، وَصُورِجُون ، وَسَيْفِرون .

والخلاف مبنيٌ على الخلاف في هذه الألفاظ ، ما هي؟ : وفيها
قولان : أحدهما ، وعليه الجمهور أنها أسماء جموع ، وعلى هذا
فتعطى حكم المفرد في التصغير على لفظها .

الثاني : وعليه الأخفش أنها جمع تكسير وعلى هذا فترد إلى
مفراداتها ، أشار إلى هذا البناء أبو حيّان .

باب الوقف

مسألة

[هل يصح الوقف على المتبوع دون التابع ؟]

هل يصح الوقف على المتبوع دون التابع . قال في (البسيط) : فيه خلاف مبني على الخلاف في العامل في التابع . فإن قلنا : إنه يقدر فيه عامل من جنس الأول صحيح ، لأنه يصير جملة مستقلة ، فيستغنى عن الأول .

وإن قلنا : العامل فيه هو العامل في المتبوع لم يصح . قال : والصحيح أنه لا يجوز الوقف لعدم استقلاله صورة .

مسألة

[الاختلاف في الوقف على إذا]

اختلف في الوقف على إذا ، والصحيح أن نونها تبدل ألفاً تشبيهاً لها بتنوين المنصوب .

وقيل : يوقف بالنون ، لأنها كنون لن ، وأن .

وروي عن المازني والميرد .

قال ابن هشام في (المغني) : وينبني على الخلاف في الوقف

عليها الخلاف في كتابتها ، فالجمهور يكتبونها بالألف ، والمازني [١٦٥/٢] والمبред بالتون / .

مسألة

[في كتابة يحيى بالياء]

إذا نَكَرَ يَحْيَى بَعْدَ الْعِلْمِيَّةِ فَهُلْ يَكْتُبُ بِالْيَاءِ أَوْ بِالْأَلْفِ ، لَأَنَّهُ قَدْ زَالَتْ عِلْمِيَّتُهُ ؟ .

قال أبو حيّان : يبني على الخلاف في تعليل كتابة (يحيى) العلم بالياء ؛ فإن عَلَّناه بالعلمية كتبناه بالألف لأنَّه قد زالت علميته . وإن عَلَّناه بالفرق بين الاسم والفعل كتبناه بالياء ، لأنَّ الاسمية موجودة فيه . انتهى .

تم الفن الثالث من الأشباء والنظائر للشيخ العلام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي رحمه الله .

* * *

تم بحمد الله الجزء الثالث
، ويليه - إن شاء الله - الجزء الرابع
وأوله : الفن الرابع ، وهو فن الجمع والفرق .

| رقم الصفحة | رقم الشاهد |
|------------|------------|
| | |

فهرس شواهد : الجزء الثالث

(شواهد الكلمات التي تأتي اسمًا وفعلاً وحرفاً)

- = غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمْ ظِمْنُهَا
 ١٢ ٢٨٨ تَصِلُّ وَعَنْ قَبْضٍ بِزِيزَاءِ مَجْهَلٍ
 = ولقد أراني لِلرَّمَاحِ رَوِيشَةٌ
 ١٣ ٢٨٩ مِنْ عَنْ يَمِينِي نَرَّةً وَأَمَامِي
 = ولا أرى فاعِلًا في النَّاسِ يُشَبِّهُهُ
 ١٥ ٢٩٠ وَلَا أَحَاشِي مِنْ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ
 = ما إذا ابْتَعَتْ حَتَّى إِلَى كُلِّ الْقُرَى
 ١٨ ٢٩١ أَحْسَبْتَنِي جِثْتُ مِنْ وَادِي الْقُرَى
 = فَمَا لَكُمْ إِنْ لَمْ تَحْوُطُوا ذِمَارَكُمْ
 ١٨ ٢٩٢ سَوَامٌ وَلَا دَارٌ بَحْتَنِي وَرَامَةٌ

(شواهد الجمل التي لها محلٌ من الإعراب)

- = بَيْنَمَا النَّاسُ عَلَى عَلْيَائِهَا
 ٣٦ ٢٩٣ إِذْ هَوَوْا فِي هُوَةِ فِيهَا فَغَارُوا

| رقم الصفحة | رقم الشاهد | |
|------------|------------|---|
| ٣٦ | ٢٩٤ | = فبینا نَحْنُ نَرْفَبِه أَتَانَا مُعْلَقٌ وَفِضَّةٌ وزِنَادٌ راعِي |
| ٣٧ | ٢٩٥ | = يَسِّرْ الْمَرْأَةَ مَا ذَهَبَ الْتِيَالِي وَكَانَ ذَهَابُهُنَّ لِهِ ذَهَابًا |
| ٤١ | ٢٩٦ | = وَقَدْ أَغْتَدِي وَالْطَّيْرُ فِي وُكُنَاتِهَا بِمُنَجَرِدٍ فَيْدٍ الْأَوَابِدِ هَيْكَلٍ |
| ٤٣ | ٢٩٧ | = بَآيَةٍ قَامَ يَنْطِقُ كُلُّ شَيْءٍ وَخَانَ أَمَانَةَ الذِّيَكَ الْغَرَابُ |
| ٤٣ | ٢٩٨ | = سَرِينْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكُلُّ مَطِئُهُمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يَقْدَنِ بِأَرْسَانٍ |
| ٥٩ | ٢٩٩ | = أَبِيتُ أَسْرِي وَتَسِيَّتِي تَدَلُّكِي وَجْهَكَ بِالْعِنْبَرِ وَالْمِسْكِ الذَّكِي |

(شواهد باب المنصرف وغير المنصرف)

| | | |
|----|-----|---|
| ٦٤ | ٣٠٠ | = فَمَا حَلَبْتُ إِلَّا الشَّلَاثَةُ وَالثُّنُونِ وَلَا قَيَّلْتُ إِلَّا قَرِيبًا مَقَالُهَا |
|----|-----|---|

(شواهد : باب النكرة والمعرفة)

| | | |
|----|-----|---|
| ٧٣ | ٣٠١ | * قد عَلِمْنَا إِخْوَانَنَا بُنُوِّ عِجلُ * |
|----|-----|---|

| رقم الصفحة | رقم الشادم | |
|--------------------------|------------|---|
| ٧٧ | ٣٠٢ | = جَفُونِي وَلَمْ أَجْفُ الْأَخْلَاءِ إِنِّي لغير جميلٍ من خليلي مهملٌ |
| ٨٢ | ٣٠٣ | * لا هَيْمَ اللَّيْلَةِ لِلْمَطَيِّ * |
| ٩٠ | ٣٠٤ | = ولقد أمرُ على اللَّيْلَمِ يَسْتَبِّنِي فمضبتُ ثُمَّ قلتُ لا يَغْنِينِي |
| (شواهد : المبتدأ والخبر) | | |
| ٩٤ | ٣٠٥ | = غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمِينٍ يَنْقَضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ |
| ٩٤ | ٣٠٦ | = غَيْرُ لَاءِ عَدَكَ فَاطَّرَحَ الْهَفْوَ وَلَا تَغْتَرِرْ بِعَارِضٍ سِلْمَ |
| ٩٨ | ٣٠٧ | = سَرَيْنَا وَنَجْمٌ قد أَضَاءَ فَمَذَّبَداً مُحَيَاكَ أَخْفَى ضَوْءَهُ كُلَّ شَارِقٍ |
| ٩٨ | ٣٠٨ | = الذَّئْبُ يَطْرُقُهَا فِي الدَّهْرِ وَاحِدَةٌ وَكُلَّ يَوْمٍ تَرَانِي مُذْيَةٌ بِيَدِي |
| ١٠٠ | ٣٠٩ | = نَحْنُ بِمَا عَنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ راضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ |
| ١٠٢ | ٣١٠ | = أَكَلَ عَامٌ نَعْمٌ يَحْوُوْنَهُ يُلْقِمَهُ قَوْمٌ وَيُنْتَجُونَهُ |
| ١٠٣ | ٣١١ | = إِنْسَانٌ عَيْنِي يَحْسُرُ الْمَاءَ تَارَةً فَيَبْدُو وَتَارَاتٍ يَجْمُمُ فَيَغْرَقُ |

| رقم الصفحة | رقم الشاهد | |
|------------|------------|---|
| ١١٠ | ٣١٢ | = فاقبْلَتْ رَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فَشُوبَ عَلَيَ وَشُوبَ أَجْرَ |
| ١١٢ | ٣١٣ | = عِنْدِي اصْطِبَارٌ وَشَكْوَى عِنْدَ قاتلِتِي فَهَلْ بِأَعْجَبَ مِنْ هَذَا امْرُؤَ سَمِعَ |
| ١١٢ | ٣١٤ | = لَوْلَا اصْطِبَارٌ لَأُوذِي كُلَّ ذِي مِقْدَةٍ لَمَا اسْتَقْلَتْ مَطَابِهَنْ بِالظُّعْنِ |
| ١١٤ | ٣١٥ | = مُوَسَّعَةٌ بَيْنَ أَرْسَاغِهِ بِهِ عَسْمٌ يَبْتَثِي أَرْبَابًا |

(شواهد كان وأخواتها)

| | | |
|-------|-----|---|
| ١٢٢ | ٣١٦ | = فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرْيَشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ |
| ١٢٢ | ٣١٧ | = رُؤْبَةُ وَالْعَجَاجُ أَوْرَثَانِي نَجْرَيْنِ مَا مِثْلُهُمَا نَجْرَانِ |
| - ١٢٢ | ٣١٨ | = وَأَنَا النَّذِيرُ بِحَرَّةٍ مَسُودَةٍ تَصِلُّ الْأَعْمَ إِلَيْكُمْ أَقْوَادَهَا |
| ١٢٣ | ٣١٨ | = أَبْنَاؤُهَا مُتَكَنَّفُونَ آبَاهُمْ حَنَقُوا الصَّدُورَ وَمَا هُمُ أَوْلَادَهَا |
| ١٢٤ | ٣١٩ | = وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الرِّزَادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمَ أَغْجَلُ |

| رقم الصفحة | رقم الشاهد | |
|---------------------------|------------|---|
| ١٢٥ | ٣٢٠ | = دعاني أخي والخبل بيبني وبينه فلمَا دعاني لم يجدني بقعد |
| ١٢٥ | ٣٢١ | = فكُن لي شفيعاً يوم لا ذُوفَاعَةٌ يمعنْ فتِيلاً عن سَواد بن قَاربٍ |
| ١٢٥ | ٣٢٢ | = فإنْ تَنَاعَنْها حِقبَةٌ لَا تُلَاقُهَا فإنك مما أخذت بالمجرب |
| ١٢٦ | ٣٢٣ | = ولَكَنْ أَجْرًا لَوْ عَلِمْتَ بِهِمْ وهل يُنَكِّرُ المعروضُ في الناس والأجرُ |
| ١٢٦ | ٣٢٤ | = يقول إذا افْلَوْكَى عَلَيْهَا وَأَفْرَدْتُ أَلَا هَلْ أَخْوَغَيْشِ لَذِي بَدَائِمْ |
| (شواهد : باب إن وأخواتها) | | |
| ١٣٢ | ٣٢٥ | = أبا لَمَوْتِ الَّذِي لَا بُدَّ إِنِي ملاق لَا أباك تُخَرُّفِينِي |
| ١٣٣ | ٣٢٦ | = كذلك أَدْبَتُ حَتَّى صار مِنْ خُلُقِي أَنِي رأيْتُ مِلَاكَ الشَّهِيمَةِ الأَدْبُ |
| (شواهد : باب الحال) | | |
| ١٨٠ | ٣٢٧ | = يُبَسِّطُ لِلأَضِيافِ وَجْهَهَا رَحْبَا بَسْطَ ذِرَاعَيْنِ لِغَظْمِ كَلْبَا |

| رقم الصفحة | رقم الشاهد | |
|------------|------------|--|
| | | (شواهد : باب التمييز) |
| ١٨٥ | ٣٢٨ | = يا سيداً ما أنت من سيد موطأً الأكنااف رحْبَ الدُّرَاعِ |
| | | (شواهد ربّما) |
| ١٨٦ | ٣٢٩ | = فإنْ تُمسِّ مهجور الفناء فربما أقام به بعْد الوفود وفُودٌ |
| ١٨٦ | ٣٣٠ | = ماوي يا ربّما غارة شغواة كاللذعة بالميسم |
| ١٨٦ | ٣٣١ | = ربّما تكرة النُّفوسُ من الأم سر لـه فرجة كحل العقال |
| ١٨٧ | ٣٣٢ | = لقد رُزئت كعب بن عوف وربما فتى لم يكن يرضي بشيء يضيئها |
| | | (شواهد : باب الإضافة) |
| ١٨٩ | ٣٣٣ | = ساعدة أمَّ الْعَمْرِ مِنْ أَسِيرِهَا حراسُ أبوابِ على قصوريها |
| ١٨٩ | ٣٣٤ | = علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم بابيضاً ماضي الشفتين يمان |
| ١٩٠ | ٣٣٥ | = وقد كان مِنْهُمْ حاجبُ وابن مامَة أبو جندي والزيد زيد المعارك |

الشواهد الشعرية

- ٣٦٩ -

| رقم الصفحة | رقم الشاهد | |
|-----------------------|------------|--|
| ١٩١ | ٣٣٦ | = علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم باب يضن ماضي الشفترتين يمان |
| ١٩٣ | ٣٣٧ | = إذا كوكب الخرقاء لاح بسخرة سهيل أذاعت غزلها في القرائب |
| ١٩٧ | ٣٣٨ | = إذا بعض السنين تعرقنا كفى الأيتام فقد أبي اليتيم |
| ١٩٧ | ٣٣٩ | = وتشرق بالقول الذي قد أذغته كما شرقت صدر القناة من الدم |
| ١٩٨ | ٣٤٠ | = ولهت عليه كل مغصفة هو جاء ليس للبها زبر |
| (شواهد : باب العطف) | | |
| ٢١١ | ٣٤١ | = بكنت وما بكا بجل حليم على رباعين مسلوب وبال |
| ٢١١ | ٣٤٢ | = إن الرزية لا رزية مثلها فقدان مثل محمد ومحمد |
| ٢١٢ | ٣٤٣ | = إذا ما الغانيات برزن يوماً وزجاجن الحواجب والعيونا |
| ٢١٣ | ٣٤٤ | = فقدمت الأديم لراهشه وألفى قولها كذباً ومينا |

| رقم الصفحة | رقم الشاهد | |
|------------|------------|---|
| ٢١٣ | ٣٤٥ | = ألا يا نخلة مِنْ ذاتِ عَرْقٍ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ |
| ٢٢٠ | ٣٤٦ | = إذا ماتَ مَيِّتٌ مِنْ تَمِيمٍ فَسَرَّكَ أَنْ يَعِيشَ فَجِيءٌ بِزَادٍ |
| ٢٣٣ | ٣٤٧ | = إذا الْخَمْسَ وَالْخَمْسِينَ جَاءُوكَ فَارْتَقِبْ قُدُومًا عَلَى الْأَمْوَاتِ غَيْرَ بَعِيدٍ |
| ٢٤٢ | ٣٤٨ | (شواهد : باب العَدَد) * أَفَإِنْ أَحْضِرُوا الشَّهْوَدَا * |
| ٢٤٣ | ٣٤٩ | = فَمَا أَدْرِي وَكُلَّ الظَّنِّ ظَنِّي أَمْسَلْمَنِي إِلَى قَوْمِي شِرَاجِي |

| رقم الصفحة | رقم الشاهد | |
|------------|------------|--|
| | | (شواهد : باب الأدوات) |
| ٢٥٨ | ٣٥٠ | = عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحِ لَأَمْرٍ مَا يُسَوِّدُ مَنْ يَسُودُ |
| ٢٦٠ | ٣٥١ | = وَإِنَّا لِمَا نَضَرَبَ الْكَبْشَ ضَرْبَةً عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِي اللُّسُانَ مِنَ الْفَمِ |
| ٢٦١ | ٣٥٢ | = مَا تَرَى الدَّهْرَ قَدْ أَبَادَ مَعْدَّاً وَأَبَادَ السَّرَّاَةَ مِنْ عَدْنَانَ |
| | | (شواهد : باب جمع التكسير) |
| ٢٨٤ | ٣٥٣ | = إِلَّا إِلْفَادَةٌ فَاسْتَوْلَتْ رِكَابُنَا عِنْدَ الْجَبَابِيرِ بِالْأَسَاءِ وَالنَّعْمِ |
| | | (شواهد : باب ما) |
| ٣٤٠ | ٣٥٤ | = بَنَى غُذَانَةٌ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبْتُ وَلَا صَرِيفٌ وَلَكُنْ أَنْتُمُ الْخَزْفُ |

فهرس الجزء الثالث

الصفحة

الموضوع

الفن الثاني (التدريب) ٥

باب الألفاظ

باب الكلمة وأقسامها ٨ - ٥

باب الاسم وعلاماته ١١ - ٨

قاعدة في خاصتي النوع ١٢

ضابط في الكلمات التي تأتي اسمًا وفعلاً وحرفاً ١٨ - ١٢

باب الفعل وعلاماته

تقسيم الفعل ١٩

ضابط في الأفعال غير المتصرفة ٢٠

قاعدة في خاصتي كل نوع ٢١

باب الحرف

ضابط في عدد الحروف ٢٢

ضابط في مواضع الحروف ٢٣

تقسيم الحروف العاملة ٢٩

فهرس الموضوعات

| | |
|---|---------------|
| فائدة في أشبه الحروف بالأسماء | ٣٠ |
| باب الكلام والجملة | ٤٦ - ٣١ |
| ضابط في الجمل التي لا محل لها من الأعراب | ٣٣ - ٣١ |
| الجمل التي لها محل من الأعراب | ٤٥ - ٣٣ |
| فائدة في معانى المفرد | ٤٥ |
| ضابط في الكلمة الواحدة التي تكون جملة | ٤٥ |
| باب المعرف والمبني | |
| قاعدة : الأصل في البناء السكون | ٤٨ |
| الخلاف في علل البناء | ٥٠ |
| تنبيه في علة البناء عند ابن مالك | ٥٢ |
| ضابط في تقسيم المركب من المبنيات | ٥٣ |
| قاعدة في المبني الذي تدخل عليه السلام | ٥٤ |
| قاعدة في الحمل على النصب | ٥٥ |
| فائدة في المضمر المضاف إلى كلا وكلنا | ٥٦ |
| قاعدة : في عدم اجتماع إعرابين في آخر كلمة | ٥٧ |
| ضابط : لا يوجد اسم معرف آخره وأقبلها ضمة | ٥٧ |
| ضابط في حذف نون الرفع | ٥٨ |
| باب المنصرف وغير المنصرف | |
| قاعدة في أن الأصل في الأسماء الصرف | ٦٢ |

| |
|---|
| فائدة في إدخال تاء التأنيث على ثلاث المعدل ٦٣ |
| باب فعلان فعلى سماعي ٦٤ |
| ضابط في العدل ٦٥ |
| قاعدة في اتفاق الألفاظ والأوزان ٦٦ |
| في الاسم الذي لا ينصرف ٦٧ |
| قاعدة في الأعجمي إذا دخلته الألف واللام ٦٧ |
| قاعدة في ما يشتبه التعریف وما يسقطه التكير ٦٨ |
| ضابط في صرف ما لا ينصرف ٦٨ |
| فائدة: التشية لا توجد إلا في اللغة العربية ٧٠ |
| باب النكرة والمعرفة ٩٣ - ٧١ |
| علامات النكرة ٧٣ |
| ضابط في أنواع المعارف ٧٤ |
| باب المضمر ٧٦ |
| قاعدة: المضمرات تكون على صيغة واحدة ٧٦ |
| قاعدة : أصل الضمير المنفصل الرفع ٧٦ |
| قاعدة : الضمير المنصوب وال مجرور من واحد ٧٧ |
| ضابط في المواضع التي يعود فيها الضمير على متاخر لفظا ورتبة ٧٧ |
| قاعدة : الفاعل والمفعول لا يكونان ضميرين متصلين لشيء واحد ٧٨ |
| ضابط : في الأنواع التي ينحصر فيها العلم ٧٩ |

| | |
|--|--------|
| قاعدة : في كثرة شذوذ الأعلام | ٨٠ |
| قاعدة : الأعلام لا تفيد معنى | ٨١ |
| قاعدة : تعليق الأعلام على المعاني أقل من تعليقها على الأعيان | ٨٢ |
| فائدة : في ورود العَلَم جنساً معرفاً باللام .. | ٨٢ |
| باب الإشارة | ٨٣ |
| باب الموصول | ٨٤ |
| تعريف الموصولات بالألف واللام ظاهر ومنوي .. | ٨٤ |
| ضابط في حذف العائد .. | ٨٥ |
| باب المعرف بالأداة | ٩٢-٨٩ |
| ضابط في تقسيم اللام .. | ٨٩ |
| فائدة في (فينه) .. | ٩٢ |
| باب المبتدأ أو الخبر | ١١٦-٩٣ |
| المبتدأ الذي ليس له خبر .. | ٩٤ |
| قاعدة: أصل المبتدأ التعريف، والخبر التنكير .. | ٩٥ |
| مسوّغات الابتداء بالنكرة .. | ٩٥ |
| المبتدأ لا يعطف عليه خبره إلّا بالفاء .. | ١٠١ |

| | |
|----------|--|
| ١٠٢..... | وقوع ظرف الزمان خبراً عن الجثة |
| ١٠٢..... | ضابط في روابط الجملة بما هي خبر عنه |
| ١٠٤..... | قاعدة : في عدم جواز تقديم الخبر |
| ١٠٥..... | قاعدة : في الأولى بالحذف ، المبتدأ أو الخبر ؟ |
| ١٠٦..... | قاعدة : في الأولى بالحذف ، الأول من الجملة أم الثاني ؟ |
| ١٠٧..... | فائدة : في الاختلاف في تنكير المبتدأ |
| ١١٦..... | فائدة : في « راكب الناقة طليحان » |

باب كان وأخواتها

| | |
|----------|--|
| ١١٨..... | تقديم معمول خبر كان |
| ١٢٠..... | ضابط في تقديم أخبار كان وأخواتها عليهن |

باب ما وأخواتها

| | |
|----------|---|
| ١٢١..... | قاعدة : في أنَّ (ما) النافية هي الأصل |
| ١٢١..... | (ما) في القرآن الكريم |

| | |
|----------|--|
| ١٢٢..... | قاعدة : في أن التصرف في « لا » النافية |
|----------|--|

| | |
|----------|--|
| ١٢٣..... | أكثر من التصرف في « ما » النافية |
|----------|--|

| | |
|----------|---|
| ١٢٤..... | فائدة : في أقسام زيادة الباء في الخبر |
|----------|---|

| | |
|----------|-------------------------------|
| ١٢٦..... | مشابهة « لات » « بليس » |
|----------|-------------------------------|

باب إن وأخواتها

| | |
|----------|--|
| ١٢٧..... | ضابط في المشابهة بين خبر المبتدأ وخبر إن |
|----------|--|

| | |
|---|-----|
| قاعدة : في أن أصل الباب إن | ١٢٨ |
| ضابط في مواضع كسر إن | ١٢٨ |
| مواضع فتح أن | ١٢٩ |
| جوائز فتح همزة إن وكسرها | ١٣١ |
| ضابط في أنْ المخففة لا تعمل في الضمير | ١٣١ |

باب « لا »

| | |
|--|-----------|
| فائدة : نظير لا في اختصاصها بالنكرة : رب وكم | ١٣٢ |
| ضابط في « رب » و « لا » | ١٣٣ |
| باب ظن وأخواتها | ١٣٥ - ١٣٤ |
| ضابط في التعليق | ١٣٤ |
| خواص ظن وأخواتها | ١٣٤ |

باب الفاعل

| | |
|---|-----|
| فائدة : ألفاظ متراوحة لمعنى واحد | ١٣٦ |
| قاعدة : في أن الفاعل جزء من أجزاء الفعل | ١٣٦ |
| قاعدة : في تقديم المفعول على الفاعل وتأخيره عنه | ١٣٨ |
| ضابط في حذف الفاعل | ١٣٩ |
| ضابط في تقسيم المضمير والمظهر من جهة التقديم والتأخير | ١٤٠ |

باب النائب عن الفاعل ١٤٢ - ١٤٧

- ضابط في جواز بناء الفعل لحرروف الجر ١٤٢
فائدة : مسألة في امتحان النشأة ١٤٣

باب المفعول به ١٤٧ - ١٢٣

- ضابط فيما يعرف به الفاعل من المفعول ١٤٧
ضابط في : إذا أطلق المفعول أريد به المفعول به ١٤٨
ضابط في تقسيم المفعول بالنظر إلى تقديمها على الفعل وتأخيره ١٤٩

باب التّعدي واللزوم ١٥١ - ١٥٤

- ضابط في تقسيم الفعل بالنظر إلى التعدي واللزوم ١٥١
ضابط في معدّيات الفعل اللازم ١٥٢
ضابط في الأفعال اللاحزة ١٥٤

باب الاستغال ١٥٦

باب المصدر

- قاعدة : في عدم نصب الفعل لمصدرين أو ظرف زمان أو مكان ١٥٧

| | |
|--|--|
| باب المفعول له ١٥٧ | باب المفعول فيه ١٦٤ - ١٥٧ |
| ضابط في تقسيم ظرف الزمان ١٥٨ | ضابط في المتمكن ١٦٠ |
| الفعل اللازم لا يتعذر إلى ظرف مكان ١٦١ | مخصوص إلا بحرف الجر ١٦١ |
| ضابط : في التصرف في الأسماء ١٦٢ | ضابط : الظروف كلها مذكورة ١٦٢ |
| قاعدة : في جواز : نزلت عند بابه على زيد ١٦٣ | بناء الاسم الزمانى إذا تضمن معنى الشرط ١٦٣ |
| ضابط في الظروف التي لا تدخل عليها حروف الجر ١٦٤ | ضابط في أقسام الظروف المبنية ١٦٤ |
| ضابط في أقسام اسم المكان ١٦٤ | |
| باب الاستثناء ١٧٥ - ١٦٦ | |
| قاعدة : في أن أصل الاستثناء إلا ١٦٦ | |
| قاعدة : في أن « إلا » قد تكون صفة ، و « غير » تكون استثناء ١٦٧ | |
| أقسام الاستثناء ١٦٧ | |
| قاعدة في : متى يعمل ما قبل إلا فيما بعدها؟ ١٦٨ | |

| | |
|--|-----|
| ضابط في مخالفة البدل حكم المبدل منه في الاستثناء | ١٦٩ |
| ضابط في مواضع الاسم الذي ينصب بعد إلأا | ١٦٩ |
| فائدة في « خلا » | ١٧٠ |
| فائدة : في نصب المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه في الإيجاب | ١٧٠ |
| قد يكون الاستثناء تخصيصا واستدراكا | ١٧١ |
| قاعدة في عدم النسق على حروف الاستثناء | ١٧١ |
| فائدة : إلأا وواو المعية نظيرتان | ١٧٢ |
| تشبيه الاستثناء المقطع بالعطف | ١٧٢ |
| قاعدة : إلأا لا يعمل ما بعدها فيما قبلها | ١٧٢ |
| ضابط : في المنفي في باب الاستثناء عند النحوين | ١٧٣ |
| قاعدة : في عدم جواز استثناء إلأا اسمين | ١٧٤ |

باب الحال ١٧٦ - ١٧٨

| | |
|---|-----|
| تقسيم الحال | ١٧٦ |
| قاعدة في : كل ما جاز أن يكون حالاً يجوز أن يكون صفة للنكرة وليس العكس | ١٧٨ |
| ضابط في العوامل اللغظية | ١٧٨ |
| قاعدة في : الحال شبيهة بالظرف | ١٧٨ |

باب التمييز ١٧٩

فهرس الموضوعات

| | |
|---|-----------|
| الإبهام الذي يفسّره التمييز | |
| ضابط في أن التمييز لا يأتي في موضعين .. | ١٧٩ |

باب حروف الجر

| | |
|-----------------------------------|-----------|
| الأصل في الجر حرف الجر | ١٨٣ |
| ضابط في عدد حروف الجر | ١٨٣ |
| فائدة في مصطلحا الجر والخض | ١٨٤ |
| قاعدة في أصل حروف القسم | ١٨٤ |
| معاني تعلق حروف الجر بالفعل | ١٨٥ |
| أوجه ربيا | ١٨٦ |

باب الإضافة

| | |
|---|-----------|
| قاعدة : ما لا يمكن تنكيره من المعارف لا تجوز إضافته | ١٨١ |
| قاعدة في : سلب تعريف العلمية من العلم عند الإضافة | ١٩٠ |
| قاعدة في : إضافة أسماء الزمان إلى الأفعال | ١٩١ |
| قاعدة في : أقسام الإضافة | ١٩١ |
| قاعدة في : الإضافة تصح بأدنى ملابسة | ١٩٣ |
| ضابط في حيث | ١٩٤ |
| ضابط في ما يكتسبه الاسم بالإضافة | ١٩٤ |
| فائدة منظومة في سقوط الهاء عند الإضافة | ١٩٩ |

باب المصدر ١٩٩

فائدة في أقوى إعمال المصدر ١٩٩

باب اسم الفاعل ٢٠٠

قاعدة : في الكلمات التي تكسر والتي تجمع بالواو

والنون من باب الأولوية ٢٠٠

باب التعجب ٢٠٠

شذوذ صيغة : أحْسِنْ بزِيدْ

باب أفعال التفصيل ٢٠١

قاعدة : في تشابه فعل التفصيل بالتعجب

ضابط : في عدم اقتران خير وشر بـأ ٢٠١

باب أسماء الأفعال ٢٠٢

تشية : « هاء » وجمعها نادر وغير شاذ ٢٠٢

باب النعت ٢٠٦ - ٢٠٣

ضابط في أقسام ما يوصف به ٢٠٣

ضابط في أقسام الأسماء في الوصف ٢٠٤

فهرس الموضوعات

| | |
|---|-----|
| أقسام الأسماء في مجال النعت | ٢٠٤ |
| تقسيم في تبعية الصفة للموصوف في الإعراب | ٢٠٦ |

باب التوكيد ٢٠٧ - ٢٠٨

| | |
|---|-----|
| الضمير الثاني المؤكّد للضمير مرفوع دائمًا | ٢٠٧ |
| فائدة في ما لا يجوز فيه التأكيد اللفظي | ٢٠٧ |
| فائدة في أن التوكيد اللفظي أوسع مجالاً من التوكيد المعنوي | ٢٠٧ |
| ضابط في تقسيم الاسم بالنسبة إلى التأكيد | ٢٠٨ |
| قاعدة في ألفاظ التوكيد | ٢٠٨ |

باب العطف ٢٠٩ - ٢١٨

| | |
|--|-----|
| أقسام العطف ثلاثة | ٢٠٩ |
| قاعدة : الواو أصل حرف العطف | ٢١٠ |
| في العطف بأم | ٢١٤ |
| في تقسيم حروف العطف | ٢١٥ |
| ضابط : في جواز تقديم المعطوف بالواو على المعطوف عليه | ٢١٥ |
| امتناع عطف الصمير المنفصل على الظاهر بالواو | ٢١٥ |
| فائدة : نظم أقسام الواو | ٢١٨ |

باب عطف البيان ٢١٨

| | |
|--|-----|
| قاعدة : عطف البيان لا يكون إلا بعد مشترك | ٢١٨ |
|--|-----|

فهرس الموضوعات

- ٣٨٥ -

| | |
|-----------------|--|
| ٢٢١ - ٢١٩ | باب البدل |
| ٢١٩ | أقسام البدل |
| ٢٢٠ | فائدة : الأدلة على أن البدل على نية تكرار العامل |
| ٢٢١ | البدل توكيد أو بيان أو استدراك |
| ٢٢٧ - ٢٢٢ | باب النداء |
| ٢٢٢ | قاعدة : لا ينادي ما فيه ألل |
| ٢٢٢ | قاعدة في أن أصل حروف النداء (يا) |
| ٢٢٣ | تابع المنادي |
| ٢٢٤ | ضابط الأسماء في باب النداء |
| ٢٢٤ | ضابط في تابع المنادي المبني |
| ٢٢٥ | ضابط في وجوب ذكر حرف النداء ، وعدم وجوبه |
| ٢٢٥ | منع حروف النداء من الاسم الأعظم |
| ٢٢٧ | قاعدة في حذف حرف النداء مع الأعلام |
| ٢٢٧ | باب الندية |
| ٢٢٧ | باب الترخيم |
| ٢٢٧ | نظم في الأسماء المرحمة |
| ٢٢٨ | فائدة في أكثر الأسماء المرحمة |
| ٢٢٩ | باب الاختصاص |
| ٢٢٩ | قاعدة في الكلمات المنصوبة على الاختصاص |

| | |
|--|-----------------|
| باب العدد | ٢٣٣ - ٢٣١ |
| من غريب اللغة إدخال التاء في عدد المذكر وتركتها في عدد المؤنث | ٢٣١ |
| هجر جانب الاثنين | ٢٣٢ |
| العدد معلوم المقدار مجھود الصورة .. | ٢٣٢ |
| ضابط في أقسام ألل المعرفة للعدد .. | ٢٣٣ |
| باب الإِخبار بالذى والألف واللام .. | ٢٣٤ |
| ضابط في شروطه | ٢٣٤ |
| ضابط في : ما يجوز الإِخبار عنه .. | ٢٣٦ |
| ضابط : في أن كل ما يخبر عنه بأل يخبر عنه بالذى .. | ٢٣٧ |
| باب التنوين .. | ٢٣٩ |
| تعريف التنوين .. | ٢٣٩ |
| ضابط في : أن المراد بالتنوين تنوين الصرف عند الإطلاق .. | ٢٣٩ |
| ضابط في أقسام التنوين .. | ٢٤٠ |
| ضابط في حذف التنوين .. | ٢٤١ |
| باب نوني التأكيد .. | ٢٤١ |
| ضابط في الموضع التي لا تؤكد بالنون الخفيفة .. | ٢٤١ |
| ضابط في الموضع التي لا يفتح ما قبل نوني التوكيد فيها .. | ٢٤٢ |
| دخول نون التوكيد في اسم الفاعل .. | ٢٤٢ |

باب نواصب الفعل المضارع

| | |
|-----------|--|
| ٢٤٤ | قاعدة في «أن» |
| ٢٤٤ | ضابط في «إذن» |
| | فائدة : في جواز الرفع والنصب والجزم في الأفعال |
| ٢٤٦ | الداخلة عليها إذن |
| ٢٤٧ | ضابط : في حتى |
| ٢٤٨ | ضابط : في الأسباب المانعة من الرفع بعد حتى |

باب الجوازم

| | |
|-----------|--|
| ٢٤٨ | قاعدة : إنْ أصل أدوات الشرط |
| ٢٤٩ | إنْ أمِ الجزاء |
| ٢٥٠ | ضابط : في أدوات الشرط بالنسبة لـ «ما» |
| ٢٥١ | الفاء تربط شبه الجواب بشبه الشرط |
| ٢٥١ | بعض جمل لا يجوز أن تقع شرطاً |
| ٢٥١ | قاعدة : في أن الجازم أضعف من الجار وفرع عليه |
| ٢٥٢ | قاعدة : اتصال المجزوم بجازم أشد من اتصال المجرور بجاره |

باب الأدوات

| | |
|-----------|---------------------------------|
| ٢٥٣ | قاعدة في : أن الألف أصل الأدوات |
| ٢٥٥ | تقسيم حروف النفي |

| | |
|-----------|------------------|
| ٢٥٦ | إذا التفسيرية .. |
| ٢٥٧ | مواضع ما .. |

باب المصدر

| | |
|---|-----------|
| قاعدة : المصدر أشد ملابسة للفعل من الصفة .. | ٢٦٢ |
| سواء أجري مجرى المصدر .. | ٢٦٢ |
| قاعدة : ورود صيغة مفعِّل بالكسر للمصدر والزمان والمكان .. | ٢٦٣ .. |
| ما يشتق من المصدر .. | ٢٦٤ .. |
| فائدة : في نظم صيغ التَّفعَال بالكسر .. | ٢٦٥ .. |

باب الصفات

| | |
|-------------------------------|-----------|
| «الأساء» ليس له أفعال .. | ٢٦٧ |
| فائدة في عدد الصفة المشبهة .. | ٢٦٧ |

باب أسماء الأفعال

| | |
|---|-----------|
| ضابط في أقسامها .. | ٢٦٨ |
| ضابط في تقسيم أسماء الأفعال عند ابن يعيش .. | ٢٦٩ |

باب التأنيث

| | |
|-------------------------------------|-----------------|
| قاعدة : الأصل في الأسماء التذكير .. | ٢٧٦ - ٢٦٩ |
|-------------------------------------|-----------------|

| |
|--|
| ضابط : في الاسم المجرد من علامة التأنيث ٢٧٠ |
| قاعدة : الأصل في الأسماء المؤنثة لا تدخلها الهاء ٢٧١ |
| ضابط : لا يوجد تأنيث بحروف ٢٧١ |
| ضابط : في تاء التأنيث ٢٧١ |
| نظم في هاء التأنيث ٢٧٣ |
| فائدة في علامات المؤنث ٢٧٤ |
| فائدة في الهاءات ٢٧٥ |
| قاعدة : أصل الفعل التذكير ٢٧٥ |
| ضابط في أقسام الأسماء ٢٧٦ |

باب المقصور والممدود ٢٧٧

| |
|--|
| ضابط : القصر والمد على ثلاثة أقسام ٢٧٧ |
| قاعدة في حذف تاء التأنيث من المثنى ٢٨٠ |

باب جمع التكسير ٢٨٦ - ٢٨١

| |
|---|
| ضابط : في أضرب جمع التكسير ٢٨١ |
| ضابط : في الحروف الزائدة في جمع التكسير ٢٨٢ |
| فائدة : في حصر جموع التكسير نظماً ٢٨٢ |
| فائدة : في نظم جموع القلة ٢٨٣ |
| قاعدة : في الصفة والتكسير ٢٨٣ |

| | |
|-------------------------------------|-----|
| قاعدة : تكسير الخماسي الأصول مستكره | ٢٨٤ |
| فائدة في : أقسام جمع التكسير | ٢٨٤ |
| قاعدة : في تخفيف الجموع | ٢٨٥ |
| ضابط في : ما يجمع من فعلاء على فعل | ٢٨٦ |

باب التصغير ٢٩٣ - ٢٨٧

| | |
|--|-----|
| قاعدة : في الاسم الذي اجتمع فيه ثلاث ياءات | ٢٨٧ |
| ضابط في الأسماء التي لا تصغر | ٢٨٧ |
| قاعدة : التكسير والتصغير من باب واحد | ٢٨٩ |
| فائدة في : علة ضم أول المصغر | ٢٩٢ |
| قاعدة : في جمع الأسماء المصغرة | ٢٩٢ |
| فائدة : كلمتان صغرتا بالألف | ٢٩٣ |
| ثمانية إذا صغرت فيها وجهان | ٢٩٣ |
| فائدة في : علة عدم تصغير الفعل | ٢٩٣ |

باب النسب ٢٩٦ - ٢٩٥

| | |
|---|-----|
| قاعدة : في الأسماء التي آخرها ياء مشددة | ٢٩٥ |
| تقسيم في شواذ النسب | ٢٩٦ |
| قاعدة : ياء النسب تصير الجامد في حكم المشتق | ٢٩٦ |

باب التقاء الساكنين ٢٩٧

قاعدة : في تحريك الساكن المتأخر ٢٩٧

قاعدة : الكسرة هي الأصل في التخلص من التقاء الساكنين ٢٩٧

باب الإِمَالَة ٢٩٩

ضابط في أسباب الإِمَالَة ٢٩٩

باب التصريف ٣٠٥ - ٣٠٠

الأشياء الخاصة بالمعتل ٣٠٠

ضابط : الألفات في أواخر الأسماء أربعة ٣٠١

ضابط : لا يوجد أربعة زوائد في آخر الاسم

من جنس واحد ، ولا وقبلها ضمة ٣٠٢

فائدة : نظم في الدلالة على كون اللام ياء أو واواً ٣٠٣

فائدة : الثلاثي أكثر الأبنية ٣٠٣

قاعدة : في كيفية النطق بالحرف ٣٠٤

ضابط : في الأشياء التي جاءت على تفعال ٣٠٥

باب الزيادة ٣١٠ - ٣٠٧

ضابط في حروف الزيادة ٣٠٧

| |
|--|
| فائدة : في الاختلاف في همزة الوصل ٣٠٩ |
| فائدة : نظم في همزى ألف الوصل والقطع ٣٠٩ |
| قاعدة : الأسماء التي تدخل عليها همزة الوصل ٣١٠ |

| |
|---|
| باب الحذف ٣١٠ |
| قاعدة في الاسم الذي اجتمع فيه ثلاثة ياءات ٣١٠ |

| |
|--------------------------------------|
| باب الإدغام ٣١١ |
| قاعدة: الإدغام يقوي المعتل ٣١١ |
| ضابط : في الإدغام الحسن ٣١١ |

| |
|--|
| باب الخط ٣١٢ |
| سرد مسائل الخلاف بين البصريين والковيين ٣٢١ - ٣١٣ |
| الفن الثالث : بناء المسائل بعضها على بعض ٣٢٣ |

| |
|--|
| باب الإعراب والبناء ٣٢٤ |
| مسألة : الاختلاف في بناء الأمر وإعرابه ٣٢٤ |
| مسألة : حكم بناء الفعل مع نون التوكيد ٣٢٦ |

فهرس الموضوعات

- ٣٩٣ -

- مسألة : الاختلاف حول حذف حرف العلة عند الجزم ٣٢٧
مسألة : جواز الحذف و عدمه إذا كان حرف العلة بدلاً من همزة ٣٢٩
مسألة : حكم الكلمات قبل التركيب في مجال البناء والإعراب .. ٣٢٩

باب المنصرف وغير المنصرف ٣٣٠ ...

- مسألة : وجود مرتبة ثالثة لا منصرفة ولا غير منصرفة ٣٣٠
مسألة : اختلاف النحوين في الصرف ٣٣١

- ٣٣٣ باب مثنى وثلاث

- مسألة : تسمية المذكر بوصف المؤنث ٣٣٣

باب العلم ٣٣٤

- مسألة : تقسيم العلم إلى مرتجل ومنقول ٣٣٤

باب الموصول ٣٣٥

باب المبتدأ والخبر ٣٣٥

- مسألة : إلحاق الفاء في خبر المبتدأ ٣٣٥

- مسألة : الوصف المبتدأ ٣٣٦
 مسألة : وقوع إذا في صدر الكلام ٣٣٧

باب كان وأخواتها

- مسألة : الخلاف في دلالة الأفعال الناقصة على الحدث ٣٣٧
 مسألة : هل يجوز تعدد خبر كان وأخواتها ٣٣٨
 مسألة : تسمية هذه الأفعال نواقص ٣٣٩
 مسألة : اختلافهم في جواز تقديم أخبار كان وأخواتها عليها ٣٣٩

باب « ما »

- مسألة : اقتران « ما » التافية بـ « إن » ٣٤٠

باب إن وأخواتها

- مسألة : وقوع إن المخففة بعد فعل العلم ٣٤١
 مسألة : وقوع أن المفتوحة ومعموليها اسمياً لـ إن المكسورة ٣٤٢
 مسألة : إن المكسورة المخففة، هل يليها غير الأفعال
الناسخة للابتداء؟ ٣٤٣
 مسألة : وقوع إن جواب قسم ٣٤٣
 مسألة : عدم جواز : إن قائماً الزيدان ٣٤٤

| | |
|-----------|--|
| ٣٤٥ | باب لا |
| ٣٤٥ | مسألة : اختلاف المذاهب في نحو : لا مسلمات . . . |
| ٣٤٦ | باب أعلم وأرى |
| ٣٤٦ | مسألة : حذف المفعول الأول والثاني اختياراً . . . |
| ٣٤٦ | مسألة : باب اختار . . . |
| ٣٤٧ | مسألة : الخلاف في المجرور بحرف غير زائد . . . |
| ٣٤٨ | باب المفعول به |
| ٣٤٨ | مسألة : تعدد المفعول في غير باب ظن . . . |
| ٣٤٩ | باب الظرف |
| ٣٤٩ | هل يتسع في الظرف مع كان وأخواتها؟ . . . |
| ٣٤٩ | مسألة : هل تصاف إذا الشرطية للجملة بعدها . . . |
| ٣٥٠ | باب الاستثناء |
| ٣٥٠ | مسألة : تقديم المستثنى على المستثنى منه . . . |
| ٣٥١ . . . | مسألة : ورود الاستثناء بعد جمل عطف بعضها على بعض . . . |

باب حروف الْجَرِّ

- | | |
|----------|--|
| ٣٥١..... | مسألة : هل يتعلق الجار وال مجرور والظرف بال فعل الناقص |
| ٣٥٢..... | مسألة : الاسم المرفوع بعد منذ |
| ٣٥٣..... | مسألة : الاختلاف في أيمن الله |

باب التعجب

- | | |
|----------|---|
| ٣٥٣..... | مسألة : أفعِل به |
| ٣٥٤..... | مسألة : دخول الألف واللام في فاعل فَعُل |

باب التوكيد

- | | |
|----------|--|
| ٣٥٥..... | مسألة : وقوع أكتع وأبتع وأبضع تأكيداً بمفردہ |
|----------|--|

باب النداء

- | | |
|----------|-------------------------------|
| ٣٥٦..... | الاختلاف في ميم : اللهم |
|----------|-------------------------------|

باب إعراب الفعل

- | | |
|----------|---|
| ٣٥٧..... | مسألة : هل يجوز تقديم المضارع المنصوب بعد فاء السبيبة |
| ٣٥٨..... | مسألة : هل يجوز الفصل بين السبب ومعموله بالفاء ومدخلهما |
| ٣٥٨..... | مسألة : لام الجحود |

فهرس الموضوعات

- ٣٩٧ -

باب التكسير ٣٥٩

مسألة : تكسير همرش ٣٥٩

باب التصغير ٣٦٠

مسألة : الاختلاف في تصغير : ركب ، وطير ، وصاحب ، وسفر ٣٦٠

باب الوقف ٣٦١

مسألة : هل يصح الوقف على المتابع دون التابع ٣٦١

مسألة : الاختلاف في الوقف على إذا ٣٦١

مسألة : كتابة يحى بالياء ٣٦٢

* * * *

انتهى بحمد الله تعالى

